الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

أطروحة دكتوراه ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD

تحت عنوان:

دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ـ دراسة عينة من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

من إعداد الطالب

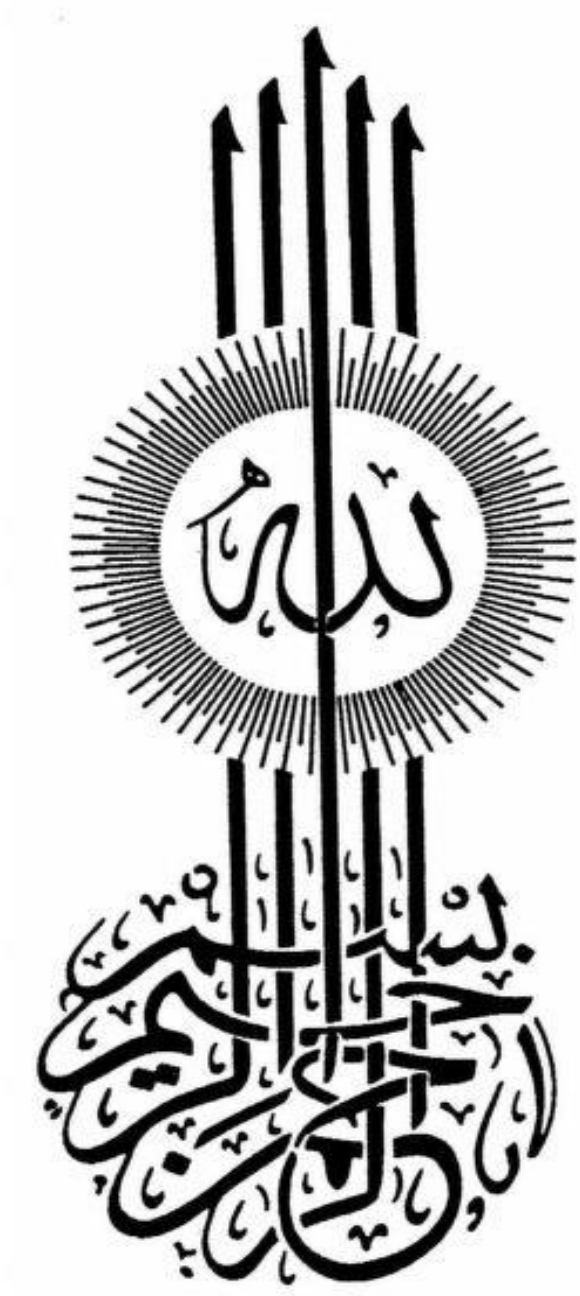
ط. د: بلحوت المداني

تحت إشراف:

أ. د: نزالي سامية

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
بركان أنيسة	أستاذ	البليدة02	رئيسا
نزالي سامية	أستاذ	البليدة02	مشرفا ومقررا
هوادف عائشة	أستاذ محاضر" أ "	البليدة02	ممتحنا
نشاشدة شهرزاد	أستاذ محاضر" أ "	البليدة02	ممتحنا
بلعباس رابح	أستاذ	المسيلة	ممتحنا
صغيري سيد علي	أستاذ محاضر" أ "	المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أصحاب النفوس النقية المجبولة على الحب والخير...

أهدي ثمرة جهدي.

د

شكرا وتقديرا

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني على انجاز هذا العمل، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

يقتضي واجب الشكر والعرفان أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للدكتورة نزالي سامية لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة، والتي كانت لتوجيهاتها ومساعداتها القيمة الأثر الكبير في إخراجها بهذا الشكل، جزاها الله كل خير.

نتقدم بالشكر والامتنان للسيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم ومنحهم لنا شرف قبول مناقشة هذه المذكرة، وتقديم التوجيهات لنا والنصح.

كما نقدم جزيل الشكر لأساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة على لونيسي البليدة 02 بالعفرون، دون أن ننسى الطاقم الإداري بالكلية.

كما لا ننسى أن نشكر من ساعدنا في إنجاز الدراسة الميدانية، وقاموا بمنحنا فرصة الحصول على المعلومات الضرورية واللازمة للبحث

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مع التركيز على المؤسسات العمومية للصحة الجوارية في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستُخدم الاستبيان لجمع البيانات من 360 موظفا يمثلون عينة الدراسة، كما تم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة.

أظهرت النتائج أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية ترتبط إيجابيا وبدرجة معنوية عالية بالتنمية المحلية المستدامة، حيث أبدت جميع الأبعاد المدروسة، بما في ذلك الإدارة الإلكترونية الحوكمة المحلية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، تأثيرا واضحا على تحسين الكفاءة المؤسسية، جودة الخدمات، وتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الصحية الجوارية. كما بينت النتائج أن الإدارة الإلكترونية تسهم في تسريع الإجراءات وتحسين دقة المعلومات، الحوكمة المحلية تعزز الشفافية والمساءلة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص توفر موارد إضافية وخبرات داعمة، مما يعكس دور العصرنة كرافعة استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: عصرنة المرافق العمومية، الصحة الجوارية، التنمية المحلية المستدامة، الإدارة الإلكترونية، الحوكمة المحلية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

Abstract:

This study aimed to analyze the role of modernizing local public facilities in achieving sustainable local development, with a focus on public primary healthcare institutions in the wilayas of Bordj Bou Arréridj and M'Sila. The study adopted a descriptive-analytical approach, and a questionnaire was used to collect data from 360 employees representing the study sample. The results were analyzed using SPSS to test the hypotheses and determine the relationships between the study variables.

The findings indicate that the modernization of local public Facilities is positively and significantly associated with sustainable local development, with all examined dimensions including e-government, local governance, and public-private partnerships having a clear impact on improving institutional efficiency, service quality, and enhancing the socio-economic impact of primary healthcare institutions. The results also show that e-government contributes to streamlining procedures and improving information accuracy, local governance strengthens transparency and accountability, and public-private partnerships provide additional resources and expertise, reflecting the role of modernization as a strategic driver for sustainable local development.

Keywords: Modernization of local public facilities, primary healthcare, sustainable local development, e-government, local governance, public-private partnership.

فهرس المحتويات

الفهارس

فهرس المحتويات

إهداء .....ج
شكر وتقدير ..... د
الملخص .....هـ
فهرس المحتويات.....ح
فهرس الجداول .....ف
فهـرس الأشـكال .....ق
مقدمة..... 21
أولا: الإشكالية..... 23
ثانيا: الأسئلة الفرعية 24
ثالثا: الفرضيات 24
رابعا: أهمية الدراسة 25
خامسا: أهداف الدراسة 26
سادسا: مبررات اختيار الموضوع..... 27
سابعا: المنهج..... 28
ثامنا: صعوبات الدراسة..... 29
تاسعا: حدود الدراسة 30
عاشرا: الدراسات السابقة..... 31
الحادي عشر: نموذج الدراسة..... 37
الثاني عشر: هيكل الدراسة 37

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية المحلية المستدامة

تمهيد: 40
المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول التنمية المحلية 41

الفهارس

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية 42
أولا: تعريف التنمية المحلية..... 42
ثانيا: مجالات التنمية المحلية..... 46
ثالثا: خصائص التنمية المحلية 48
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية ودوافع الاهتمام بها 50
أولا: أهداف التنمية المحلية 50
ثانيا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية 52
المطلب الثالث: مبادئ ونماذج التنمية المحلية..... 53
أولا: مبادئ التنمية المحلية 54
ثانيا: نماذج التنمية المحلية..... 56
ثالثا: الأطراف المشاركة في التنمية المحلية 58
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة 61
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة 62
أولا: التطور التاريخي لتعريف التنمية المستدامة 62
ثانيا: تعريف التنمية المستدامة..... 68
ثالثا: خصائص التنمية المستدامة..... 71
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة 73
أولا: أهداف التنمية المستدامة..... 74
ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة 77
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة..... 80
أولا: أبعاد التنمية المستدامة 81
ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة 87
المبحث الثالث: التنمية المحلية المستدامة: مفهوم، آليات ومعوقات 89
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة 89

الفهارس

أولا: تعريف التنمية المحلية المستدامة..... 90
ثانيا: خصائص التنمية المحلية المستدامة..... 92
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة ومقوماتها 93
أولا: الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة..... 94
ثانيا: مقومات التنمية المحلية المستدامة..... 96
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية المستدامة وحلولها..... 99
أولا: معوقات التنمية المحلية المستدامة 100
ثانيا: حلول التنمية المحلية المستدامة 101
خلاصة الفصل: 102

الفصل الثاني

الإطار النظري لعصرنة المرافق العمومية الجوارية وآلياتها

تمهيد: 104
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المرفق العام.....105
المطلب الأول: تعريف المرفق العام.....105
أولا: المعيار العضوي/الشكلي 106
ثانيا: المعيار الموضوعي / الوظيفي..... 108
ثالثا: المعيار المختلط..... 109
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة.....111
أولا: مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد 111
ثانيا: مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة..... 112
ثالثا: مبدأ القابلية للتغير والتطور 112
المطلب الثالث: أنواع المرافق العمومية 113
أولا: حسب طبيعة نشاطها..... 113
ثانيا: من حيث النطاق الجغرافي لنشاطها 115

الفهارس

المبحث الثاني: ماهية ومتطلبات عصرنة المرافق العمومية الجوارية 117
المطلب الأول: مفهوم المرافق العمومية الجوارية 118
أولا: تعريف المرافق العمومية الجوارية 118
ثانيا: خصائص المرافق العمومية الجوارية..... 120
ثالثا: أهداف المرافق العمومية الجوارية..... 121
المطلب الثاني: مفهوم عصرنة المرافق العمومية الجوارية 122
أولا: مفهوم العصرنة 123
ثانيا: تعريف عصرنة المرافق العمومية الجوارية 125
ثالثا: أهداف عصرنة المرافق العمومية الجوارية..... 126
المطلب الثالث: دواعي ومتطلبات المرافق العمومية الجوارية.....128
أولا: دواعي عصرنة المرافق العمومية الجوارية 129
ثانيا: متطلبات عصرنة المرافق العمومية الجوارية 130
المبحث الثالث: آليات عصرنة المرافق العمومية الجوارية.....133
المطلب الأول: الإدارة الالكترونية كعامل لعصرنة المرافق العمومية الجوارية 133
أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية..... 133
ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية ومبادئها 137
ثالثا: أهداف الإدارة الالكترونية 141
رابعا: دواعي التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها..... 142
المطلب الثاني: الحوكمة المحلية كآلية لعصرنة المرافق العمومية الجوارية 146
أولا: تعريف الحوكمة المحلية..... 147
ثانيا: مبادئ الحوكمة المحلية..... 149
ثالثا: أهمية الحوكمة المحلية..... 151
رابعا: فواعل الحوكمة المحلية..... 152
المطلب الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كركيزة لعصرنة المرافق العمومية.....154

أولا: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص 154
ثانيا: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 157
ثالثا: مبررات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 158
رابعا: أهداف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 159
خلاصة الفصل 161

الفصل الثالث

دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تمهيد: 163
المبحث الأول: دور الإدارة الإلكترونية في دعم أبعاد التنمية المحلية المستدامة 164
المطلب الأول: الإدارة الالكترونية كرافعة للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.....165
أولا: الدور الاقتصادي المباشر للإدارة الإلكترونية 166
ثانيا: الإدارة الإلكترونية كأداة لترشيد الإنفاق العمومي 167
ثالثا: تعزيز التنافسية الاقتصادية والابتكار المحلي 167
رابعا: البعد الاجتماعي والتنظيمي للإدارة الالكترونية كرافعة اقتصادية..... 168
خامسا: الآثار الاقتصادية طويلة المدى..... 169
المطلب الثاني: دور الإدارة الالكترونية في تفعيل التنمية الاجتماعية المحلية المستدامة.....169
أولا: تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطن 170
ثانيا: القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري 171
ثالثا: تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية في النفاذ إلى الخدمات 171
رابعا: تطوير رأس المال البشري وبناء مجتمع المعرفة 172
خامسا: إرساء أسس الحوكمة المحلية الذكية 173
سادسا: نشر الثقافة الرقمية وبناء الوعي المجتمعي 174
المطلب الثالث: بصمة الإدارة الالكترونية في التنمية المحلية الخضراء وتفعيل التكنولوجيا 174
أولا: تحسين إدارة الموارد الطبيعية والكفاءة الإنتاجية..... 175

الفهارس

ثانيا: الحد من الإنبعاثات الكربونية والنفايات 176
ثالثا: تعزيز المراقبة البيئية والاستجابة الاستباقية 176
رابعا: رفع مستوى الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية 177
خامسا: دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع البيئة 177
سادسا: تعزيز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية 178
سابعا: إسهام الإدارة الإلكترونية في البعد التكنولوجي للتنمية المحلية المستدامة 178
المبحث الثاني: مساهمة الحوكمة المحلية في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة 180
المطلب الأول: دور الحوكمة المحلية في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي 181
أولا: المساءلة والشفافية كمرتكز للنمو الاقتصادي 181
ثانيا: سيادة القانون ودورها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي 182
ثالثا: مكافحة الفساد كشرط لتحفيز النمو الاقتصادي..... 182
رابعا: جودة اللوائح التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال..... 183
خامسا: فاعلية الحكومة وإدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة 183
سادسا: المساواة والشمولية كرافعة للنمو المستدام..... 184
المطلب الثاني: الحوكمة المحلية كمدخل لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية 185
أولا: الشفافية والمساءلة ركيزتان لخدمة عامة عادلة وفعّالة..... 186
ثانيا: المشاركة كرافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك المحلي 186
ثالثا: الكفاءة والفعالية كضمان لاستخدام عادل ومستدام للموارد 187
رابعا: الامتثال للقانون كإطار يضمن المساواة وحماية الحقوق 187
خامسا: اللامركزية كآلية لتقريب القرار من المواطن..... 188
المطلب الثالث: إدماج مبادئ حوكمة المرفق العمومي في حماية الموارد الطبيعية والركب التكنولوجي 188
أولا: الشفافية والامتثال، ضمانات الاستدامة في استغلال الموارد الطبيعية 189
ثانيا: الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد 190

ثالثا: دور الحوكمة المحلية في مواكبة الركب التكنولوجي وتحريك عجلة التنمية المحلية... 190
المبحث الثالث: مساهمة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة 192
المطلب الأول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمحرّك للتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا المحلية 193
أولا: المشاركة في إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم لها 194
ثانيا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوزيع المخاطر 195
ثالثا: استمرارية النمو الاقتصادي وتعميق التنمية المحلية 196
رابعا: أثر الشراكة بين القطاعين على التنمية التكنولوجيا المحلية..... 196
المطلب الثاني: تفعيل التنمية الاجتماعية المحلية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص 197
أولا: الشراكة كآلية لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والربحية الخاصة..... 198
ثانيا: مساهمة الشراكة في معالجة الإشكاليات الاجتماعية وتعزيز الرفاه المحلي 199
ثالثا: نحو نموذج تشاركي مستدام للتنمية الاجتماعية المحلية 200
المطلب الثالث: بصمة الشراكة بين الدولة والخواص في التنمية البيئية المحلية.....201
أولا: تعبئة الموارد المالية والتقنية وأثرها على التنمية البيئية المحلية..... 202
ثانيا: تفعيل الدور المجتمعي الإنتاجي وأثره على التنمية المستدامة 203
ثالثا: الحفاظ على التوازن بين الإنسان والبيئة 203
خلاصة الفصل 204

الفصل الرابع

دراسة عينة من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

تمهيد: 207
المبحث الأول: تقديم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية.....208
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية.....208

الفهارس

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية 211
أولا: المديرية الفرعية للموارد البشرية 212
ثانيا: المديرية الفرعية للمالية والوسائل 212
ثالثا: المديرية الفرعية للأنشطة الصحية..... 213
رابعا: المديرية الفرعية لصيانة الأجهزة الطبية والمرافقة 214
المبحث الثاني: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة.....216
المطلب الأول: الأدوات والأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية.....216
أولا: الاستمارة 217
ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 217
المطلب الثاني: مجتمع، عينة ونموذج الدراسة الميدانية 218
أولا: مجتمع الدراسة..... 218
ثانيا: عينة الدراسة 219
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة 220
المطلب الأول: المتغيرات الشخصية والديمغرافية لعينة الدراسة 220
أولا: توزيع مفردات العينة حسب الولاية 221
ثانيا: توزيع مفردات العينة حسب الجنس..... 224
ثالثا: توزيع مفردات العينة حسب العمر 226
رابعا: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي 229
خامسا: توزيع مفردات العينة حسب المنصب /الوظيفة داخل المؤسسة 232
سادسا: توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية 235
المطلب الثاني: الوصف الكمي لمتغيرات الدراسة 238
أولا: معامل الثبات والصدق لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة..... 239
ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي وصحة الاستبيان 242

الفهارس

ثالثا: تحليل فقرات المحاور 244
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.....264
أولا: اختبار الفرضية الرئيسية..... 264
ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الاولى..... 268
ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية 272
رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة 275
خلاصة الفصل: 280
خاتمة 281
قائمة المراجع.....292
الملاحق 310

الفهارس

فهرس الجداول

الجدول رقم 1: أهداف التنمية المستدامة حسب قمة الأرض 'جوهانسبورغ 2002' 74
الجدول رقم 2: مؤشرات التنمية المستدامة 87
الجدول رقم 3: المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بولاية المسيلة..... 210
الجدول رقم 4: المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بولاية برج بوعريريج..... 211
الجدول رقم 5: توزيع مفردات العينة حسب الولاية 221
الجدول رقم 6: توزيع مفردات العينة حسب الجنس..... 224
الجدول رقم 7: توزيع مفردات العينة حسب العمر..... 226
الجدول رقم 8: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي 229
الجدول رقم 9: توزيع مفردات العينة حسب المنصب /الوظيفة داخل المؤسسة 232
الجدول رقم 10: توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية..... 235
الجدول رقم 11: إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم 239
الجدول رقم 12: معامل الثبات والصدق لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة 240
الجدول رقم 13: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov – Smirnov). 242
الجدول رقم 14: صحة الاستبيان..... 243
الجدول رقم 15: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الإدارة الإلكترونية 244
الجدول رقم 16: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الحوكمة المحلية..... 248
الجدول رقم 17: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص..... 251
الجدول رقم 18: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الاقتصادي..... 255
الجدول رقم 19: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الاجتماعي..... 258
الجدول رقم 20: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد البيئي..... 260

الفهارس

الجدول رقم 21: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد التكنولوجي..... 262
الجدول رقم 22: الانحدار الخطي البسيط..... 265
الجدول رقم 23: تحليل تباين الانحدار ANOVA..... 266
الجدول رقم 24: معاملات الارتباط..... 266
الجدول رقم 25: الانحدار الخطي البسيط..... 268
الجدول رقم 26: تحليل تباين الانحدار ANOVA..... 270
الجدول رقم 27: معاملات الارتباط..... 270
الجدول رقم 28: الانحدار الخطي البسيط..... 272
الجدول رقم 29: تحليل تباين الانحدار ANOVA..... 273
الجدول رقم 30: معاملات الارتباط..... 274
الجدول رقم 31: الانحدار الخطي البسيط..... 276
الجدول رقم 32: تحليل تباين الانحدار ANOVA..... 277
الجدول رقم 33: معاملات الارتباط..... 277

الفهارس

فهـرس الأشــكال

الشكل رقم 1: مبررات الاهتمام بقضايا التنمية المحلية 53
الشكل رقم 2: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 1968-2000 65
الشكل رقم 3: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2016 68
الشكل رقم 4: أهداف التنمية المستدامة..... 76
الشكل رقم 5: أبعاد التنمية المستدامة 81
الشكل رقم 6: مبادئ الحوكمة المحلية 151
الشكل رقم 7: فواعل الحوكمة المحلية..... 153
الشكل رقم 8: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص..... 158
الشكل رقم 9: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية 215
الشكل رقم 10: توزيع مفردات العينة حسب المرافق العمومية الجوارية..... 222
الشكل رقم 11: توزيع مفردات العينة حسب الجنس..... 224
الشكل رقم 12: توزيع مفردات العينة حسب العمر 227
الشكل رقم 13: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي..... 230
الشكل رقم 14: توزيع مفردات العينة حسب المنصب /الوظيفة داخل المؤسسة..... 233
الشكل رقم 15: توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية..... 236
الشكل رقم 16: الشكل الانتشاري للعلاقة بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة 265
الشكل رقم 17: الشكل الانتشاري للعلاقة بين بعد الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية المستدامة 269
الشكل رقم 18: الشكل الانتشاري للعلاقة بين بعد الحوكمة المحلية والتنمية المحلية المستدامة 273
الشكل رقم 19: الشكل الانتشاري للعلاقة بين بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة 276

مقدمة

مقدمة:

أصبحت التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي المعاصر رهينة بمدى قدرة الدولة على تحسين كفاءة أدائها المؤسسي وتعظيم الأثر الاجتماعي للاستثمار العمومي، خاصة في القطاعات ذات المردودية الاجتماعية العالية، وعلى رأسها قطاع الصحة. وفي ظل التحولات البنيوية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يرافقها من ضغوط مالية متزايدة على الموازنات العمومية، بات من الضروري الانتقال من منطق التسيير التقليدي القائم على الإنفاق إلى منطق القيمة العمومية (Public Value)الذي يربط بين جودة الخدمة، وكفاءة التسيير، والأثر التنموي طويل الأجل.

وتندرج عصرنة المرافق العمومية الجوارية ضمن هذا التحول الهيكلي، باعتبارها أحد أهم أدوات إصلاح التسيير العمومي وتحقيق العدالة المجالية، لكونها تمثل الحلقة الأولى في سلسلة تقديم الخدمات العمومية، والنقطة الأكثر تماسًا بين المواطن والدولة. وتكتسي المؤسسات العمومية للصحة الجوارية أهمية اقتصادية مضاعفة، لكونها لا تقتصر على تقديم خدمة اجتماعية، بل تؤدي دورا محوريا في تنمية رأس المال البشري، وخفض الكلفة الاقتصادية للمرض، وتحسين إنتاجية العمل، وهو ما يجعل عصرنتها استثمارا ذا عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع على المديين المتوسط والطويل.

غير أن التجربة الجزائرية في مجال عصرنة المرافق العمومية، لا تزال تعاني من تفاوتات مجالية واضحة في مستوى التطبيق وفعالية الأداء، وهو ما يطرح إشكالية الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد العمومية. وتبرز ولايتا برج بوعريريج والمسيلة كنموذجين دالّين على هذا التفاوت حيث تختلف الخصائص الاقتصادية والديمغرافية ومستويات التجهيز الصحي، ما يجعل تحليل أثر

العصرنة في هاتين الولايتين مدخلا علميا لفهم العلاقة بين العصرنة المؤسسية والتنمية المستدامة المحلية في سياق مجالي غير متجانس.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لدور عصرنة المؤسسات العمومية للصحة الجوارية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مقاربة ميدانية تعتمد على دراسة حالة لعينة من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بولايتي برج بوعريريج والمسيلة بهدف تقييم مدى مساهمة آليات العصرنة في تحسين كفاءة الأداء الصحي، وترشيد النفقات العمومية، وتعزيز العدالة المجالية في النفاذ إلى الخدمات الصحية.

أولا: الإشكالية

في ظل التحولات الاقتصادية التي تواجهها الدولة الجزائرية، وتزايد الطلب الاجتماعي على خدمات صحية ذات جودة، أصبح تحسين كفاءة التسيير الصحي الجوارِي خيارا اقتصاديا استراتيجيا لا يقل أهمية عن زيادة حجم الإنفاق العمومي. غير أن السؤال الجوهري لا يتمثل في مدى تبني الدولة لخطاب العصرنة أو إطلاق برامج إصلاحية، بل في مدى قدرتها على تحويل عصرنة المرافق العمومية الجوارية إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة على المستوى المحلي وبشكل يراعي الخصوصيات المجالية والاقتصادية.

وتتمحور الإشكالية الأساسية للدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

تتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى تأثير الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء المؤسسي للمرافق الصحية الجوارية وتعزيز التنمية المحلية المستدامة؟
- ما أثر تبني مبادئ الحوكمة المحلية في تسيير المؤسسات الصحية الجوارية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟
- إلى أي مدى تساهم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في دعم قدرات المرافق الصحية الجوارية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

ثالثا: الفرضيات

تنطلق الدراسة من الفروض الاتية:

1.الفرضية الرئيسية:

هناك أثر ذو دلالة إحصائية لعصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

2.الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة المحلية المستدامة في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة المحلية المستدامة في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة المحلية المستدامة في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

رابعا: أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة مما يلي:

1.الأهمية الاقتصادية:

- تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية في المرافق العمومية الجوارية.
- ترشيد الإنفاق العام وتحقيق استدامة الخدمات الصحية على المستوى المحلي.

2.الأهمية الإدارية الحوكمية:

- تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تبني الإدارة الإلكترونية ومبادئ الحوكمة المحلية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة وجودة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصحية.

3.الأهمية الاجتماعية:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع مستوى رضا المستفيدين.
- دعم العدالة في توزيع الخدمات وضمان وصولها لجميع الفئات المحلية.

4.الأهمية الأكاديمية والبحثية:

- سد فجوة معرفية حول العلاقة بين عصرنة المرافق العمومية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.
- تقديم قاعدة علمية قابلة للاستخدام من قبل الباحثين وصانعي السياسات العامة.

5.الأهمية الاستراتيجية للتنمية المحلية:

- تعزيز قدرة البلديات والمؤسسات الصحية الجوارية على المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دعم تبني سياسات تطويرية مستندة إلى أساليب حديثة في الإدارة والشراكة مع القطاع الخاص.

خامسا: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الى:

1.الهدف العام:

تقييم أثر عصرنة المرافق العمومية الجوارية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على المؤسسات العمومية للصحة الجوارية في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة.

2.الأهداف الفرعية:

- قياس تأثير **الإدارة الإلكترونية** في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتسهيل تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.
- تحليل دور **الحوكمة المحلية** في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الصحية الجوارية.
- استكشاف أثر **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** في دعم الموارد المالية والتقنية وتعزيز استدامة الخدمات الصحية.
- تقديم توصيات علمية واستراتيجية لصانعي القرار حول تطوير المرافق العمومية الجوارية وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

تنقسم مبررات اختيار الموضوع الى ما يلي:

1.مبررات موضوعية

- **الحاجة إلى تحديث الإدارة العمومية:** المرافق العمومية الجوارية في الجزائر، وخاصة في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة، ما تزال تواجه تحديات تنظيمية وبيروقراطية تتطلب تبني استراتيجيات العصرنة لتحسين الأداء المؤسسي.
- **استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة:** تحقيق التنمية المحلية المستدامة يتطلب تطوير آليات الإدارة وتحديث الخدمات العامة بما يتوافق مع الأهداف الوطنية للتنمية.

- **نقص الدراسات الميدانية المحلية:** أغلب الدراسات السابقة تناولت الإدارة الإقليمية أو الحوكمة بشكل عام، دون التركيز على تقييم أثر عصرنة المرافق الصحية الجوارية على التنمية المحلية في سياق واقعي محدد.
- **تعزيز التعاون بين القطاع العام والمجتمع المحلي:** دراسة هذا الموضوع تساعد على فهم كيفية تعزيز فعالية المرافق العمومية عبر ممارسات حديثة للإدارة والحوكمة والشراكة، بما يحقق التكامل بين الموارد المؤسسية والمجتمع المحلي.

2.مبررات ذاتية

- **الاهتمام الأكاديمي والمهني للباحث:** انبثاق الموضوع من رغبة الباحث في دراسة واقع الإدارة العمومية وتحليل أثر سياسات العصرنة على الأداء المؤسسي والتنمية المحلية.
- **رغبة الباحث في إسهام عملي:** اختيار الموضوع يتيح للباحث تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز فعالية المرافق العمومية الجوارية وتحقيق نتائج ملموسة على مستوى الخدمات الصحية في المجتمع المحلي.
- **توافق الموضوع مع خبرة الباحث:** خلفية الباحث في علوم الإدارة والتسيير تمكّنه من تحليل البيانات الإحصائية واختبار الفرضيات المتعلقة بعصرنة المرافق العمومية والتنمية المستدامة بموضوعية ودقة.

سابعا: المنهج

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتقديم تحليل علمي متكامل لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. يتيح المنهج الوصفي

التحليلي وصف واقع المؤسسات العمومية الجوارية وتحليل العلاقات بين عناصر العصرنة المختلفة والتنمية المحلية، بينما يتيح منهج دراسة الحالة دراسة هذه المؤسسات بشكل معمّق في بيئتها الطبيعية، مما يمكن من تقييم أثر ممارسات العصرنة على الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدمة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- **صعوبات جمع البيانات الميدانية:** صعوبة في الحصول على المعلومات الدقيقة من المؤسسات الصحية الجوارية، بسبب محدودية الوصول إلى السجلات الإدارية أو تحفظ بعض الموظفين على مشاركة البيانات.
- **التنوع الإداري والتنظيمي:** اختلاف أساليب التسيير ومستوى التطوير بين المؤسسات، مما صعب توحيد المقاييس وتحليل النتائج بطريقة موحدة.
- **المحدودية الزمنية والموارد:** توزيع وتفريغ الاستبيانات وتحليل البيانات الإحصائية يتطلب وقتا وجهدًا كبيرين، خصوصا عند التعامل مع عينة موزعة على ولايتي برج بوعريريج والمسيلة.
- **تفسير النتائج وعموميتها:** من الصعب تعميم النتائج على كافة المؤسسات الصحية الجوارية في الجزائر، نظرا لاختلاف السياقات المحلية والمستوى الإداري بين الولايات.

تاسعا: حدود الدراسة

1.الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة المؤسسات العمومية للصحة الجوارية المتواجدة على مستوى ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج بمجموع اثنا عشر مؤسسة عمومية للصحة الجوارية كدراسة حالة، حيث تم التطرق إلى كيفية تنفيذ مختلف الإجراءات الرامية إلى عصرنة الخدمة العمومية والمرفق العام على المستوى المحلي باعتباره إدارة لامركزية تهدف إلى تحقيق تنمية محلية فعلية مستدامة بالمستوى الذي يرضي المواطن المحلي.

2.الحدود الزمانية: تهتم الدراسة بالفترة الممتدة من جانفي 2025 إلى ديسمبر 2025، وهي الفترة التي خصصت لاستكمال دراستنا والتي نتطرق فيها الى فكرة عصرنة المرفق العام الجواري والخدمات التي يقدمها بصورة جادة وشاملة من خلال البرامج والمخططات الهادفة إلى تبني فكرة التحديث للوصول إلى تنمية محلية فعلية وهادفة من اجل مواكبة التطورات العصرية للخدمات العمومية عبر العالم

3.الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على عصرنة المرافق العمومية الجوارية كمتغير مستقل، وتأثيره على التنمية المحلية المستدامة كمتغير تابع، مع إبراز الأبعاد الرئيسة للعصرنة مثل الإدارة الإلكترونية، الحوكمة المحلية، والشراكة بين القطاع العام والخاص، دون التطرق إلى كل عناصر السياسة الصحية أو الخدمات العمومية بشكل شامل.

4.الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، مع استخدام أدوات جمع بيانات محددة (الاستبيان)، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على سياقات أو مؤسسات أخرى تختلف في طبيعتها التنظيمية أو مستوى التطوير المؤسسي.

5.الحدود البشرية: تتعلق الدراسة بعينة مكونة من 360 موظفا داخل المؤسسات الصحية، ما يعني أن النتائج تعكس تصورات هؤلاء الأفراد فقط وقد تتأثر بالتحيزات الشخصية أو الاختلاف في الخبرات المهنية.

عاشرا: الدراسات السابقة

قبل التطرق للموضوع الحالي لابد والمرور بتأصيله النظري السابق لصياغة الفجوة العلمية وتغطيتها وجاءت الدراسات السابقة كما يلي:

الدراسة الاولى: دراسة عثماني فايزة 2021-2022، الموسومة بـ "عصرنة الإدارة الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة قياسية لبلديات ولاية تلمسان خلال الفترة 2010-2020"، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير – تخصص تسيير عمومي والمنجزة بجامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، تناولت موضوع عصرنة الإدارة الإقليمية في سياق التحولات المؤسسية المرتبطة بتبني أهداف التنمية المستدامة. هدفت الدراسة إلى تحليل آليات عصرنة الإدارة الإقليمية، مع التركيز على البلديات باعتبارها الشريك الأساسي للدولة في تنفيذ السياسات العمومية، في ظل التوجه نحو تقليص تدخل الدولة وتعزيز اللامركزية الإدارية. واعتمدت الدراسة المنهج القياسي من خلال استخدام نماذج البانل الديناميكي بطريقة العزوم المعممة(GMM) ، حيث تم اعتماد نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع، في مقابل متغيرات مستقلة تمثلت في المخطط البلدي للتنمية وتنمية رأس المال البشري، وعدد السكان، وذلك على عينة من بلديات ولاية تلمسان خلال الفترة (2010-2020). وتوصلت نتائج الدراسة إلى صحة الفرضيات المطروحة، حيث ثبت أن الاستقلالية المالية للبلدية وتنمية رأس المال البشري يسهمان بشكل إيجابي في تحقيق التنمية

المستدامة، مما يستدعي تبني نموذج تسيير عمومي حديث قائم على المبادرة المحلية والمشاريع المنتجة للثروة.

الدراسة الثانية: دراسة نور الدين حرزلاوي 2020-2021 الموسومة بـ "حوكمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة"، والمنجزة بجامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير – تخصص إدارة أعمال عمومية، تناولت موضوع حوكمة الجماعات المحلية باعتبارها آلية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الحوكمة على مستوى الجماعات المحلية، مع تسليط الضوء على الجهود الحكومية والمبادرات المحلية الرامية إلى تبني مبادئها، سواء على المستوى المركزي أو من خلال الوزارة الوصية المتمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية. واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة لتحليل واقع تطبيق الحوكمة وآلياتها داخل الجماعات المحلية. وتوصلت النتائج إلى أن الجماعات المحلية تمثل الركيزة المحورية لتحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تبني الحوكمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والمادية يسهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين المستوى المعيشي بشكل عادل. كما خلصت الدراسة إلى أن نجاح الحوكمة المحلية يقتضي تضافر جهود مختلف الفاعلين المحليين، من جماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني، باعتبارها عملية تشاركية معقدة تقوم على التعاون والتكامل بين هذه الأطراف.

الدراسة الثالثة: دراسة بن نعوم عبد اللطيف 2020-2021، الموسومة بـ "دور التسيير العمومي الجديد في ترقية التنمية المحلية: دراسة حالة القطاع العام بالجزائر"، والمنجزة بجامعة الجيلالي

ليابس – سيدي بلعباس تناولت أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد مالي، تناولت موضوع التسيير العمومي الجديد باعتباره مقاربة حديثة لإصلاح الإدارة العمومية وتحسين أدائها. هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم التسيير العمومي الجديد (NPM) الذي ظهر في سبعينيات القرن الماضي في ظل الأنظمة الليبرالية الحديثة، والقائم على الفصل بين الوظيفة السياسية الاستراتيجية ووظيفة التسيير التنفيذي، مع التركيز على ترشيد الإنفاق العمومي، وتحسين نوعية الخدمات العامة، وتعزيز عقلانية التسيير داخل الإدارات العمومية. واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة لتحليل واقع تطبيق مبادئ التسيير العمومي الجديد في القطاع العام الجزائري. وتوصلت النتائج إلى أن الإدارة العمومية الجزائرية لا تزال تعاني من تأخر نسبي في تبني نماذج التسيير الحديثة مقارنة بالتجارب الدولية، مما يستدعي الاستفادة من الممارسات المبتكرة على المستوى العالمي لتحويل هذا التأخر إلى فرصة حقيقية لإعادة التكيف مع متطلبات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي المستدام، كما أكدت الدراسة أن تبني مبادئ التسيير العمومي الجديد يمثل مدخلا أساسيا لإصلاح الإدارة العمومية وترقية التنمية المحلية في الجزائر.

الدراسة الرابعة: دراسة لدغش رحيمة ولدغش سليمة 2020 الموسومة بـ "دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة"، والمنشورة في مجلة الحقوق والحريات، المجلد 06، العدد 02، إلى إبراز أهمية الشراكة بين القطاعين كآلية فعّالة تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز أداء المؤسسات والهيئات العمومية. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى إسهام هذا النمط التعاقدي في تحسين فعالية التسيير العمومي، وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع تخفيف العبء المالي عن الميزانية العمومية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل الأبعاد القانونية والاقتصادية للشراكة بين القطاعين. وتوصلت النتائج إلى أن

الشراكة بين القطاع العام والخاص تُعد أداة استراتيجية لتحقيق الحوكمة الرشيدة، وضمان الاستغلال الأمثل للموارد، بما يحقق التنمية المستدامة ويحفظ حقوق الأجيال القادمة دون الإضرار بالأهداف التنموية للدولة.

الدراسة الخامسة: دراسة عزوز سعيدة ومقبل نسيمة 2018 المعنونة بـ "عصرنة المرافق العمومية في الجزائر: الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا"، والمنشورة في المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، تناولت موضوع عصرنة المرافق العمومية في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية اعتماد الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لتطوير أداء المرفق العام، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتقريب الإدارة من المواطن، مع التركيز على البلدية باعتبارها أقرب هيئة إدارية للمواطن وتجسيدًا فعليًا للامركزية الإدارية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تجربة الجزائر في تحديث الإدارة المحلية. وتوصلت النتائج إلى أن توجه الدولة الجزائرية نحو عصرنة إدارتها أسهم في تحسين فعالية الأداء الإداري وتحقيق قدر من رضا المواطنين، غير أن تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يزال يواجه جملة من العراقيل التنظيمية والتقنية والبشرية، مما يستدعي تعزيز الجاهزية وتحسين آليات التنفيذ لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الأسلوب الإداري الحديث.

الدراسة السادسة: دراسة بوقناديل محمد 2018 الموسومة بـ "عصرنة تسيير المرفق العام عن طريق الإدارة الإلكترونية"، والمنشورة في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 60، العدد 60، تناولت موضوع دور الإدارة الإلكترونية في تحديث أساليب تسيير المرفق العام وتحسين نوعية الخدمة العمومية في الجزائر. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في

القضاء على البيروقراطية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية الإدارية، وتعزيز انفتاح الإدارة على الجمهور، باعتبار الإدارة الإلكترونية أحد المرتكزات الأساسية للتنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع عرض نماذج تطبيقية لتجارب الإدارة الإلكترونية في بعض القطاعات العمومية الجزائرية. وتوصلت النتائج إلى أن اعتماد الإدارة الإلكترونية أسهم بشكل فعّال في تسريع إنجاز المعاملات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن، وتحقيق استمرارية الخدمة العمومية، إضافة إلى تقليص الجهد والوقت والتكلفة، غير أن تعميم هذا النمط التسييري يظل مرهونًا بتوفير البنية التحتية التكنولوجية والموارد البشرية المؤهلة.

الفجوة العلمية

بالرغم من ثراء الدراسات السابقة وتنوّع مقارباتها في تناول قضايا عصرنة الإدارة العمومية الحوكمة، التسيير العمومي الجديد، الشراكة بين القطاعين، والإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تكشف عن مجموعة من الفجوات العلمية والمنهجية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

فمن حيث المستوى التحليلي، ركّزت دراسة عثماني فايزة 2021–2022 على عصرنة الإدارة الإقليمية من زاوية قياسية كلية معتمدة على مؤشرات اقتصادية كلية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي، دون التطرق إلى المرافق العمومية الجوارية أو قياس أثر العصرنة على جودة الخدمات العمومية المقدمة فعليًا للمواطن. كما انصبت دراسة حرزلاوي نور الدين 2020–2021 على حوكمة الجماعات المحلية كإطار عام، دون التعمق في آليات العصرنة التشغيلية داخل المرافق العمومية القطاعية، خاصة في القطاعات الاجتماعية الحساسة كالصحة.

ومن حيث المدخل النظري، تناولت دراسة بن نعوم عبد اللطيف 2020–2021 التسيير العمومي الجديد كمدخل إصلاحي شامل للإدارة العمومية، لكنها بقيت في إطار تحليل عام للقطاع العام، دون تخصيص الدراسة لمرفق عمومي جواري بعينه أو ربط مباشر بين العصرنة التشغيلية والتنمية المستدامة على المستوى المحلي. كما ركزت دراسة لدغش رحيمة ولدغش سليمة 2020 على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظور قانوني واقتصادي عام، دون إسقاطها على المرافق العمومية الجوارية أو تحليل أثرها المباشر على التنمية المحلية المستدامة.

أما الدراسات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية، كدراسة عزوز سعيدة ومقبل نسيمة 2018 ودراسة بوقناديل محمد 2018، فقد ركزت أساسا على البلدية كنموذج إداري، وعلى البعد التكنولوجي في تحسين الأداء الإداري، دون التوسع في دراسة القطاعات العمومية الجوارية الأخرى، ولا سيما قطاع الصحة الجوارية، كما لم تربط بشكل منهجي بين عصرنة هذه المرافق وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية).

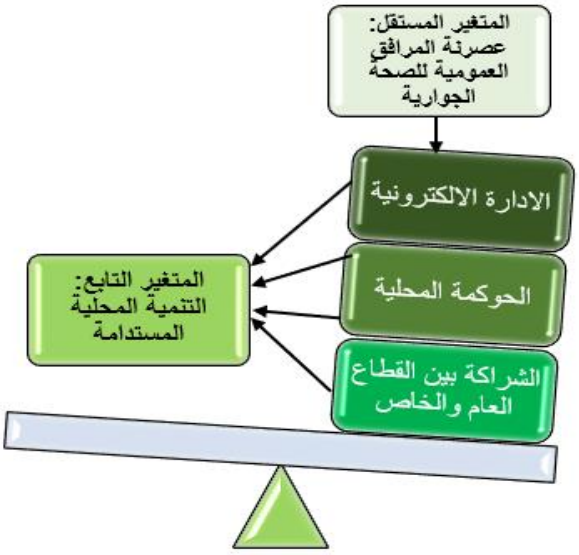
وعليه، تتجلى الفجوة العلمية الأساسية في غياب دراسات ميدانية متخصصة تتناول دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية، وبالأخص المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، في تحقيق التنمية المستدامة، اعتمادًا على مقاربة ميدانية دقيقة تستند إلى آراء العاملين داخل هذه المؤسسات. وتسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة حالة لعينة من 360 موظفا بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية بكل من ولايتي برج بوعريريج والمسيلة، وتحليل أثر العصرنة في تحسين الأداء الخدمي، وجودة الخدمات الصحية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل مباشر ومتكامل.

الحادي عشر: نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على تحليل العلاقة بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية كمتغير مستقل والتنمية المحلية المستدامة كمتغير تابع، وذلك من خلال دراسة مجموعة من الأبعاد التي تعكس مظاهر العصرنة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية.

ويقوم النموذج المفاهيمي للدراسة على افتراض أن تطبيق أساليب التسيير الحديثة القائمة على الإدارة الإلكترونية، الحوكمة المحلية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يسهم في تحسين أداء المرافق الصحية الجوارية، مما ينعكس إيجابا على تحقيق التنمية المحلية المستدامة. ويمكن تمثيله بالشكل التالي:

الثاني عشر: هيكل الدراسة



لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تنظيم هذه الأطروحة وفق هيكل منهجي يتكون من أربعة فصول رئيسية تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي. حيث تم تخصيص الفصول الثلاثة الأولى للإطار النظري، بينما تم تخصيص الفصل الرابع للدراسة التطبيقية.

حيث تم في الفصل الأول التطرق إلى الإطار النظري للتنمية المحلية المستدامة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بالتنمية المحلية وأبعادها المختلفة.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة الاطار المفاهيمي عصرنة المرافق العمومية الجوارية، من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بعصرنة المرافق العمومية، وأهم أبعادها وآليات تطبيقها، مع التركيز على دور الإدارة الإلكترونية والحوكمة المحلية في تحسين كفاءة الأداء الإداري داخل المؤسسات العمومية.

في حين تناول الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة، من خلال تحليل الأطر النظرية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

أما الفصل الرابع فقد خصص للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم عرض منهجية البحث وأدوات جمع البيانات، إضافة إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضيات البحث وصولا إلى مناقشة النتائج المتوصل إليها واستخلاص أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية المحلية المستدامة

تمهيد:

تعد التنمية المحلية المستدامة من المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ تعكس التحول من نموذج النمو المركزي إلى نموذج يرتكز على المبادرة المحلية والاعتماد على الموارد الذاتية. فهي تمثل مسارا استراتيجيا يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على رأس المال الطبيعي، بما يضمن استدامة المنافع عبر الأجيال. ومن هذا المنطلق، لم تعد التنمية مجرد عملية زيادة في الناتج المحلي، بل أضحت مشروعًا متكاملًا لإعادة بناء الاقتصاد المحلي على أسس الشمول، التمكين، والمشاركة المجتمعية.

إن الرهان على التنمية المحلية المستدامة يستند إلى فكرة مفادها أن الحلول الواقعية تبدأ من القاعدة، أي من المجتمع المحلي ذاته، عبر تفعيل طاقاته الإنتاجية والمعرفية وتعزيز قدرته على إدارة موارده بكفاءة. ويتطلب ذلك مقاربة جديدة للتنمية قوامها الحوكمة الرشيدة، والابتكار الاقتصادي، والتكامل بين الفاعلين العموميين والخواص، في ظل بيئة مؤسساتية داعمة.

وفي هذا الإطار، يتوزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث مترابطة: يعالج المبحث الأول المفاهيم والأسس النظرية للتنمية المحلية، مبرزا أبعادها الاقتصادية وآلياتها في تفعيل الاقتصاد القاعدي. بينما يتناول المبحث الثاني المفاهيم العامة للتنمية المستدامة، مستعرضا تطورها المفهومي وأسسها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. أما المبحث الثالث فيركز على مفهوم التنمية المحلية المستدامة، محددا أهدافها الجوهرية، ومحللا أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذها في السياقات المحلية، خاصة تلك المرتبطة بضعف الكفاءة المؤسسية، محدودية التمويل واختلالات التخطيط التنموي.

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية مع تنامي الوعي بأهمية المجتمعات المحلية بوصفها نقطة الانطلاق الفعلية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني. إذ لم تعد الدولة، بمفردها، قادرة على تحمّل أعباء التنمية الشاملة، مما أفسح المجال أمام تفعيل دور المبادرات الذاتية والمجتمعية في صياغة وتنفيذ المشاريع التنموية. ومن هذا المنظور، غدت التنمية المحلية عملية تشاركية تتكامل فيها الجهود الحكومية مع الطاقات الذاتية للمجتمع، بهدف تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الاندماج المحلي ضمن الحركية التنموية الوطنية.

لقد شهد مفهوم التنمية المحلية تطورا نوعيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من مقاربة ضيقة تُركّز على النمو الكمي للناتج الاقتصادي إلى رؤية أشمل تُعنى برفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو بين الأقاليم الريفية والحضرية. وقد صاحب هذا التحول بروز توجهات جديدة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، تؤكد على مركزية الإنسان باعتباره فاعلًا تنمويًا أساسيًا، وعلى ضرورة اعتماد اللامركزية في التخطيط والتنظيم كمدخل لتحقيق التنمية القاعدية.

إن التنمية المحلية في هذا السياق لا تقتصر على مجرد تنفيذ برامج حكومية على المستوى الجهوي، بل تمثل مشروعًا استراتيجيا يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها بفعالية، وتطوير قدراتها الذاتية، وتحقيق التوازن بين مقتضيات الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، سيتناول هذا المبحث بالتحليل المفاهيمي تعريف التنمية المحلية، وخصائصها، ودوافع الاهتمام بها، إضافة إلى تحديد أهدافها الرئيسة والأطراف الفاعلة في تنفيذها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

يُعد مفهوم التنمية المحلية من أكثر المفاهيم تداولًا في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، نظرًا لتعدد زوايا مقاربته وتنوع المدارس الفكرية التي تناولته. فقد حظي باهتمام واسع من الباحثين والممارسين في مجالات الاقتصاد، علم الاجتماع، والتخطيط الإقليمي، نظرًا لارتباطه المباشر بإشكالية التفاوت الجهوي وفعالية السياسات التنموية على المستوى القاعدي.

وقد أفرز هذا الاهتمام تعددا في التعاريف والتصورات، تبعا لاختلاف المنطلقات الفكرية والمجالات التطبيقية. فهناك من ينظر إلى التنمية المحلية باعتبارها مفهوما مرتبطا بالوسط الريفي يهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي والزراعي عبر تعبئة الموارد المحلية وتحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية. بينما يربطها اتجاه آخر بمفهوم اللامركزية، من حيث كونها آلية لإعادة توزيع السلطات والمسؤوليات بين المركز والوحدات المحلية، بما يسمح بتكييف القرارات التنموية مع خصوصيات كل إقليم. في المقابل، يعتبرها فريق ثالث مشروعا شاملا للتنمية المندمجة، يخصّ منطقة محددة ويُبنى على المشاركة الفعلية للمواطنين، والمؤسسات المحلية، والقطاع الخاص كشركاء في التخطيط والتنفيذ والاستفادة من نتائجه.

أولا: تعريف التنمية المحلية

اهتم العديد من الباحثين في الموضوع بإعطاء تعريف للتنمية المحلية، وبحكم اختلاف وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للباحثين فإننا نجد العديد من التعاريف المختلفة والتي من أبرزها:

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية: بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[1]

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المحلية على أنها عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان[2]

في حين يعرف بعض الاقتصاديين التنمية المحلية بأنها: عملية شاملة مستمرة ومتواصلة تهدف الى إحداث تغييرات في أفكار الناس واتجاهاتهم سلوكياتهم بما يؤدي الى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين المرافق والخدمات كما وكيفا للارتقاء بمستوى المعيشة اجتماعيا والعمل على توفير المؤسسات التي يجد فيها الناس ما يقضي مصالحهم ويحقق طموحاتهم.[3]

---

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 31.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر، القاهرة، مصر 2001، ص 14.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011 ص34.

حسب المشرع الجزائري، وانطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010 أعطى تعريفا للتنمية المحلية على أنها تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات، الولايات.[1]

ووفقا لما سبق يتبين لنا أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسين، الأول يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول إن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على المستوى المحلي من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

[1] – بايزيد علي، **إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد الخدمات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2021، ص15.

كما يمكن أن نستخلص أهم العناصر التي ترتكز عليها التنمية المحلية والمتمثلة فـــي:[1]

- **برنامج مخطط:** يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية الطبيعية والبشرية بطريقة علمية عملية وإنسانية، لكي تحقق الرقي الرفاه للمجتمع؛
- **المشاركة الجماهيرية:** من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار؛
- **المساعدات الفنية:** وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية، أي المساعدة الفنية البشرية والمساعدة الفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر، فإحساس الأفراد وإدراكهم أن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عالق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع من خلال توافق جهود التنمية مع

[1] – نور الدين يوسفي، "**الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر– دراسة تقييمية للفترة 2000–2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**–، رسالة ماجيستر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص 49.

الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي والتي تشكل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية أساسية تنموية في المجتمع.

- **التكامل بين الاختصاصات:** من القواعد الأساسية في التنمية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض، وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلا عن الظواهر الاقتصادية فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر، كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية ذلك أن إعداد الموارد الوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة يحقق التكامل بين مختلف البرامج ويوفر الكثير من الجهد الوقت المال ويقضي على العديد من العوائق خاصة غير المتوقعة، وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكل مبدأ أساسي سواء تصورا أو تنفيذا.

ثانيا: مجالات التنمية المحلية

تتسع مجالات ونطاقات التنمية كميدان معرفي لتشمل معظم فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، نظرًا لطبيعتها المركّبة وتعدد أبعادها النظرية والتطبيقية. فقد تجاوزت التنمية كونها مجرد مفهوم اقتصادي مرتبط بالنمو والإنتاج، لتصبح مقاربة شمولية تهتم بديناميكيات التحول الاجتماعي، والحوكمة، والعدالة المجالية، والتمكين البشري. وقد أدى هذا الاتساع إلى بروز المجالات التنموية المتخصصة التالية:[1]

[1] – فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سابق**، ص 33.

1.التنمية الاقتصادية: ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية، مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأول يعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الاقتصادية فتشير الى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.

2.التنمية الاجتماعية: بقصد بها رفع مستوى رفاه الأفراد في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية، من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والجرائم. كما تطمح التنمية الاجتماعية الى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة والبيئة وغيرها من المجالات.

3.التنمية السياسية: وتتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب علمي وواقعي، فالتنمية السياسية، تؤدي الى تعزيز روح الابتكار والانتماء والانجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة.[1]

4.التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، المرجع نفسه**، ص 34.

والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات.[1] كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.[2]

ثالثا: خصائص التنمية المحلية

تستند التنمية المحلية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل إطارا مرجعيا لتوجيه السياسات، والتخطيط، والعمل على المستوى المحلي:

- **عملية شاملة:** تهدف الى تحسين ظروف المجتمعات المحلية في جميع مجالات الحياة من خلال الجهود المشتركة بين المواطنين والسلطات الحكومية المحلية والمركزية؛[3]
- **عملية متكاملة:** وتعني توجيه البرامج والقدرات لمعالجة متطلبات المناطق الريفية أو الحضرية حسب الحاجيات المحددة والتقليص من التفاوت التي قد تحصل بين البيئتين؛[4]

---

[1] حديدان صابرينة، خالد أسماء، **مفهوم التنمية الإدارية ومعيقات تحقيقها**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص 19.

[2] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 22.

[3] سايح فطيمة، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 01، جامعة غليزان، الجزائر، جوان 2020، ص 25.

[4] أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص15.

- **عملية متوازنة:** وتعني توجيه المجهودات التنموية والإمكانيات حسب الحاجيات المحددة للمجتمع، بحيث لا يمكن أن تتجاوز القدرات المخصصة لتلبية الرغبات والمتطلبات الحاجات الحقيقية؛
- **عملية منسقة:** وتعني وجود تعاون بين جميع الأجهزة القائمة والأطراف المعنية بالعملية التنموية وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواجية البرامج وتداخلها أو تضاربها؛[1]
- **عملية تشاركية:** من الخصائص الجوهرية للتنمية المحلية إشراك المواطنين والجهات الفاعلة المحلية في التخطيط والتنفيذ لضمان استجابة المشاريع لاحتياجاتهم الحقيقية؛[2]
- **عملية مخططة ومقصودة:** التنمية المحلية هي عملية منظمة ومخططة وليست عشوائية تهدف إلى الانتقال بالمجتمع المحلي من وضع إلى وضع أفضل من سابقه؛[3]
- **عملية هادفة:** تهدف إلى الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين المحليين في جميع المجالات من خلال تحقيق جملة من الأهداف المرجوة بناء على الإمكانات والموارد المتاحة وكذا متطلبات المجتمع المحلي؛[4]

---

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سابق**، ص42.

[2] إلهام خضر شبر، حيدر ضياء سلمان، **التخطيط والتنمية المتوازنة من منظور سياحي –مفاهيم وأسس علمية وتجارب دولية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2021، ص178.

[3] بطاهر بختة، **التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي جديد للدول النامية –مصر، سوريا، اليمن–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 32.

[4] أسماء عربي، **تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر– تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2023، ص 31.

- **عملية مستمرة ومتجددة:** حيث تعد الاستمرارية والتجدد من أهم سمات التنمية المحلية، وذلك لأن متطلبات وحاجات أفراد المجتمع المحلي في تغير مستمر؛
- **عملية تغييرية:** تتم نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة بهدف الوصول إلى أهداف معينة في حدود الإطار العام لخطة الدولة.[1]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية ودوافع الاهتمام بها

تهدف التنمية المحلية إلى تعزيز القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المشاركة الفعلية في تحديد أولوياتها وصنع القرار التنموي، بما يضمن تنفيذ برامج ومشروعات تتوافق مع احتياجاتها وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل هذه المقاربة تحولا نوعيا في الفكر التنموي، من نموذج مركزي فوقي إلى نموذج تشاركي قاعدي يرتكز على تمكين السكان المحليين وإشراكهم في مختلف مراحل العملية التنموية. وفي ظل التحديات المعاصرة المرتبطة بالأزمات الاقتصادية، واتساع الفوارق المجالية وتدهور البيئة، أصبح الاهتمام بالتنمية المحلية خيارا استراتيجيًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين المناطق، وتقليص الفقر والبطالة، وتحسين نوعية الحياة من خلال استغلال أمثل للموارد المتاحة وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي.

أولا: أهداف التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل نطاق جغرافي محدد، عبر استثمار الموارد المحلية وتمكين الفاعلين المحليين من المشاركة في التخطيط والتنفيذ. وتبرز أهميتها في مواجهة التحولات العالمية المتسارعة، وتحقيق

[1] محمد جاسم سالم العصار، **البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة–الواقع والمعيقات**، رسالة ماجستير في الإدارة والقيادة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2015، ص55.

التوازن بين المناطق والحد من الفقر والبطالة. ورغم تعدد المقاربات، تتفق الدراسات على أن أهدافها تتمثل أساسًا في:[1]

1. تحسين جودة الحياة حيث تهدف التنمية المحلية إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والمياه النظيفة؛

3. تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفئات المجتمعية، وضمان توزيع عادل للموارد والخدمات؛

4. حشد الموارد البشرية والطبيعية اللازمة لإتمام عملية التنمية، وترشيد استعمال تلك الموارد؛

5.الرفع من مستوى المعيشة: إن الرفع من مستوى المعيشة يعتبر الهدف الأسمى للتنمية، ويتحقق ذلك من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز تطوير الموارد والطاقات البشرية؛ مما يحدث تغير نوعي وتحسن واضح في حياة الفرد من خلال تحسين مستوى المعيشة والبيئة الحياتية وتطوير الخدمات العامة؛

6.إشراك المواطنين في تحديد احتياجاتهم، وتنسيق المشاريع والبرامج والأعمال المراد القيام بها.

[1] بلقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019، ص ص 34– 37.

ثانيا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية

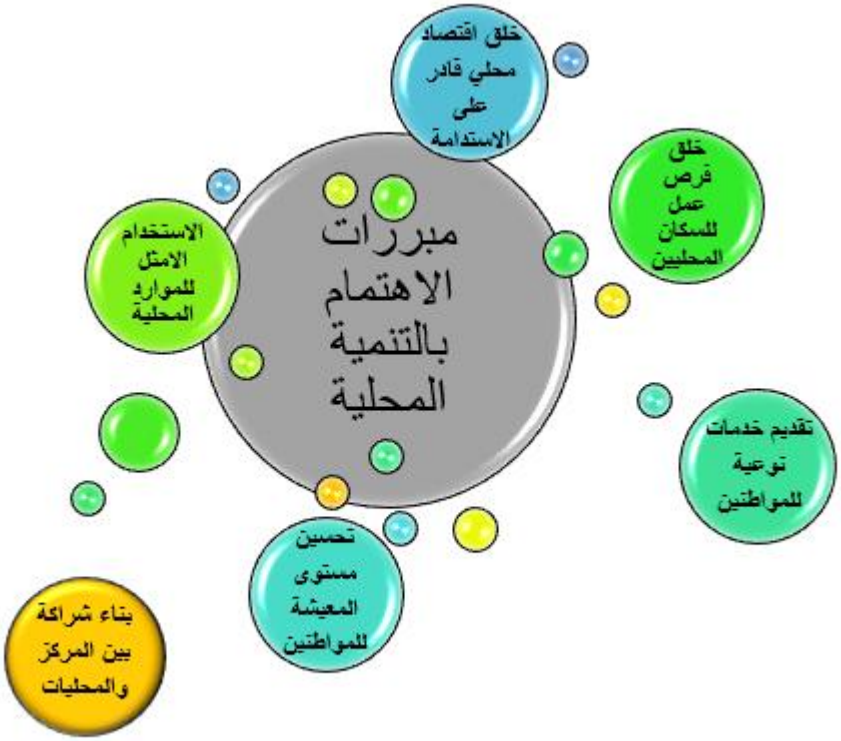
ثمة عدة عوامل دفعت الدول والمجتمعات إلى الاهتمام بالتنمية المحلية، منها:[1]

- تزايد الوعي بأهمية الشفافية والمشاركة المجتمعية، مما أدى إلى المطالبة بتخفيف البيروقراطية وتحسين فاعلية وجودة الخدمات المقدمة؛
- الهجرة الداخلية سواء من المحليات الريفية إلى المحليات الحضرية أو من المحليات إجمالا إلى المناطق المركزية الكبرى، وما خلفته من آثار سلبية؛ مثل هجر القرى والأرياف والأراضي الزراعية وازدحام المدن الكبرى؛
- استغلال الموارد التي تزخر بها المناطق المحلية في مختلف المجالات وتوجيهها لفائدة السلطات المركزية؛
- السعي نحو تعزيز المشاركة الشعبية وإشراك المواطنين في الجهود التنموية؛
- التوجه نحو اللامركزية الإدارية، وهذا ما يسمح بتسهيل وضمان سرعة وفعالية الخدمة العمومية من خلال تقديمها على مستوى المحليات؛
- السعي نحو تعزيز الاستقرار والانسجام العام والتعاون وكذا تحقيق الأمن الداخلي على المستوى الوطني؛

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] نائل عبد الحفيظ العوالمة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 2010، ص 154.

الشكل رقم 1: مبررات الاهتمام بقضايا التنمية المحلية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: محمد باطويح، "التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ص 09.

المطلب الثالث: مبادئ ونماذج التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية نهجا استراتيجيا متكاملا يهدف إلى تحقيق تحسين مستدام في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المجتمعات المحلية، من خلال تعزيز المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع ومؤسساته في تحديد الأولويات التنموية وصنع القرارات المرتبطة بها. فهي تمثل انتقالا من منطق التسيير المركزي إلى مقاربة تشاركية تجعل من السكان المحليين محور العملية التنموية وشركاء حقيقيين في صياغة مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي، ضمن رؤية تعتمد على الخصوصيات المحلية وتستثمر الإمكانات الذاتية المتاحة.

وتهدف هذه المقاربة إلى تحقيق نمو متوازن وعدالة مجالية تسهم في الحد من الفوارق بين المناطق، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وضمان استدامة الموارد الطبيعية والاقتصادية. كما تسعى إلى بناء ديناميكية محلية ذاتية قادرة على خلق الثروة ومواجهة التحديات التنموية المعاصرة مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة الشاملة.

أولا: مبادئ التنمية المحلية

تحتاج عملية التنمية المحلية لقيامها ونجاحها توفر مجموعة من القواعد والمبادئ التي ستساعد على النهوض بالفرد والمجتمع، ولا يمكن تجاهلها في العمل التنموي على المستوى المحلي ومن أهم هذه المبادئ نجد:

- **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:** حيث يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع والتي تضمن تلبية رغباتهم وإشباع حاجياتهم، من خلال إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، والعادات الاقتصادية والاجتماعية؛[1]
- **توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:** بإعطاء الأولوية للمشروعات التي تلبي حاجيات الأفراد المستعجلة، مما يزيد في تحفيزهم على العمل لإنجاح العمليات التنموية، ذلك أن أهم عائق يواجه التنمية هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع؛[2]

---

[1] زكية آكلي، فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر–قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، مارس 2017، ص97.

[2] نور الدين بلقليل، **مرجع سابق**، ص 28.

- **الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:** تهدف التنمية المحلية لتحقيق وتلبية حاجات المجتمع المحلي، وبالتالي فهي مطالبة بالبحث عن مصادر تمويل محلية من خلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، فالاعتماد على التمويل المحلي للبرامج التنموية يمنح المرونة الكافية لتجسيد المشاريع من خلال سهولة الحصول على هذه الموارد وترجمتها إلى مشاريع حقيقية تعود بالفائدة على أفراد المجتمع وتلبي حاجياته؛[1]
- **ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي:** يؤكد هذا المبدأ على ضرورة الاستفادة من الامتيازات الحكومية المادية والتقنية في إطار تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في المجتمع المحلي، نظرا لافتقار هذا الأخير غالبا للموارد المادية والطاقات البشرية المؤهلة لقيادة التنمية على المستوى المحلي؛[2]
- **الإسراع بالنتائج المادية الملموسة:** وتعني الإسراع إلى تحقيق برامج تتضمن تحقيق الحاجات الضرورية الاجتماعية والخدماتية للمجتمع المحلي، مثل الإسكان، الخدمات الصحية قنوات صرف المياه الصالحة للشرب منها، تعبيد الطرقات وغيرها من الحاجات اليومية القائمة؛[3]
- **توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع:** تشكل القيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي عاملا مهما في نجاح أو فشل البرامج والسياسات التنموية على المستوى المحلي لما لها من دور في التأثير على ثقافة أفراد المجتمع، لذا يتوجب على القائمين على

---

[1] نور الدين بلقليل، **المرجع نفسه**، ص 28.

[2] – محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على بلديات ولاية قسنطينة**، دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص104.

[3] السبتي وسيلة، دحماني موسى، **تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية العدد23، 2011، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 295.

هذه البرامج الأخذ بالحسبان الموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمع المحلي كونها تشكل الإطار المرجعي للسلوكيات الاجتماعية والاقتصاديـة للأفراد؛[1]

- **التقويم:** يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية معرفة مدى تحقيق النتائج المرجوة ونسبة النجاح فيها وأهم الصعوبات التي تواجهها وتصحيح مسار التنمية المحلية إذا ما كانت النتائج عكسية والوقوف على نقاط الضعف ميدانيا، فالتقويم يمنح الفرصة لمراجعة الأخطاء السابقة ويسمح بمواصلة البرامج بطريقة أفضل.[2]

ثانيا: نماذج التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من النماذج الإنمائية يصنفها المهتمون بقضايا التنمية في ثلاثة نماذج رئيسية هي:

- **النموذج التكاملي:** هو عبارة عن مجموعة من البرامج التي تنفذ على المستوى الوطني، حيث تغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتوزع على جميع المناطق الجغرافية في الدولة. يقوم هذا النموذج على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والشعبية، مع إنشاء وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية تحت إشراف جهاز مركزي لضمان تحقيق الأهداف. ويقتضي نجاح هذا النموذج توافر آليات الاتصال المزدوج بين الهيئة المركزية والهيئات الوظيفية المتخصصة، وذلك ضمن لجان دائمة ومشتركة، كما

---

[1] حكيمة صيفاوي، **التمويل الأصغر كخيار استراتيجي لدفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر – ولاية تبسة نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2023، ص21.

[2] محمد خشمون، **مرجع سابق**، ص105.

يتطلب وجود تسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية، وكذا حيزا من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ.[1]

- **النموذج التكييفي:** يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كون برامجهما تنبثق من المستوى المركزي، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وه ولا يتطلب تغييرا في التنظيم الإداري القائم، كما أنه يناسب الدول الحديثة الاستقلال والنامية، نظرا لندرة الموارد المالية والفنية لها.[2]
- **نموذج المشروع:** يمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه نموذج تجريبي يمكن تعميمه على المستوى الوطني إذا أثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التي تم اختيارها لتطبيقه فيها. يتم تنفيذ النموذج في منطقة جغرافية محددة تتميز بسمات وظروف خاصة، وهذا وجه الاختلاف مع النماذج السابقة، في حين يتفق مع النموذج التكاملي في تعدد الأغراض التي يسعى لتحقيقها، لكن اختلافه يكمن في تطبيقه على منطقة جغرافية محددة، في حين أن النموذج التكاملي يستهدف المجتمع ككل.[3]

---

[1] غردي محمد، بن نذير نصر الدين، **نظام الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنميــة المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني تحت عنوان: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2 يومي 02 و03 جوان 2014.

[2] سامي بن طالب، "**إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر دراسة في أصول المقاربة التكاملية ولاية الوادي نموذجا**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2023، ص49.

[3] محمد جاسم سالم العصار، **مرجع سابق**، ص63.

ثالثا: الأطراف المشاركة في التنمية المحلية

تدار التنمية المحلية من خلال مشاركة خمسة أطراف هي: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، مؤسسات التمويل والأفراد كالآتي.[1]

- **الدولة:** تقوم الدولة بوظيفتين أساسيتين لتحقيق التنمية في المجتمع بصفة عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة وهما، إرساء القانون وإقرار العدالة وتقديم الخدمات العامة الضرورية وإقامة مشروعات البنية الأساسية الضرورية التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات الصرف الصحي المياه والطاقة ووضع القواعد والسياسات العامة لإدارة التنمية، حيث تلعب باقي الأطراف دورا حيويا من خلالها وفي إطارها وتشجعهم على القيام بدور فاعل في التنمية من خلال التحفيز على المشاركة ووضع أطر لهذه المشاركة، ويمثل المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي المحلي والإدارة المحلية العناصر الفعالة في إدارة الدولة للتنمية المحلية.[2]
- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص الدور الريادي في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أصبح القطاع الاستثماري الخاص الحل للقضاء على الفقر وتنمية الاقتصاد

[1] علوني عمار، **التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، جامعة سطيف، جوان 2019، ص ص 82-83.

[2] علوني عمار، **المرجع نفسه**، ص82.

المحلي، إلا أن تحقيق أهداف القطاع الخاص في التنمية تتطلب الاستقرار السياسي كأحد متطلبات البيئة السياسية والاجتماعية، وعنصر من عناصر المناخ الاستثماري.[1]

استنادا لما سبق فإن القطاع الخاص يمثل شريكا أساسيا في التنمية من خلال تمويلها ودعمها المالي خاصة بعدما أصبحت عملية الشراكة بين القطاع العام والخاص هي الحل الأمثل لكل مشاكل التنمية المحلية والوطنية، إلا أن فعالية هذا الشريك لا تمنع من ضرورة إخضاعه للمساءلة وتفعيل مبادئ الحكامة في التسيير.

- **المجتمع المدني:** ويسمى بالقطاع الثالث أو القطاع الأهلي أو المنظمات غير الهادفة للربح، حيث أصبح أكثر تنظيما ويتعاون بشكل فعال في التنمية المحلية، فقد ازداد ظهوره في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة في شكل منظمات غير حكومية التي تلعب دورا محوريا في الربط بين القطاعين العام الخاص في ظل تطبيق اقتصاديات السوق، ويكمل المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات المحلية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية سواء المركزية أو الفرعية والتي تمثل المجتمع المدني.
- **مؤسسات التمويل:** يقصد بها مؤسسات التمويل المحلية كالبنوك ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي أصبح يلعب دورا فاعلا في برامج التنمية المنفذة في الدول النامية بصفة خاصة.

[1] دشراوي خيرة، **دور السياسة العمرانية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (2006 – 2019)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2021، ص126.

- **الأفراد:** المقصود بالأفراد هنا المواطن المحلي حيث يؤدي دورين أساسيين، أولهما الاستفادة من الخدمات التي تقدمها باقي الأطراف، وثانيهما المشاركة في صناعة السياسة المحلية.[1]

وعليه فمن الضروري أن تضع الدولة خططا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في إطار المشاركة الفاعلة التكاملية بين الأطراف السابقة وليس المنافسة بينهما لبناء مؤسسات فاعلة تتفاعل مع بعضها البعض تهدف إلى التنمية المؤسسية في المجتمع المحلي، كما يجب أن يكون الهيكل المؤسسي أسلوبا أساسيا للتعرف على التنمية الناجحة ونقلها إلى مجتمع آخر، وسيؤدي ذلك إلى استفادة الأطراف المشاركة من بعضها البعض مما يعني تطوير مستوى أداء الخدمات العامة المحلية والتنمية المستدامة بالمجتمع المحلي.

[1] علوني عمار، **مرجع سابق**، ص82.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي برزت في الفكر التنموي المعاصر نتيجة التحولات العميقة التي عرفها العالم على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فقد جاء هذا المفهوم استجابةً لتزايد الوعي العالمي بضرورة إيجاد توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ومنذ تقرير "برونتلاند" سنة 1987، أصبح مصطلح التنمية المستدامة إطارا مرجعيا لكل السياسات التنموية التي تهدف إلى تحقيق العدالة بين الحاضر والمستقبل، من خلال توظيف الموارد بطريقة رشيدة ومنصفة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها ليست مجرد استراتيجية بيئية، بل رؤية شمولية تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف بناء مجتمعات قادرة على تحقيق الرفاه دون الإضرار بالنظم الإيكولوجية أو المساس بحقوق الأجيال القادمة. فهي تتجاوز فكرة النمو الاقتصادي الكمي لتُركّز على نوعية الحياة، والمساواة في الفرص، وحوكمة الموارد ضمن إطار من المسؤولية المشتركة.

وبناء على ذلك، سيُخصص هذا المبحث لتوضيح الأسس النظرية والفكرية لمفهوم التنمية المستدامة، واستعراض تطوره التاريخي ومختلف المقاربات التي تناولته، إلى جانب تحديد خصائصه الجوهرية، وأبعاده الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، إضافة إلى مؤشرات قياسه التي تُمكِّن من تقييم مدى تحقيق المجتمعات لأهداف التنمية المستدامة في سياقاتها المحلية والوطنية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

منذ بروز مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التنموي الحديث، حظي هذا المصطلح باهتمام واسع من قبل المنظمات الدولية والباحثين في مختلف المجالات، لما يحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة. فقد جاء هذا المفهوم ليعبّر عن تحول جوهري في النظرة إلى التنمية من كونها مجرد عملية لزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي إلى رؤية شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة.

وأصبحت التنمية المستدامة اليوم تمثل الإطار المرجعي لأي سياسة تنموية تسعى إلى ضمان استمرارية النمو دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة أو استنزاف الإمكانات البيئية المتاحة. فهي تقوم على مبدأ التكامل بين الإنسان والبيئة والاقتصاد، وتدعو إلى إدارة رشيدة للموارد وإعادة توجيه أنماط الإنتاج والاستهلاك بما يتلاءم مع متطلبات العدالة والفعالية والاستدامة.

انطلاقًا من ذلك، سيتناول هذا المطلب أربعة محاور أساسية تهدف إلى بناء تصور متكامل حول التنمية المستدامة: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، تعريفها وخصائصها، مبادئها وأبعادها.

أولا: التطور التاريخي لتعريف التنمية المستدامة

لقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة، حيث يمكن تقسيم أهم هذه المحطات التاريخية التي أدت الى تطور مفهوم التنمية المستدامة إلى مرحلتين:

1. تطور مفهوم التنمية المستدامة قبل الألفية الثانية

- **في سنة1968:** إنشاء ما أطلق عليه ب "نادي روما"، والذي دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]
- **سنة 1972:** عقد مؤتمر دولي لحماية البيئة في العاصمة السويدية "ستوكهولم"، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم.[2]
- **سنة1981:** تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة وبيان أهم مقوماتها وشروطها من طرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد البيئية، حيث عُرفت " بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكانياته ".[3]
- **سنة1982:** أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة، ووضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد.[4]

---

[1] عمار عماري، "**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**"، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 7و 8 افريل 2008، ص2.

[2] جابر ساسي دهيمي، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص70.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة –الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2021، ص 12.

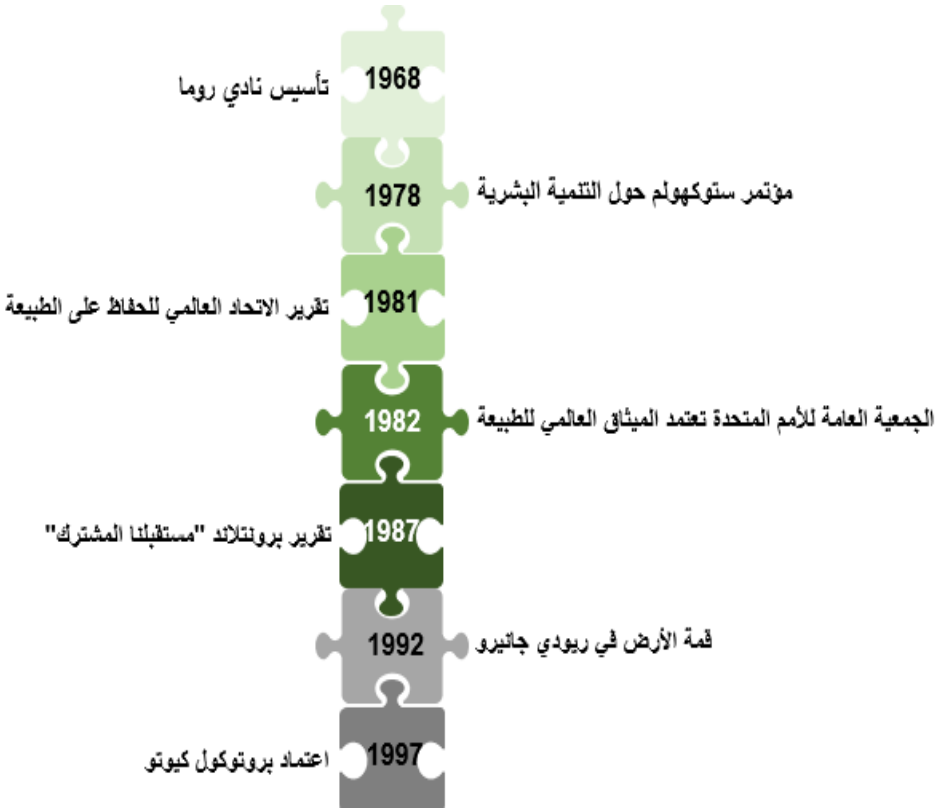
[4] أبو النصر مدحت، ياسين مدحت محمد، **التنمية المستدامة – مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**–، الطبعة الأولى المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2017، ص 86.

- سنة **1987**: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تعريفا دقيقا للتنمية المستدامة على أنها " تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، مع مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المستقبلية"[1].
- **سنة 1992**: انعقد مؤتمر "قمة الأرض" أو ما يعرف بـ "قمة ريو" والذي هدف إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية، وإيجاد السبل الكفيلة لوقف تدمير الموارد الطبيعية وتلوث الكوكب. إضافة وضع أسس بيئة عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض.
- **سنة 1997**: إقرار بروتوكول كيوتو باليابان، والذي هدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة[2].

[1] Our Common Future**."Report of the World Commission on Environment and Development, 1987".** Oxford University Press: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

[2] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص 352.

الشكل رقم 2: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 1968-2000



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق ذكره

2.تطور مفهوم التنمية المستدامة بعد الألفية الثانية:

شهد مفهوم التنمية المستدامة بعد الألفية الثانية تطورًا نوعيًا، حيث تحوّل من إطار نظري عام إلى استراتيجية عالمية متكاملة تُوجت بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي وضعت أهدافًا كمية ونوعية لتوازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **سنة 2000:** عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية تحت شعار " حماية بيئتنا المشتركة " والذي دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل ونص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد

البيئية.[1]وقد نص المؤتمر على ثمانية من الأهداف الاجتماعية مست الفقر والمستوى التعليمي الأمومة والطفولة والمساواة بين الجنسين، والصحة وتخفيض نسبة الوفيات وكذا ضمان محيط بيئي صحي دائم.[2]

- **سنة 2002:** انعقاد قمة جوهانسبورغ، والتي أطلق عليها (ريو + 10)، حيث ركزت القمة على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وأقرت بضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.[3]
- **سنة 2005:** حيث تم التركيز على تمكين الفئات الاجتماعية الأساسية كالمرأة والشباب وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية. وقد تمّ تأكيد هذا التوجه خلال المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية المنعقد في تونس سنة 2010، تحت شعار " المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة ".
- **سنة 2007:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمواجهة التغيرات المناخية، بمدينة بالي بإندونيسيا والذي ركز على إيجاد سبل للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، وإيجاد طرق لنشر التكنولوجيا التي تتسم بمراعاة المناخ والتكيف من تغيرات المناخ والدعم المالي للدول النامية.[4]

---

[1] محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية بيروت، 2013، ص58.

[2] توفيق تمار، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص19.

[3] أبو النصر مدحت، ياسين مدحت محمد، **مرجع سابق**، ص86.

[4] نور الدين براي، **فاعلية الشراكة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2021، ص 52.

- **سنة 2009:** عقدت قمة كوبنهاغن (الدانمارك) بشأن تغير المناخ ومواجهة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية.[1]
- **سنة 2010:** انعقدت قمة المناخ في كوبنهاغن لمناقشة التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية.[2]
- **سنة 2012:** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف باسم (ريو+20) تحت شعار " **المستقبل الذي نصبو إليه** "من أجل تحقيق التكامل بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحكم الراشد في التنمية المستدامة.
- **سنة 2015:** تم اعتماد خطة جديدة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " حيث تم تحديد أهدافها العالمية.[3]
- **سنة 2016:** يعد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ من بين الاتفاقات الدولية المهمة في مجال المحافظة على البيئة والحد من التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض.[4] وذلك في إطار

---

[1] زكية بوسعد، **استراتيجية التمكين ودورها في تنمية رأس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة–دراسة حالة الجامعات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2018، ص124.

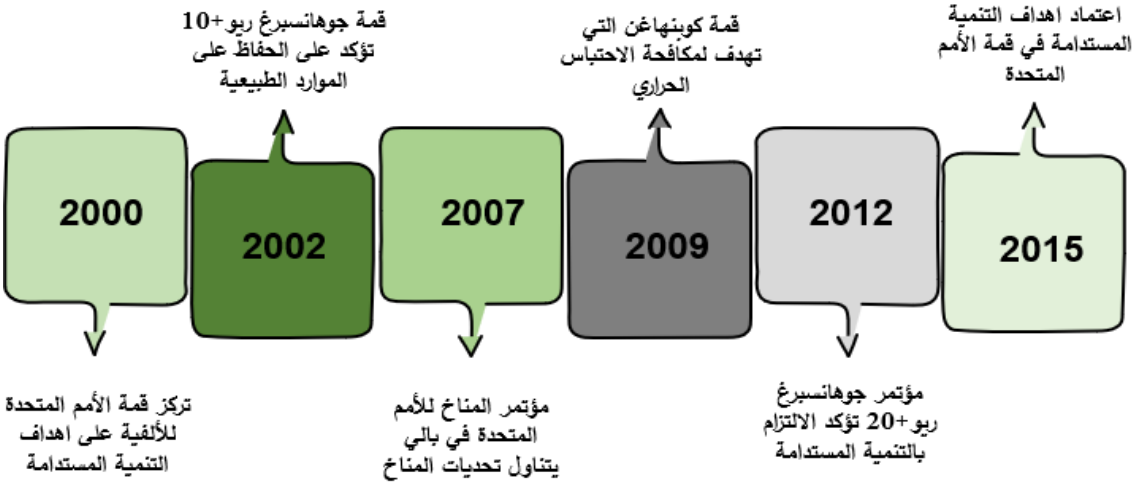
[2] محمد جاسم سالم العصار، **مرجع سابق**، ص67.

[3] مراد رحال، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001– 2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019، ص 40.

[4] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2018). Global Warming of 1.5°C: An IPCC **"Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways. Geneva**": World Meteorological Organization

المسؤولية المشتركة بين الدول، ويراعي الاتفاق بوجه خاص مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف، إضافة إلى الالتزامات المالية للبلدان الصناعية، يتعين على هذه البلدان تيسير نقل التكنولوجيا، والتكيف مع الاقتصاد المنزوع الكربون[1].

الشكل رقم 3: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق ذكره

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

يشكّل مفهوم التنمية المستدامة أحد أبرز المفاهيم المحورية في الفكر التنموي المعاصر، إذ أصبح منذ ثمانينيات القرن الماضي الإطار المرجعي لأي سياسة تنموية تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. وقد برز هذا المفهوم استجابة للأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، التي كشفت حدود النمو الكمي غير المتوازن ودعت إلى إعادة التفكير في أنماط الإنتاج والاستهلاك بما يضمن استمرارية الحياة البشرية على المدى الطويل.

[1] مراد رحال، **مرجع سابق**، ص 41.

من هذا المنطلق، سعت العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى تحديد معالم التنمية المستدامة من خلال تعاريف متعددة تختلف باختلاف مجالات اهتمامها وأولوياتها.

عرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية التنمية المستدامة على أنها: السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة، حيث تأثر هذا التعريف بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية.[1] فهذا التعريف يعتبر البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة، كما أنه يركز على أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

اقترحت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (تقرير برونتلاند) عام 1987 تعريفا للتنمية المستدامة باعتبارها: "التنمية التي تُلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ".[2] ويركز هذا التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة.

---

[1] فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص 38.

[2] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2017، ص 55.

في حين عرف البنك الدولي(1992) التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل" [1].

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها: عملية تغيير يتناغم فيها استغلال الموارد الطبيعية وتوجهات الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي وتعزيز الإمكانات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. يفهم من هذا التعريف على أنها التنمية التي تتضمن الاستغلال الواعي للموارد والتوجيه الواعي للمشروعات الحالية، من خلال الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والتغيير المؤسسي ومتابعة أثارها الحالية والمستقبلية على البيئة والبشر.[2]

حسب المشرّع الجزائري التنمية المستدامة هي: مفهوم تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستقرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية لضمان تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[3]

---

[1] نور الدين حرزلاوي، **حوكمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال عمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2021 ص46.

[2] Damian Chukwudi Ukwandu, **"An Exploration of The Different Dimensions of Sustainable Development, Dirasat",**Administrative Sciences, Volume 43, Supplement 1, 2016, p 648.

[3] **القانون رقم 03/10** المؤرخ في 20 جمادى الأول 1424 الموافق ل 20 جويلية 2003، **"المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 43، 2003، المادة 04، ص 09.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى إلى تحقيق حياة أفضل للسكان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية والمحافظة عليها لفترة زمنية طويلة والعمل على عدم استنزافها لضمان متطلبات الأجيال المقبلة، مع محاولة إيجاد بدائل مناسبة لهذه الموارد بطريقة لا تؤدي إلى عجز بيئي سواء كانت الموارد متجددة أو غير متجددة، وهذا نظرا للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

ثالثا: خصائص التنمية المستدامة

تعد قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو سنة 1992 نقطة تحول مفصلية في تاريخ التفكير التنموي والبيئي على الصعيد العالمي. فقد شكّلت هذه القمة أول محاولة فعلية لإعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والبيئة ضمن منظور شامل يربط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، برز مفهوم التنمية المستدامة كبديل عن النمو الاقتصادي غير المتوازن الذي كان يهدد النظم البيئية ويعمّق التفاوتات بين الشعوب.

انطلاقا من توصيات هذه القمة، تم الإعلان عن خصائص التنمية المستدامة التي حددت معاييرها الأساسية، وجعلتها مرجعية لكل السياسات التنموية اللاحقة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، باعتبارها الإطار الأنجع لتحقيق توازن حقيقي بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وصون البيئة.

- تتميز التنمية المستدامة بتوجهها طويل المدى، إذ يجب أن تأخذ القرارات الحالية بعين الاعتبار تأثيراتها المستقبلية على الأجيال القادمة؛

- تراعي التنمية المستدامة حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد ونظافة البيئة، بنفس القدر الذي تتمتع به الأجيال الحالية؛[1]
- من أولويات التنمية المستدامة تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من غذاء وملبس وتعليم وخدمات صحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية والمعنوية؛
- التنمية المستدامة تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي لجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المستدامة المنشودة؛
- تسعى التنمية المستدامة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية إلى أقصى حد ممكن من خلال ترشيد استهلاكها، أو إيجاد بدائل ملائمة؛[2]
- تُعد التنمية المستدامة متعددة الأبعاد وديناميكية، إذ تدمج بين الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في عملية صنع القرار؛
- ترتبط التنمية المستدامة بفكرة العدالة بين الأفراد، وبالتالي توزيع الثروة بشكل عادل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها؛
- تمثل التنمية المستدامة ظاهرة تمتد عبر الأجيال، حيث إنها عملية انتقالية تحدث من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب فترة زمنية تمتد على الأقل لجيلين؛[1]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص86.

[2] بهية كنار، **تحقيق التنمية المستدامة من خلال رأس المال الفكري الوطني–إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019، ص 21.

- التنمية المستدامة عملية تراكمية، تتأسس على ما هو قائم، وتحقيقها بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد.[2]

ولقد حددت الدراسات أربع سمات للتنمية المستدامة وهي:[3]

- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- تتوجه التنمية المستدامة أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

يُعدّ هذا المطلب محطة أساسية ضمن هذا الفصل، إذ يتناول بالتحليل أهداف التنمية المستدامة ومبادئها التي تُشكّل الإطار العملي والفكري لهذا النموذج التنموي المتكامل. فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يشهدها العالم، لم يعد مفهوم التنمية محصورًا في

---

[1] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص ص 51،52.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "**مرجع سابق**"، ص24

[3] محمد سمير عياد، **التنمية المستدامة والبيئة –مقاربة لفهم العلاقة**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 01، العدد01،2009، ص 154.

النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبح يعبّر عن رؤية شمولية تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الإنسان والبيئة والاقتصاد.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المطلب إلى إبراز الكيفية التي تسعى بها التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة تستند إلى مبادئ توجيهية تضمن استمرارية التنمية وعدالتها بين الأجيال، مع التركيز على الدور المركزي للأبعاد الأربعة: الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه أي مشروع تنموي معاصر يسعى إلى تحقيق الاستدامة في أوسع معانيها.

أولا: أهداف التنمية المستدامة

يمكن القول إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، مع مراعاة حماية البيئة بهدف التقليل من الأزمات والمخاطر البيئية.

وحسب التقرير النهائي لقمة الأرض المنعقدة بجوهانسبورغ 2002، فإن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في سبعة قضايا هامة يمكن تلخيصها في الجدول كالآتي:

الجدول رقم 1: أهداف التنمية المستدامة حسب قمة الأرض 'جوهانسبورغ 2002'

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية والأنظمة الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاج والإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي

	الوطني والإقليمي.	الغذاء للسكان.	والغابات والحياة البرية.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان الصناعي	فرض معايير للهواء والماء وحماية صحة السكان وضمان رعايتهم.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية العذبة والأنظمة البيئية.
الخدمات والمأوى	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء الموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن اللازم بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للمناطق المحرومة	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والمأوى
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات في الاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في استعمال الطاقة المتجددة.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية منتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة.	الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي الجيد.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 71.

الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة وضعت سبعة عشر هدفا غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعتزم العمل بها حتى عام 2030. كما أنها تؤكد على نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والتي وضعت أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل هذه الخطة الجديدة، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: أهداف التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992، جدول أعمال القرن 21 الذي تضمن 27 مبدأ تستهدف توجيه جهود الدول لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم دمج هذه المبادئ ضمن أربع مبادئ رئيسية هي:[1]

- **مبدأ التضامن:** ينص هذا المبدأ على الحد من التفاوت في الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وضمان التوزيع العادل لمختلف الموارد بين مختلف الأجيال، من خلال التعاون بين الدول؛
- **مبدأ الملوث الدافع:** ويفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم تجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أم دول؛
- **مبدأ الاحتياط:** وذلك باتخاذ التدابير اللازمة ضد أي تدهور بيني والتوقع لما قد يحدث ويصيب البيئة مستقبلا استناداً على معطيات علمية بحتة واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة قبل وقوع أي ضرر؛
- **مبدأ الوقاية:** يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية الإجراءات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية.

---

[1] عباس وداد، **دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر –دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018، ص 66.

أما البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين فقد تبنى عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي:

- **تحديد الأولويات بعناية:** تقتضي خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، عن طريق التحليل التقني للآثار الصحية والإيكولوجية للمشكلات البيئة، والتصدي لها بفعالية؛[1]
- **الاستفادة من كل دولار:** حيث يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة والنشاطات التجارية بشكل استثماري مجدي اقتصاديا وملائم بيئيا ومنصف اجتماعيا؛
- **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، والعمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية؛[2]
- **استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج؛

[1] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] World Bank (2017). **"Corporate Sustainability Principles". Washington",** D.C. https://documents1.worldbank.org/curated/en/590031510147952606/pdf/120972-REVISED-World-Bank-Sustainability-Principles-2017.pdf

- **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئة؛
- **العمل مع القطاع الخاص:** يعتبر القطاع الخاص عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، لذا يجب على الدولة التعامل معه بجدية وموضوعية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئة للمؤسسات، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة؛[1]
- **الإشراك الكامل للأفراد:** إن معالجة المشكلات البيئية على المستوى الوطني تزداد نجاحًا حين يكون المواطنون المحليون جزءًا أساسيًا من عملية الحل. فمشاركة الأفراد لا تقتصر على تنفيذ المبادرات البيئية، بل تمتد إلى الإشراف عليها ومتابعة نتائجها، مما يعزز روح المسؤولية الجماعية ويُسهم في بناء وعي بيئي مجتمعي قادر على التأثير في الرأي العام ودفع السياسات نحو تبنّي ممارسات أكثر استدامة وتحسينًا للواقع البيئي؛[2]
- **السعي إلى تحقيق شراكة ناجحة:** وذلك من خلال عقد شراكات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة وغيرها من اجل معالجة قضايا البيئة؛

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة والعولمة**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا 2013، ص91.

[2] عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس الجزائر، يومي 07،08 افريل2008، ص5.

- **تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 80 % إلى 60%
- **إدماج البيئة من البداية:** تعد قضايا البيئة من أهم القضايا التي يجب على كل الدول التعامل معها بجدية، وذلك بالتسلح بسبل الوقاية من الأضرار الناتجة عن سوء استخدام البيئة، وبالتالي فان أغلب الدول باتت تجعل من البيئة قضية جوهرية في كل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

يُعتبر هذا المطلب مدخلا تحليليا لفهم البنية المفاهيمية والعملية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، من خلال استعراض أبعادها الجوهرية ومؤشراتها المعتمدة في قياس التقدم نحو تحقيقها. فالتنمية المستدامة لا تُعد هدفا مجردا، بل منظومة مترابطة تستند إلى ثلاث مرتكزات رئيسية :النمو الاقتصادي الفعّال، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، وهي أبعاد تتكامل فيما بينها لتشكّل الإطار الشامل لأي استراتيجية تنموية حديثة.

كما يسعى هذا المطلب إلى إبراز أهمية المؤشرات الكمية والنوعية في تقييم الأداء التنموي، باعتبارها أداة موضوعية لقياس مدى تحقيق أهداف الاستدامة، وتحديد نقاط القوة والقصور في السياسات العمومية، بما يسمح بتوجيه الجهود نحو تنمية متوازنة تُراعي الإنسان والموارد والطبيعة في آن واحد.

---

[1] حصة خليل إبراهيم الحمر، **التنمية المستدامة بين الرؤية النظرية والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 11، نوفمبر 2023، ص8.

أولا: أبعاد التنمية المستدامة

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة أربعة أبعاد مترابطة، متداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي والتركيز عليها يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة إليها في الشكل التالي:

الشكل رقم 5: أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما هو آت.

1.البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يساهم في رفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر، مع المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق استمرارية هذا النمو على المدى الطويل، ويندرج تحت هذا البعد:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** يرجع هذا إلى أن سكان الدول الصناعية يستهلكون كميات تفوق بأضعاف ما يستهلكه سكان الدول النامية، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في أنماط الاستهلاك وتحسين الكفاءة الطاقية وتبني أساليب حياة مستدامة.[1]
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** أي الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية من خلال إجراء تخفيض مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.[2]
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** تتحمل الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة في ظل قدرتها على استخدام تكنولوجيات أنظف وبما يقلل استخدامها للموارد، وقدرتها على تهيئة ما يؤدي إلى حماية النظم الطبيعية، وتوفيرها للموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة للدول الأخرى؛[3]
- **تقليص تبعية الدول النامية:** يؤدي انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية إلى تباطؤ نمو صادرات البلدان النامية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، مما يضر بإيراداتها. ولتعويض هذه الخسائر يجب إنشاء نمط تنموي يعتمد على الذات ويعزز القدرات المستقلة مما

---

[1] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص 152.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2012، ص 28.

[3] عثمان سلامه محمد علاوي، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، 2022، ص 595.

يساهم في الاكتفاء الذاتي، ويعزز التعاون الإقليمي والتجارة بين البلدان النامية، ويشجع الاستثمارات في رأس المال البشري والتكنولوجيا المحسنة؛[1]

- **المساواة في توزيع الموارد:** يساهم تحقيق المساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين الأفراد في تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي؛
- **التوزيع العادل للدخل:** فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت في الدخول والتي تؤدي الى التفاوت في فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.
- **تقليص الإنفاق العسكري:** بحيث التنمية المستدامة تعمل على تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية والمؤسسات الأمنية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.[2]

2. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز على تحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويندرج تحت هذا البعد العناصر الآتية[3]:

- **تثبيت النمو السكاني:** تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، فالنمو السريع والمتزايد للسكان يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة، ويحد من قدرة الدول على توفير الخدمات لجميع السكان؛
- **أهمية توزيع السكان:** إن توسع المناطق الحضرية ولا سيما في المدن الكبرى له عواقب بيئية ضخمة على المدن، حيث يتم رمي النفايات والمواد الملوثة فتشكل خطرا على السكان وتدمر

---

[1] فؤاد بن غضبان: **المدن المستدامة والمشروع الحضري، مرجع سابق**، ص 50.

[2] نزار عوني اللبدي، **مرجع سابق**، ص 153.

[3] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سابق**، ص ص 30-31.

النظم البينية المحيطة بها، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعنى النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة نحو المدن؛.

- **إعادة توجيه الموارد وتخصيصها:** لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، وتحسين الرعاية الصحية والاستثمار في رأس المال البشري؛
- **دور المرأة:** تلعب المرأة دورًا حيويًا في البلدان النامية، حيث تعتمد الصناعات الصغيرة والزراعة على جهودها. رغم مسؤوليتها عن إدارة الموارد ورعاية الأطفال، فالاستثمار في صحة المرأة وتعليمها من شأنه الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛
- **الصحة والتعليم:** تنطوي التنمية المستدامة على استدامة التنمية البشرية، التي تهتم بتوفير التغطية الصحية وضمان التعليم الإجباري المجاني لكل أفراد المجتمع،

3.البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:[1]

- **إتلاف التربة، واستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي والمصايد:** فالإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدميرها،

[1] فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري، مرجع سابق**، ص 53.

- **حماية الموارد الطبيعية:** تهدف التنمية المستدامة إلى استخدام الموارد بشكل مستدام وفعال مما يساعد في الحفاظ على البيئة ومنع النضوب الذي قد يؤدي إلى تدهور الظروف البيئية والاقتصادية.
- **حماية المياه:** من خلال حماية المجاري السطحية كالبحيرات والمياه الجوفية ووضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه ؛
- **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** عن طريق حماية الأنواع المهددة بالانقراض والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية؛
- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي وزيادة مستوى سطح البحر وزيادة الأشعة فوق البنفسجية، وهذا بهدف زيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية.[1]

4.البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة

يشمل هذا البعد استخدام التكنولوجيات الحديثة في الصناعة من أجل المحافظة على البيئة واستغلال مواردها بشكل سليم دون ترك مخلفات صناعية، وذلك من خلال ما يلي:[2]

- **استعمال تكنولوجيات الإنتاج أنظف في المرافق الصناعية:** تُعنى التنمية المستدامة بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بعرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها؛

---

[1] فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري، مرجع سابق**، ص 53.

[2] ابتسام خطاف، **دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020، ص80.

- **المحروقات والاحتباس الحراري:** إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، والتي أصبحت مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ؛
- **الحد من انبعاث الغازات:** وذلك بالتقليل من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، واستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع.
- **الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:** وتمثل الإجراءات التي اتخذت المعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية Kyoto جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون.[1]

من خلال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول بأنها تنمية متوازنة تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون أن تحصل أضرار للطبيعة أو لصالح الأجيال القادمة.

ومما ينبغي التأكيد عليه هو الترابط والتداخل والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة، وإن النظر إليها كأجزاء منفصلة إنما يفقدها كثيرا من خصائصها وغاياتها، وقد يؤدي الى نتائج عكسية، وذلك لتداخل المشكلات ذاتها من جهة، وإلى أن الحلول يجب أن تكون شاملة وناجعة وليست جزئية أو وقتية من جهة أخرى.[2]

---

[1] ابتسام خطاف، **مرجع سابق**، ص80.

[2] عبد الزهرة علي الجنابي، **التنمية المستديمة من منظور جغرافي**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2019، ص65.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

تصنف مؤشرات التنمية المستدامة ضمن أربع مجموعات أساسية: اجتماعية، بيئية اقتصادية ومؤسسية، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مؤشرات التنمية المستدامة

المحور	المؤشر	كيفية قياس المؤشر
المؤشرات الاجتماعية	**العدالة الاجتماعية**	- مؤشر نسبة السكان دون خط الفقر - معدل البطالة - معدل متوسط نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور
	الصحة	- الحالة التغذوية والصحية للأطفال. - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. - نوعية الحياة (المياه الصالحة للشرب، خدمات الصرف الصحي، مرافق الرعاية الصحية، نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية)
	التعليم	- نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي. - نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
	السكن	- نسبة المساحة المبنية للشخص الواحد.
	الأمن	- عدد الجرائم المرتكبة لكل 100.000 شخص من السكان
	السكان	- معدل النمو السكاني.
المؤشرات الاقتصادية	**الأداء الاقتصادي**	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
	الميزان التجاري	- الموازنة بين الصادرات والواردات
	الحالة المالية	- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة المساعدات الإنمائية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
	الاستهلاك والإنتاج	- كثافة استخدام الفرد من خامات المعادن الطبيعية. - معدل استهلاك الفرد السنوي من مصادر الطاقة - كمية إنتاج وتدوير النفايات. - المسافة المقطوعة للفرد بواسطة طرق النقل سنويا

المؤشرات البيئية	**الغلاف الجوي**	- تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. - نسبة استهلاك المواد المستنزفة للأوزون. - درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.
	الغلاف الأرضي	- نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة - التغيرات في مساحة الغابات - نسبة الأراضي المصابة بالتصحر - كمية الأسمدة المستخدمة سنويا
	المياه العذبة	- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية
	التنوع البيولوجي	- نسبة المساحة المناطق المحمية كنسبة مقارنة بالمساحة الكلية. - نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.
المؤشرات المؤسسية	**الحصول على المعلومات**	- عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة. - عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100نسمة. - عدد الحواسيب الشخصية لكل 100نسمة. - عدد مستخدمي الانترنيت لكل 100 نسمة
	العلوم والتكنولوجيا	– عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة. – الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "التنمية المستدامة–الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات،2021.

وخلاصة القول إن وضع برنامج وطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة أصبح يشكل ضرورة فرضها التزام الدول بمقررات وتوصيات القمم العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة والتي كان آخرها قمة جوهانسبرج التي انعقدت في عام 2002 وكذلك توصيات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثالث: التنمية المحلية المستدامة: مفهوم، آليات ومعوقات

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمفهوم جديد يعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، فبعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد، يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف ويعالج الاختلالات البيئية، وبعد ازدياد الاهتمام بالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة متعدد الأبعاد، يشمل جميع أبعاد المجتمع المحلي سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية مادية أو إدارية. وتعد نظاما فرعيا في نظام التنمية الوطنية الشاملة، فهي عملية يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام. بالتالي هي عملية مجتمعية متكاملة تمس كل مستويات المجتمع وهي مرتبطة عضوياً بالتنمية الوطنية، ما يستلزم ضرورة أن تعكس الخصائص والأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة ولكن على المستوى المحلي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

يُعتبر مفهوم التنمية المحلية المستدامة نهجا شاملا يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومستدام على المستوى المحلي، ويستند إلى مبادئ وقيم تهدف إلى تحسين جودة الحياة للسكان المحليين والحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية.

أولا: تعريف التنمية المحلية المستدامة

من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية والتنمية المستدامة سنحدد بعض مفاهيم التنمية المحلية المستدامة

عُرفت التنمية المحلية المستدامة على أنها " تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا للأولويات، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".[1]

وهناك من يعرفها بأنها: استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية.[2]

حسب الأمم المتحدة تعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين

---

[1] موسى سعداوي، محمد سعودي، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي المدية، يومي 03. 04 مارس 2008، ص 02.

[2] باطويح محمد، **التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 41، 2018، ص 10.

الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة "[1].

وعليه يمكن القول إن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته. أما التنمية المحلية المستدامة تركز على عنصر الاستدامة في تنمية المجتمعات المحلية كما أن التنمية المحلية تكون مستدامة شريطة اهتمامها بالجانب البيئي وإدماجه ضمن محورها، ومن هنا فالتنمية المحلية المستدامة تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.[2]

ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية، ولابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الإنبعاثات، حيث ترتكز التنمية المحلية

---

[1] أسعيد مصطفى، حرز الله محمد لخضر، **التنمية المحلية المستدامة وفعالية الأفكار مقاربة تأصيلية من منظور فكرمالك بن نبي رحمه الله**، مجلة المفكر، المجلد 13، العدد02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص 92.

[2] محمد الناصر مشري، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص 118.

المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.[1]

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية المحلية المستدامة على أنها عملية شاملة تهدف إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المستوى المحلي بشكل مستدام. من خلال تحسين جودة الحياة للسكان المحليين بشكل دائم دون التأثير على البيئة والموارد الطبيعية. وتتميز هذه العملية بأنها تركز على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها. وتعتمد هذه العملية على مفهوم الشراكة بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تحقيق التنمية بشكل شامل ومتوازن.

ثانيا: خصائص التنمية المحلية المستدامة

إن التنمية المحلية المستدامة كاستراتيجية للتدخل العمومي لها خصائصها الخاصة، فهي:[2]

- عملية ديناميكية تتم على مستوى المجتمع المحلي، وتمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما لا تقتصر على دولة دون أخرى، وتحتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء؛
- لا تختص بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية نهوض شاملة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص؛

---

[1] محمد الناصر مشري، **المرجع نفسه**، ص 118.

[2] سميحة طري وسهام عيساوي، **التنمية المحلية– الركائز والمعوقات**، كتاب الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر –رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي المدية، يومي 19و20 أكتوبر 2015، ص 192.

- تهتم بحل المشكلات وإشباع الاحتياجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي؛
- تتم باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها، وتعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية؛
- تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي بالإضافة إلى توفير التدريب وكذا دعم المشروعات الاقتصادية القائمة على الجهود الذاتية واستثمار الموارد المحلية في المشروعات المدرة للأرباح؛[1]
- لا تصاغ في نموذج موحد، وإنما كل مجتمع محلي يشكلها طبقا لخصائصه المميزة؛
- تقوم على قيمة محورية تتمثل في المشاركة الفعالة والإيجابية التي يبادر بها أفراد المجتمع المحلي والتي يجب أن تلقى التشجيع والتدعيم من طرف الدولة، وهي عملية تفاعلية تعاونية تعتمد على الجهود المشتركة بين الحكومة والمواطنين بصورة متكاملة ومتناسقة، بهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع المحلي في إطار المصلحة العامة للدولة وتنميتها الوطنية.[2]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة ومقوماتها

تُعَدّ التنمية المحلية المستدامة حجر الزاوية لأي مشروع تنموي يروم تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية. فهي ليست مجرد عملية تخطيط أو تنفيذ لمشاريع ظرفية، بل رؤية شمولية تهدف إلى إحداث تحول بنيوي في أساليب إدارة الموارد والطاقات المحلية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص16.

[2] محمد خشمون، **مرجع سابق**، ص 24.

في هذا السياق، يبرز المطلب الثاني بوصفه محورا أساسيا لتحديد الأهداف الجوهرية للتنمية المحلية المستدامة، والوقوف على مقوماتها البنيوية والمؤسسية التي تضمن إستمراريتها وفاعليتها. إذ تتجاوز هذه الأهداف منطق التنمية الكمية إلى تبنّي نهج نوعي يراعي خصوصيات المجال المحلي، ويستند إلى مبادئ المشاركة، والتمكين، والحكامة الرشيدة.

كما أنّ تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يتم بمعزل عن توفر مقومات أساسية، منها رأس المال البشري المؤهل، والحوكمة التشاركية، والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إضافة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة التنموية التي تُشرك الفرد في صياغة القرار المحلي. من هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب بالتحليل الغايات الاستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة وما يرتبط بها من مقومات مادية وبشرية ومؤسساتية تشكل الأساس الذي تقوم عليه كل تجربة تنموية ناجحة على المستوى المحلي.

أولا: الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نلخص أهداف التنمية المحلية المستدامة على النحو التالي:[1]

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

[1] عبد المطلب بيصار، محمد الأمين شريط، **التنمية الدولية والخبرات المحلية في إطار التجارب الميدانية**، مجلة العلوم الإدارية والقانونية، المجلد 02 العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 42.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات صناعة زراعة خدمات وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة الغاز الكهرباء، المواصلات الاتصالات الصحة التربية والتكوين الرياضة الترفيه الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية؛
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية المستدامة

هناك مجموعة من المقومات التي تساهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتساعد في تحقيقها على أرض الواقع، ومن أبرز هذه المقومات ما يلي:[1]

1.الإدارة المحلية: يقصد بها "ذاك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من قبل السلطة المركزية". كما تعرف على أنها عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات. وتساهم الإدارة المحلية في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة من خلال:

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرأة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛

[1] صالح محرز وآخرون، **كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر، 2019، ص 33.

- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، والإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

2.المشاركة الشعبية: تعرف بأنها "تلك الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف". تتم بلورة مساهمة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال ما يلي:[1]

- المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلي تحقيق التنمية؛
- على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة غير جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة القرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.

3.التخطيط المحلي: يقصد به "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع بكل مستوياته".[2]

---

[1] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] صالح محرز وآخرون، **مرجع سابق**، ص34.

وتتجلى مساهمة التخطيط المحلي في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة من خلال العمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة.

كما يعد التخطيط المحلي الوسيلة التي يتم من خلالها الربط يبين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي – البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمي بالتخطيط المحلى البيئي الذي يهتم بكل عنصر من عناصر البيئة أو جميعها والتي حصرها مثلا المشرع الجزائري في الموارد الطبيعية الحيوية اللاحيوية كالهواء والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان.

4.التمويل المحلي: يعتبر التمويل من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة، فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي، وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تعمل على تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية، كما تعتبر الرسوم المحلية من أهم مصادر التمويل المحلي، كما يتم التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المحلية وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي

كما يتعدى هذا التمويل المصادر المحلية ليعتمد على مصادر خارجية كالإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات الحكومية من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية المستدامة، ومساعدة الموارد المحلية الذاتية من أجل تحقيق هدف معين، كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لإنجاز هذه المشاريع كالاقتراض من البنوك.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية المستدامة وحلولها

تُعدّ التنمية المحلية المستدامة رهانا استراتيجيا لكل دولة تطمح إلى تحقيق نمو شامل ومتوازن يأخذ في الحسبان الإنسان والمجال والبيئة. فهي تمثل انتقالا من نموذج التنمية المركزية التقليدية إلى نموذج لامركزي تشاركي يُمكّن الجماعات المحلية من قيادة مسارها التنموي وفق خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إنّ هذا التوجه يعكس إدراكا متزايدا بأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تُفرض من أعلى، بل تُبنى من القاعدة عبر تعبئة الموارد المحلية، وتحفيز روح المبادرة، وتفعيل آليات الحوكمة الرشيدة. كما أنّ البعد المستدام يُضفي على هذه العملية بُعدًا استراتيجيًا طويل المدى، حيث لا تقتصر التنمية على تحقيق المكاسب الآنية، بل تسعى إلى ضمان استمرارية الموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال.

وفي ظل التحديات الراهنة التي تعرفها المجتمعات، من تغيرات اقتصادية وبيئية واجتماعية متسارعة، أضحت التنمية المحلية المستدامة ضرورة ملحّة وليست خيارًا، لما توفره من فرص لتقليص الفوارق المجالية، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمناطق.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يتناول هذا المحور أهداف التنمية المحلية المستدامة ومقوماتها، ثم المعوقات التي تواجهها والحلول الكفيلة بتجاوزها، في إطار مقاربة تحليلية تسعى إلى إبراز كيف يمكن تحويل هذا النموذج من مجرد شعار إلى ممارسة واقعية فاعلة في تحقيق التحول المجتمعي المنشود.

أولا: معوقات التنمية المحلية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المحلية المستدامة ومن أهمها:[1]

- مشكلة الفقر مع تزايد نسبة الأمية والبطال وتراكم الديون؛
- تزايد السكان بنسبة مذهلة، مع الاستمرار في الهجرة من الريف الى المدن الحضرية، مما يؤدي الى الانعكاسات السليبة على الجانب الايكولوجي الى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات؛
- ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر؛
- تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الاستغلال في الأراضي الزراعية نتيجة تحويلها الى مناطق عمرانية، الى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة؛
- حداثة تجربة المجتمع المدني، وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة؛
- العولمة التي تحد مسار التنمية المحلية المستدامة نتيجة آثارها السليبة.

[1] فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 210.

ثانيا: حلول التنمية المحلية المستدامة

من أجل القضاء ولو بصفة جزئية من حدة هذه المعوقات يجب على الدولة المعنية بالتنمية المستدامة المحلية مهما كانت إتباع الآتي:

- الاستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب والملائم التسيير الاستثمارات المحلية؛
- توفير المجلات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة تتماشى ومتطلباته وتخصصاته المهنية؛
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجية الحديثة؛
- التركيز على المناطق الريفية وخاصة المناطق النائية عند إعداد ووضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكان المناطق المحرومة خاصة الكهرباء والتركيز على الطاقات المتجددة خصوصا منها الطاقة الشمسية لتخفيض الضغط على المناطق المحرومة وما تتحمله من أعباء وتكاليف جراء صعوبة المنطقة والاستفادة من مضمون التنمية المحلية المستدامة؛
- إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية المحلية المستدامة المتعارف عليها؛
- صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينطلق منه العالم العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص واستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة.

لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية وخاصة منها الشابة للنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية المحلية المستدامة أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي، حيث أنها تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين. كما تعزز هذه النهج أيضًا الحفاظ على البيئة وتعزيز الوعي البيئي لدى السكان، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي تحافظ على التوازن البيئي وتحمي البيئة للأجيال القادمة.

تتضمن استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة تطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، وتعزيز القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز التكنولوجيا والابتكار في المجتمع المحلي. كما تشجع التنمية المحلية المستدامة على تنمية المجتمعات المحلية من خلال تعزيز الهوية الثقافية وتعزيز الشمولية والمشاركة الاجتماعية للسكان.

يمكن القول إن التنمية المحلية المستدامة تعتبر الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي، حيث أنها تعتمد على مفهوم الشمولية والاستدامة والتعاون بين مختلف أطراف المجتمع.

الفصل الثاني

الإطار النظري لعصرنة المرافق العمومية الجوارية وآلياتها

تمهيد:

تعدّ المرافق العمومية الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ تشكل الواجهة التنفيذية للسلطة الإدارية والأداة التي تُترجم من خلالها سياساتها في الواقع المعيش. فهي الضامن لتقديم الخدمات العمومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة. ومع التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، لم يعد مقبولا أن تستمر هذه المرافق بالأساليب التقليدية التي تتّسم بالبيروقراطية والبطء، بل أصبح لزاما على الدول، ومن بينها الجزائر، أن تتجه نحو عصرنة الإدارة العمومية وجعلها أكثر مرونة وشفافية من خلال تبنّي الإدارة الإلكترونية. فهذه الأخيرة تمثل خطوة حاسمة نحو تجويد الخدمة العمومية، تقليص الوقت والتكلفة، وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن في إطار حوكمة رشيدة ومواطنة رقمية فعّالة. وعليه قسمنا هذا الفصل لثلاث مباحث.

يخصَّص المبحث الأول لعرض الإطار النظري للمرفق العام، من خلال تحديد مفهومه خصائصه، أنواعه، والمبادئ القانونية والتنظيمية التي يقوم عليها، باعتباره حجر الزاوية في بناء الدولة ومؤسساتها الخدمية، أما المبحث الثاني فيتناول ماهية عصرنة المرافق العمومية الجوارية مبرزا أبعادها ومقوماتها ومتطلباتها في ظل التحول الرقمي، مع التركيز على دور التسيير العصري في تحقيق النجاعة الإدارية، بينما يُخصص المبحث الثالث لدراسة آليات العصرنة، عبر تحليل أدوات الإصلاح الإداري مثل الإدارة الإلكترونية، تبسيط الإجراءات، الحوكمة المحلية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كسبيل لتحديث المرافق العمومية وضمان استدامة الخدمة العمومية بجودة عالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المرفق العام

يُعتبر المرفق العام أحد المفاهيم المحورية في علم الإدارة العامة والقانون الإداري، لما له من دور أساسي في تجسيد حضور الدولة داخل المجتمع وضمان سير المصلحة العامة. فهو الأداة التي تمارس من خلالها الدولة وظائفها الخدمية والتنموية، وتحقق عبرها التوازن بين متطلبات المواطنين وواجبات الإدارة. إنّ فهم الإطار النظري للمرفق العام يقتضي الوقوف على تطوّره التاريخي والفكري، منذ نشأته كمفهوم قانوني كلاسيكي ارتبط بفكرة الخدمة العامة، إلى تحوّله في العصر الحديث نحو نموذج أكثر مرونة وفعالية يتماشى مع مبادئ الحوكمة الجيدة والإدارة الإلكترونية.

في هذا السياق، يتناول هذا المبحث الأسس النظرية للمرفق العام التي تحكم تنظيمه وسيره، مع الإشارة إلى التطورات التي عرفها المفهوم في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الراهنة، والتي أعادت صياغة العلاقة بين الإدارة والمواطن ضمن إطار أكثر ديناميكية وشفافية.

المطلب الأول: تعريف المرفق العام

يُعدّ مفهوم المرفق العام من المفاهيم المركزية في الفكر الإداري، إذ يشكّل الركيزة التي يقوم عليها تنظيم الدولة الحديثة ووظيفتها في خدمة المجتمع. فبفضل المرفق العام، تتحقق الصلة المباشرة بين الإدارة والمواطن، حيث تُترجم الدولة من خلاله التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية إلى خدمات ملموسة تُلبّي احتياجات الأفراد والجماعات. إنّ تحديد مفهوم المرفق العام ليس أمرا شكليا بل يمثل الخطوة الأولى لفهم طبيعة عمل الإدارة العامة، وحدود تدخلها في الحياة الاقتصادية

والاجتماعية.

ولأن هذا المفهوم عرف تطورا ملحوظا بتغير دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" ثم إلى "الدولة الحاكمة الرقمية"، فقد تعددت المقاربات النظرية التي تناولته. لذلك يسعى هذا المطلب إلى استعراض أهم التعريفات الكلاسيكية والحديثة للمرفق العام، قصد الإحاطة بمضمونه القانوني والإداري، وإبراز أبعاده كمفهوم متجدد يتكيّف مع التحولات التقنية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة.

وعليه اعتبر المرفق العام أكثر المفاهيم القانونية غموضا وإثارة للجدل، فمن الخبراء من ارتكز على المعيار العضوي، ومنهم من استند في تعريف المرفق العام على المعيار الموضوعي ومنهم من مزج بين الأول والثاني.

أولا: المعيار العضوي/الشكلي

يُقصد بالمعيار العضوي في تعريف المرفق العام نسبته إلى الجهة التي تُنشئه وتُشرف عليه، أي الدولة أو أحد أشخاصها المعنوية العامة، باعتبارها صاحبة الاختصاص في تسيير الأنشطة ذات المنفعة العامة. وبذلك يُربط المرفق العام من منظور عضوي بالإدارة التي تديره أكثر من طبيعة النشاط ذاته.

يقصد بالمرفق العام تبعا لهذا المعنى " كل منظمة عامة تنشئها الدولة وتخضع لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور، ومن هنا جاز اعتبار كل من مرفق القضاء والأمن والدفاع وغيرها مرافق عامة لأنها منظمات أنشأتها الدولة بغرض أداء خدمة للجمهور، ويتصف هذا المعنى بالشمولية والإطلاق حيث يقصد به الإدارة بشكل عام.[1]

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 307.

وهناك من يعرف المرفق العام وفقا للمعيار العضوي على أنه: " الهيكل الذي يتولى هذا النشاط"، في حين يعرفه البعض الآخر على أنه: " المنظمة التي تقوم الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية بإنشائها" [1].وبمعنى آخر أنه تلك الهيئة التي تعمل على أداء الخدمات وإشباع الحاجات العامة، حيث يتعلق هذا التعريف بالإدارة أو الجهاز الإداري.

كما عرف المرفق العام على أنه "منظمة تجمع مجموعة من العناصر البشرية، المادية المالية والقانونية تستهدف إشباع حاجات وخدمات عامة بصورة منتظمة ودائمة". ولهذا يعد المرفق العام وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها السلطات الإدارية لإشباع حاجة جماعية بصورة منظمة.[2]

يعرف المرفق العام بأنه: " مشروع يعمل باطراد وانتظام تحت إشراف رجال الحكومة بهدف إشباع حاجة عامة يحقق إشباعها مصلحة عامة، مع خضوعه لنظام قانوني معين ". حيث يبرز أهمية التنظيم والإدارة العامة للنشاط الذي يهدف إلى تلبية حاجة عامة، مع الالتزام بأحكام القانون العام، مما يعزز من الفهم الشامل لدور المرافق العامة في تحقيق المصلحة العامة وتلبية احتياجات المجتمع.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المرفق العام هو هيئة تنشؤها الدولة بهدف تقديم وإشباع حاجة عامة للجمهور، ورغم بساطة هذا المعيار وسهولته إلا أنه يؤخذ عليه أنه يضيق من نطاق المرافق العمومية، بحيث يحصره في المؤسسات والهيئات التابعة للدولة، أي المرافق العامة التقليدية من دفاع وأمن وقضاء.

---

[1] محمد رضا جنيح، **القانون الإداري**، الطبعة الثانية، مركز النشاط الجامعي، 2008، ص284.

[2] سهام بن دعاس، "**نظرية المرفق العام والمؤسسات العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2023، ص 14.

[3] سليمان محمد الطماوي، **مبادئ القانون الإداري**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص343.

ثانيا: المعيار الموضوعي / الوظيفي

يعتد هذا المعيار في تعريف المرفق العام بطبيعة النشاط الذي تمارسه الإدارة، بغض النظر على طبيعة المؤسسة التي تقوم به، فيما إذا كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص على أن يخضع النشاط المرفقي لإشراف السلطة العامة وهيمنتها.

حيث يقصد به النشاط أو الوظيفة أو الخدمة التي تلبي حاجات عامة للمواطنين مثل التعليم الرعاية الصحية، البريد والمواصلات، بغض النظر عن المنظمة أو الجهة أو الهيئة القائمة به.[1] ومن ثم تخرج عن نطاق هذا التعريف سائر النشاطات الخاصة كالمؤسسة الخاصة كما يخرج عنه المشروعات التي تستهدف فقط تحقيق الربح.[2]

كما عرف المرفق العام على أنه: " كل نشاط يشرف عليه الحكام لأن وجوده وتطويره ضروري لتحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتدخل من السلطة بالإشراف عليه ومراقبة تسييره وتنظيمه". حيث تم التركيز في هذا التعريف بشكل أساسي على الوظيفة الاجتماعية للمرفق العام ودوره في تحقيق المصلحة العامة وتعزيز التضامن الاجتماعي، وهو ما يجعله أحد التعريفات المركزية في فهم دور المرافق العامة في القانون الإداري.

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن اعتبار المرفق العام هو النشاط الذي تمارسه الإدارة تحت إشراف الدولة بغرض تحقيق المصلحة العامة. ويتضح مما تقدم إن المفهوم الموضوعي للمرفق يَعتد بالنشاط الذي يمارسهُ المرفق، أما المفهوم الشكلي فهو يَعتد بالجهة التي تمارس النشاط.

---

[1] محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 235.

[2] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الطبعة الرابعة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017 ص430.

ثالثا: المعيار المختلط

لعل ما يميز هذا الاتجاه أنه يسعى لدمج الاتجاهين السابقين منطلقا من فكرة أن كل من النشاط والمؤسسة مهمين عند الحديث عن المرفق العام ولا يمكن الفصل بينهما فكل واحد يكمل الأخر ويمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة، لأن كل من النشاط والمؤسسة إذا كانتا تهدفان لتحقيق الصالح العام فهي تحمل خصائص المرفق العام. ومن بين تعريفات المرفق العام التي تجمع بين الجوانب العضوية الشكلية والجوانب الموضوعية المادية لفكرة المرفق العام التعاريف التالية:[1]

عرف المرفق العام على أنه: " كل نشاط تتولاه الإدارة بنفسها أو مشروع تنشئه الدولة وتديره الادارة، ويستهدف تحقيق منفعة عامة مباشرة أو اشباع حاجة عامة للمواطنين ". والمؤكد هنا حتى وإن كانت فكرة المرفق العام غير محددة تحديدا واضحا وليس لها تعريف جامع مانع، إلا أن العنصر الأساسي فيها، هو ضرورة وجود خدمة عامة يهدف المشروع إلى أدائها، وتقوم بها الحكومة مباشرة أو يقوم بها ملتزم تحت إشراف السلطة الإدارية في نطاق القانون العام.[2]

وهناك من ركز في تعريفه للمرفق العام على العناصر الأساسية التي تجعل من النشاط مرفقا عاما. حيث عرف على أنه: " مشروعات تنشئها الدولة بقصد تحقيق غرض من أغراض النفع العام ويكون الرأي الأعلى في إدارتها للسلطة العامة ". حيث تم التأكيد على أن المرفق العام هو أي نشاط يهدف إلى تقديم خدمة عامة ويخضع لإشراف وتوجيه من السلطات العامة وفقًا لأحكام القانون الإداري.[3]

---

[1] سهام بن دعاس، **مرجع سابق**، ص ص 16-17.

[2] طعيمة الجرف، **القانون الإداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1980، ص242.

[3] محمد فؤاد مهنا، **القانون الإداري**، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، صفحة 30.

كما عرف المرفق العام بناء على الجمع أو الدمج بين المعيارين الموضوعي والشكلي على أنه " كل نشاط تقوم به السلطة العمومية اتجاه المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي تحت رقابتها وفي بعض الأحيان هو نفسه الجهاز العمومي الذي يقوم بهذا النشاط بهدف تحقيق المصلحة العامة وخاضعا في ذلك ولو جزئيا إلى قواعد القانون العام".[1]

فالمرفق العام يرتبط بشكل عام بالنشاط الممارس بهدف تحقيق المصلحة العامة وفي نفس الوقت يرتبط من جهة أخرى بالهيئة التي تتكفل بإدارة المرفق العام فكلاهما يكملان بعضهما البعض، ولكن يبقى أن النشاط أكثر وزنا وتأثيرا من الهيئة لأن وجود هيئة بدون نشاط لا قيمة لها.

من خلال ما تقدم يتضح لنا، أن فكرة المرفق العام تطلق على النشاط الذي تقوم الدولة أو الهيئة العامة التابعة له بإدارته مباشرة، أو عن طريق الغير الذي يظل خاضعا لرقابتها وإشرافها، بقصد تحقيق خدمات عامة للجمهور بطريقة منتظمة ومطردة مع مراعاة مبدأ المساواة بين المنتفعين. ويمكن تلخيص عناصر المرفق العام كما يلي:[2]

– المرفق العام مشروع عام يُنشأ إما بشكل مباشر من قبل الدولة أو يُعهد به إلى جهة خاصة تعمل تحت إشراف ورقابة الدولة؛

– الهدف من إنشاء المرفق العام هو تقديم خدمة عامة للمجتمع، وليس تحقيق الربح المادي. على الرغم من ذلك، يجوز للمرفق العام فرض رسوم مقابل الخدمات المقدمة، إلا أن الهدف من هذه الرسوم هو تنظيم الاستفادة من الخدمة وليس تحقيق أرباح تجارية؛

---

[1] ناصر لباد، **الأساسي في القانون الإداري**، الطبعة الثانية، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 150.

[2] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، مرجع سابق**، ص 12.

– يخضع المرفق العام لنظام قانوني خاص يحكم انشاؤه وسير عمله. هذا النظام يضمن حماية المصلحة العامة ويضمن استمرارية الخدمة المقدمة.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة

تخضع المرافق العامة، مهما اختلفت طبيعتها أو مجالات تدخلها، لجملة من المبادئ الجوهرية التي تمثل الأساس الذي يقوم عليه وجودها واستمراريتها. فهذه المبادئ ليست مجرد قواعد قانونية، بل هي قيم تنظيمية ووظيفية تهدف إلى ضمان سير المرفق بانتظام واطراد، وتحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها، وهي إشباع الحاجات العامة وخدمة الصالح العام. لقد جاءت هذه المبادئ استجابة لحاجات المجتمع المتجددة، ولتجسيد فكرة الدولة الخادمة التي تضع المواطن في صلب اهتمامها.

ومن ثمّ، فإن الإلمام بهذه المبادئ يُعدّ أمرا جوهريا لفهم طبيعة عمل المرافق العامة، وكيفية توازنها بين مقتضيات المصلحة العامة ومتطلبات الفعالية الإدارية. ومن أهم هذه المبادئ التي تشترك فيها جميع المرافق العامة، نجد مبدأ الاستمرارية الذي يضمن عدم انقطاع الخدمة العمومية ومبدأ المساواة الذي يكفل انتفاع جميع المواطنين بها دون تمييز، ومبدأ قابلية التكيّف الذي يتيح للمرفق مواكبة التحولات التقنية والاجتماعية بما يضمن استدامة أدائه وجودته. وأهم هذه المبادئ:[1]

أولا: مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد

يقتضي هذا المبدأ استمرار ومواصلة المرافق العمومية في تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين، بصورة منتظمة وإشباع حاجياتهم، مثل الماء والكهرباء، وذلك لارتباطها المباشر بنوعية

[1] محمد الصغير بعلي، **مرجع سابق**، ص220.

الحياة وسلامة المجتمع. فانطلاقا من أهمية المرافق العامة في حياة الأفراد والمجتمع، فإن القانون يفرض على الجهات المسؤولة عن هذه المرافق واجب ضمان استمرار عملها بشكل منتظم، مع الأخذ في الاعتبار الاستثناءات القانونية مثل حالات القوة القاهرة، كما يترتب عنه عدة نتائج هامة منها تحريم الإضراب، تنظيم استقالة الموظفين ونظرية الظروف الطارئة.

ثانيا: مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة

ويقصد به المساواة بين جميع المتقدمين الراغبين في الانتفاع من خدمات المرفق العمومي، سواء ما يتعلق بالانتفاع بخدماته أو ما يتعلق بتحمل الأعباء المترتبة عنه أو الولوج الى وظائفه دون تمييز بينهم بسبب الجنس، الدين، الرأي أو أي سبب آخر، شريطة استيفائهم للشروط القانونية للانتفاع بخدمة معينة.

ثالثا: مبدأ القابلية للتغير والتطور

الأصل في وجود وإنشاء المرافق العامة يكمن في تلبية الاحتياجات العامة للمواطنين، وهي الاحتياجات المتجددة والمتغيرة باستمرار، لذا يجب على الإدارة دوما أن تعمل على تكييف مهامها وهياكلها مع احتياجات المواطنين. حرصا منها على تحسين نوعية خدمتها باستمرار وتحسين صورتها العامة باعتبارها تعبيرا عن السلطة العمومية أن تسهر على تبسيط إجراءاتها، وطرقها، ودوائر تنظيم عملها وعلى تخفيف ذلك. لتتلاءم دوما مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير إعمالا لمبدأ التكيف.

المطلب الثالث: أنواع المرافق العمومية

تتنوّع المرافق العامة وتختلف باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إليها، إذ لا يمكن حصرها في نموذج واحد نظرا لتعدد مجالات تدخل الدولة وتنوع حاجات المجتمع. فاختلاف طبيعة النشاط، ونمط الإدارة، ومدى إلزامية إنشائها، وطبيعة الخدمات التي تقدمها كلها معايير تسمح بتصنيف المرافق العامة إلى فئات متميزة، وسنتطرق إلى هذه التقسيمات والأنواع المختلفة للمرافق العامة كالتالي:

أولا: حسب طبيعة نشاطها

تنقسم المرافق العامة وفقا لطبيعة نشاطها إلى:

- **المرافق العامة الإدارية:** وهي المرافق العامة التقليدية والتي تقوم على نشاط إداري بحت يرتبط نشاطها مباشرة بمهام الدولة في تنظيم الشؤون العامة، هدفها تحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمات للمواطنين. حيث يختلف نشاطها اختلافا جذريا وجوهريا في طبيعته عن النشاط الخاص للأفراد، مما يستلزم خضوع هذه المرافق لنظام قانوني خاص واستثنائي، هو القانون الإداري. والذي يضمن تحقيق المصلحة العامة. من أمثلتها مرافق الدفاع، التعليم، القضاء، الصحة، وغيرها. فالمرافق العامة الإدارية لها أهمية حيوية في بناء الدولة وتقديم خدمات جوهرية للمواطنين وبدونها لا معنى لوجود الدولة ذاتها لذلك تتولاها جميع الدول عن طريق أجهزتها الإدارية.[1]

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 420.

- **المرافق العامة الاقتصادية:** هي مرافق حديثة النشأة نسبيا ظهرت نتيجة تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، ويقصد بها مجموعة المرافق العامة التي تمارس وتزاول نشاطا اقتصاديا بهدف تحقيق أهداف اقتصادية لإشباع حاجات عامة اقتصادية صناعية أو تجارية أو مالية أو زراعية أو تعاونية، تخضع لقواعد القانون العام بوصفها مرافق عمومية، وبهذا الوصف تحترم المبادئ التي تحكم سير المرافق العمومية، وتستفيد من امتيازات السلطة العامة. وتخضع لوصاية الدولة ولمراقبتها المالية، كما تخضع لقواعد القانون الخاص نظرا للطابع الخاص لنشاطها الذي يشبه نشاط الأفراد. من أمثلتها مرافق النقل بأنواعها، مرافق توفير المياه والكهرباء والغاز، مرافق الصناعات الكيميائية، مرافق الصناعات الحربية وصناعة السيارات والطائرات، مرافق الحمامات والمسارح العامة، مرافق الأدوية والصيدلة.[1]
- **المرافق المهنية:** تعد هذه المرافق العامة حديثة النشأة فتاريخ ظهورها يرجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تلك المرافق العامة التي تزاول نشاطا مهنيا ونقابيا يستهدف تنظيم المهن الرئيسية في الدولة، والتي تدار من قبل مجالس منتخبة من القطاعات التي تمثلها تلك المهن او النقابات، من بينها مرافق نقابة المحامين، نقابة الأطباء والصيادلة، نقابة المهندسين.[2] تخضع هذه المرافق المهنية لقواعد مزيج من القانون العام والقانون الخاص، فالقرارات التنظيمية المتعلقة بسير المهنة تخضع للقانون العام أما البعض الآخر من الأنشطة يخضع للقانون الخاص، مثل العلاقات التي تربطه بالأفراد.

---

[1] رشيد سعد الله، خالد قاشي، **دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020، ص 185.

[2] سهام بن دعاس، **مرجع سابق**، ص 42.

- **المرافق العامة الاجتماعية:** ويقصد بها مجموعة المرافق العمومية التي تقوم بأنشطة ذات طبيعة اجتماعية، تسعى إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين أو إلى توفير بعض الخدمات الاجتماعية لهم. ومن أمثلة هذه المرافق العمومية نجد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد، مراكز الراحة وغيرها من المرافق.[1]

ثانيا: من حيث النطاق الجغرافي لنشاطها

تنقسم المرافق العامة من حيث نطاق أو مجال عملها إلى مرافق وطنية وأخرى محلية:[2]

- **المرافق العمومية الوطنية:** هي تلك المرافق التي يتسع نشاطها ليشمل كل إقليم الدولة. كمرفق الدفاع ومرفق القضاء ومرفق الصحة، ونظرا لعمومية وأهمية النشاط الذي تقدمه هذه المرافق فإنها تخضع لإشراف الإدارة المركزية في الدولة من خلال الوزارات أو ممثليها أو فروعها في المدن، ضمانا لحسن أداء هذه المرافق لنشاطها وتحقيقا للمساواة في توزيع خدماتها. وتتحمل الدولة المسؤولية الناتجة عن الأضرار التي تتسبب فيها المرافق القومية بحكم إدارتها لها والإشراف على شؤونها.
- **المرافق العامة المحلية:** ويقصد بها المرافق التي يتعلق نشاطها بتقديم خدمات لمنطقة محددة أو إقليم معين من أقاليم الدولة، ويعهد بإدارتها إلى الوحدات المحلية، كمرفق النقل الحضري أو مرفق توزيع المياه أو الكهرباء وغيرها من المرافق التي تشبع حاجات محلية.

---

[1] عمار عوابدي، **القانون الإداري، النشاط الإداري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 63.

[2] حسين فريجة، **شرح القانون الاداري**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص79.

ثالثا: من حيث حرية الدولة في إنشائها

تنقسم المرافق العامة من حيث أساس مدى توفر حرية الاختيار في إنشاءها أو عدم توفره إلى:[1]

- **المرافق العامة الإجبارية:** هي المرافق التي تلتزم السلطات العامة المختصة في الدولة بإنشائها وجوبا، والتي تندرج وتدخل ضمن نطاق المرافق الأساسية والحيوية للدولة مثل مرفق الدفاع مرفق القضاء ومرفق الصحة العمومية.
- **المرافق العامة الاختيارية:** هي تلك المرافق التي تتمتع السلطات العامة بصدد إنشائها أو عدم إنشائها بسلطة تقديرية، فالدولة حرة في إنشاءها، بحيث لا يملك الفرد القدرة أو سلطة إجبار السلطات العامة على إنشائها.

يمكن القول أنه إذا ألزم القانون السلطة الإدارية بضرورة إنشاء مرفق عام معين كان هذا المرفق عبارة عن مرفق عام إجباري، أما إذا لم يلزم ويجبر القانون على ضرورة وإلزامية إنشاء مرفق عام فيعتبر هذا المرفق اختياريا.

[1] عمار عوابدي، **مرجع سابق**، ص 65.

المبحث الثاني: ماهية ومتطلبات عصرنة المرافق العمومية الجوارية

تعتبر عصرنة المرافق العمومية الجوارية من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة الحديثة، ولا سيما على مستوى الإدارات المحلية التي تُعد الحلقة الأقرب للمواطن والأكثر تماشيا مع احتياجاته اليومية. فالمرفق العمومي الجوارية لم يعد مجرد جهاز إداري تقليدي يؤدي خدمات محدودة، بل أصبح واجهة الدولة الحقيقية ومؤشرًا على مدى فعاليتها في تسيير الشأن العام المحلي. ومع التحولات الرقمية الكبرى، بات لزامًا على هذه المرافق أن تتبنى رؤية جديدة في التسيير تعتمد على الابتكار الإداري، والرقمنة، والحكامة الرشيدة، من أجل تحقيق النجاعة والشفافية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

لقد فرضت التطورات التكنولوجية، خاصة في مجالات الاتصال والمعلومات، نمطا جديدا من الإدارة يُعرف بـ الإدارة الإلكترونية، التي تقوم على تسخير التقنيات الرقمية لتبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وتحسين التواصل بين المواطن والإدارة. هذه الديناميكية تُسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وفي إرساء مبدأ المرفق العام المواطناتي القائم على القرب والفعالية. كما أنها تُمكّن من ترشيد الموارد العمومية، وتحسين آليات المراقبة والتقييم، بما يضمن تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

غير أنّ عصرنة المرافق العمومية لا تقتصر على الجانب التكنولوجي فحسب، بل تشمل أيضًا البعد التنظيمي والبشري، من خلال إعادة هيكلة أساليب التسيير، وتكوين الكوادر الإدارية وتبني ثقافة مؤسساتية جديدة قائمة على الأداء والنتائج. فالتغيير الحقيقي لا يتحقق بمجرد إدخال التكنولوجيا، بل من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الإدارة والمواطن على أساس الشفافية والمساءلة وجودة الخدمة.

وانطلاقا من هذه الرؤية، يأتي هذا المبحث لتحليل مفهوم المرافق العمومية الجوارية وأهميتها في التنمية المحلية، مع التطرق إلى مفهوم العصرنة ومتطلباتها المتعددة، سواء من حيث البنية التحتية الرقمية أو الموارد البشرية أو الإطار التشريعي الداعم. كما سيتم في الأخير استعراض الآليات العملية التي تعتمدها الدولة لتجسيد مشروع العصرنة، مثل رقمنة الخدمات، تبسيط الإجراءات، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها أدوات استراتيجية لتحقيق التحول الإداري المنشود وضمان استمرارية المرفق العمومي في خدمة المواطن بكفاءة وفعالية.

المطلب الأول: مفهوم المرافق العمومية الجوارية

المرافق العمومية الجوارية هي جزء أساسي من البنية التحتية لأي مجتمع، حيث تشمل هذه المرافق مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو الجهات العامة للمواطنين في المناطق المحلية، مثل التعليم، الصحة، النقل، الماء، الصرف الصحي، الكهرباء والغاز، النفايات الحدائق، المساجد، الملاعب، المكتبات، المراكز الثقافية، المراكز الاجتماعية والأماكن الترفيهية. وذلك بهدف تلبية احتياجات السكان وتوفير بيئة مستدامة ومريحة.

أولا: تعريف المرافق العمومية الجوارية

تعرف المرافق العمومية الجوارية على أنها تلك المرافق التي تديرها الهيئات العامة لتقديم خدمات أساسية مباشرة إلى الأفراد في مستوياتهم المحلية أو الحيّية، بحيث تكون قريبة من مكان سكن المواطنين، مثل المدارس، المستشفيات، المراكز الثقافية والخدمية.[1]

[1] محمد فؤاد مهنا، **مرجع سابق**، ص75.

تناول هذا التعريف المرافق العمومية الجوارية على اعتبارها جزءا من المرافق العمومية التي تركز على تلبية الاحتياجات اليومية للمجتمعات المحلية.

كما تعرف المرافق العمومية الجوارية بأنها تلك المرافق التي تُقدم خدمات أساسية للأفراد في نطاق جغرافي محدد، وتهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين اليومية في أماكن سكنهم القريبة وتعتبر جزءا من البنية التحتية الخدمية التي تسهم في تحسين مستوى الحياة المحلي.[1]

حيث تم في هذا التعريف التركيز على دور المرافق العمومية الجوارية في تقديم الخدمات الأساسية على مستوى الأحياء والمجتمعات المحلية.

أما في السياق العالمي تُعرَف المرافق العمومية الجوارية بأنها الخدمات أو الأنشطة التي تُقدَّم للسكان المحليين في نطاق جغرافي محدود، مثل المدارس والمستشفيات والمرافق الاجتماعية والتي تُدار وتنظم من قبل السلطات المحلية لتحقيق الرفاهية العامة، وتركز على تلبية احتياجات المواطنين اليومية. كما تبرز أهمية تقديم الخدمات الأساسية مباشرة للمجتمعات المحلية لتحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المحلية.[2]

الملاحظ من التعريفات السابقة بأن المرافق العمومية الجوارية تركز على أهمية تقديم الخدمات العامة الأساسية للمجتمعات المحلية لضمان تحقيق المصلحة العامة وتحسين جودة الحياة اليومية للمواطنين، وتعزيز التنمية المحلية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي:

---

[1] عمار عوابدي، **النظرية العامة للمرافق العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 45.

[2] Sir William Wade ،**"Administrative Law",** Oxford, Oxford University Press, 2004, p. 235.

المرافق العمومية الجوارية هي تلك المرافق التي تقدم خدمات عامة لأفراد المجتمع في نطاق جغرافي محدد (حي أو منطقة سكنية)، وتكون قريبة من مكان إقامة المستفيدين لتقدم خدمات ضرورية تلبي احتياجات السكان اليومية. تتميز هذه المرافق بأنها تخدم جميع فئات المجتمع المحلي بشكل مباشر، وتقدم خدمات أساسية مثل المدارس، المراكز الصحية، الحدائق العامة المكتبات، مراكز الشرطة، وغيرها من الخدمات التي تساهم في تحسين جودة الحياة اليومية للسكان.

ثانيا: خصائص المرافق العمومية الجوارية

المرافق العمومية الجوارية هي مرافق عامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمات للمواطنين على المستوى المحلي أو الجواري. وتتميز بعدة خصائص نذكر منها:

– الطبيعة المحلية: تقدم هذه المرافق خدمات أساسية على مستوى الأحياء أو المجتمعات المحلية، مما يعني أنها تخدم منطقة جغرافية محددة؛

– الإدارة المحلية: تدير هذه المرافق وتُنظم من قبل السلطات المحلية أو الهيئات الحكومية التي تشرف على تقديم الخدمات ضمن نطاق محدد؛

– التركيز على الخدمات الأساسية: تشمل تقديم خدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل والإمدادات الأساسية، التي تلبي احتياجات المواطنين اليومية؛

– التمويل المحلي: يتم تمويل المرافق العمومية الجوارية بشكل رئيسي من الموارد المالية المحلية، مثل الضرائب المحلية أو الرسوم؛

– الاستجابة لاحتياجات المجتمع :تهدف هذه المرافق إلى الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع المحلي، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة؛

– التحسين المستمر: تركز هذه المرافق على تحسين خدماتها بشكل مستمر بناءً على تقييم احتياجات المواطنين وتقديم خدمات ذات جودة عالية.[1]

وعليه يمكن القول إن المرافق العمومية الجوارية هي مرافق عامة محلية تهدف إلى تلبية الحاجات والمصالح العامة للمواطنين على المستوى المحلي، وتخضع لرقابة السلطات العامة مع إمكانية إشراك القطاع الخاص في تسييرها.

ثالثا: أهداف المرافق العمومية الجوارية

تسعى المرافق العمومية الجوارية إلى تحقيق عدة أهداف لضمان توفير خدمات فعالة ومفيدة للمجتمعات المحلية. فيما يلي أهداف المرافق العمومية الجوارية:

- توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل، لتلبية احتياجات الأفراد اليومية وتحسين رفاهيتهم؛
- تقريب الخدمة العمومية من المواطن من خلال تقديمها في محيطه الجغرافي والاجتماعي المباشر، بما يضمن سهولة الوصول إليها وتحقيق الرضا الاجتماعي.[2]
- العمل على تحسين الظروف المعيشية من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية في نطاق جغرافي محدد، مما يعزز من مستوى الحياة في المجتمع؛
- دعم المبادرات التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي من خلال تحسين الخدمات والبنية التحتية. مما يعزز التنمية المحلية المستدامة؛

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، عساسي ناصر، **إدارة المرفق العام البلدي في الجزائر بين اختلالات التسيير العمومي وآفاق أسلوب التفويض**، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021 ص115.

[2] Jacques Chevallier**, L'État post-moderne**, LGDJ, Paris,2020, p 121

- تشجيع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات المقدمة، مما يعزز من الشفافية ويزيد من فاعلية الإدارة المحلية؛
- توفير استجابة مرنة وسريعة للتغيرات في احتياجات المجتمع لضمان استمرار فعالية الخدمات المقدمة؛
- ضمان التوزيع العادل للخدمات بين جميع أفراد المجتمع، مما يسهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز المساواة؛
- تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن من خلال تحسين جودة استقبال المواطنين وتوجيههم نحو المكاتب المعنية، تساهم هذه المرافق في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.[1]

إن أهداف المرافق العمومية الجوارية في مجملها تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي، وتعزيز التنمية المحلية المستدامة، من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية الاستجابة السريعة للتغيرات وتحقيق العدالة الاجتماعية. حيث تسهم هذه الأهداف في تعزيز فعالية الخدمات المحلية وضمان تحقيق الرفاهية العامة.

المطلب الثاني: مفهوم عصرنة المرافق العمومية الجوارية

تُعدّ عصرنة المرافق العمومية الجوارية من أبرز مظاهر التحول الإداري في الدولة الحديثة فهي تمثل الانتقال من نمط التسيير التقليدي القائم على البيروقراطية إلى نمط حديث يعتمد على الرقمنة والفعالية في تقديم الخدمات العمومية. فالمرافق الجوارية هو المرآة الحقيقية التي تعكس مدى تطور الإدارة وقربها من المواطن، ومن ثم فإن تحديثه يعتبر ضرورة ملحّة لتحسين الأداء الإداري وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

[1] Sir William Wade **:"Administrative Law",** Oxford, Oxford University Press, 2004, p. 245

ولا تقتصر العصرنة على مجرد إدخال التكنولوجيا إلى العمل الإداري، بل تشمل كذلك إصلاحات تنظيمية وبشرية وهيكلية ترمي إلى تبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة. كما تهدف إلى جعل الإدارة أكثر تفاعلا مع متطلبات المواطنين، وأكثر كفاءة في استغلال الموارد العمومية. وبالتالي، فإن هذا المطلب يتناول أبعاد عملية العصرنة وأهدافها، باعتبارها ركيزة أساسية لبناء إدارة محلية عصرية قادرة على مواكبة التحولات الرقمية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

أولا: مفهوم العصرنة

تُعدّ العصرنة مفهوما محوريا في مسار تحديث الإدارة العمومية، إذ لا تقتصر على إدخال التكنولوجيا، بل تشمل تحولًا شاملًا في أساليب التسيير والتنظيم بهدف تحقيق الكفاءة والشفافية. فهي تعني تجديد الهياكل والموارد والعقليات لجعل الإدارة أكثر مرونة وانفتاحا على متطلبات العصر، وأقرب إلى المواطن من خلال خدمة عمومية رقمية فعّالة ومواكبة للتحولات الحديثة.

تُعرَّف العصرنة بأنها: عملية تحول شاملة تمس البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، تهدف إلى الانتقال من الأساليب التقليدية إلى أساليب حديثة تقوم على العقلانية، التنظيم، والتقدم التقني.[1]

كما تعرف العصرنة في الإدارة العمومية على أنها: إعادة تنظيم الإدارة العمومية وتحديث أساليب عملها من خلال اعتماد تقنيات التسيير الحديثة، وتبسيط الإجراءات، وتحسين الأداء

[1] Anthony Giddens , **The Consequences of Modernity**, Stanford University, Press, 1990, p5.

والفعالية، تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية مما يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة.[1]

من منظور التنمية المستدامة تعرف العصرنة بأنها: تبني نماذج مبتكرة ومستدامة تهدف إلى تحسين الخدمات، رفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال تبني التكنولوجيا والابتكار في مختلف القطاعات.[2]

كما يتم تعريفها على أنها: عملية التكيف مع التحولات من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة قائمة على إدخال التكنولوجيات وتحويل المعرفة إلى خدمات لمسايرة التطور الحاصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، لتحقيق رضا الموظف والمواطن وبلوغ جودة الخدمة والمنتوج، هذا نتيجة للتطور الحاصل في مختلف مجالات تكنولوجيات المعلومات، ورخص أسعارها، وظهور شبكة الانترنت. الشيء الذي جعل الدوائر والمؤسسات العمومية والخاصة تتسابق في استخدام أحدث الابتكارات في المجال الإداري، لأن استخدام هذه التكنولوجيات المتطورة تساعدها على تبسيط الإجراءات، والتقليل من الاستخدام الورقي إلى حد ممكن .[3]

يمكن القول أن معظم الباحثين يتفقون على أن العصرنة تعني عملية التحديث المستمرة التي تشمل التكنولوجيا، الإدارة، والاقتصاد، بهدف تحقيق كفاءة أعلى واستجابة أفضل لاحتياجات المجتمع، بهدف تحقيق التكيف مع التغيرات السريعة في العالم، سواء على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، أو التكنولوجي.

---

[1] Jacques Chevallier, **Science administrative**, LGDJ, Paris,2008,p 312.

[2] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن التنمية المستدامة والخدمات العمومية الرقمية**، نيويورك، 2020، ص18.

[3] سعاد بن سرية، **إصلاح المرفق العام في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد7، العدد4، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2022، ص 170.

ثانيا: تعريف عصرنة المرافق العمومية الجوارية

تشير عصرنة المرافق العمومية الجوارية هي عملية إصلاح وتحديث طرق تسيير وإدارة الخدمات العامة المحلية (على مستوى البلديات أو الجماعات المحلية) بهدف الرفع من كفاءتها وجودتها لتلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل، ورفع مستوى جودة الحياة، وتسهيل وصولها للمواطن باستخدام التكنولوجيا الحديثة، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين الأداء والاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي.[1]

وفيما يلي بعض التعاريف والمفاهيم المرتبطة بعصرنة المرافق العمومية الجوارية:

حسب منظمة الأمم المتحدة: تعرف عصرنة المرافق العمومية الجوارية على أنها "عملية تحديث المرافق العامة المحلية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب الإدارية المتطورة، لتحسين جودة الخدمات وضمان استدامتها."[2]

كما تعني عصرنة المرافق العمومية الجوارية تقريب الخدمة العمومية من المواطن المحلي عبر تحسين التنظيم الإداري للمرفق العمومي، الرفع من كفاءة العاملين به، وضمان استمرارية وجودة الخدمة بما يعزز الثقة بين الإدارة والمواطن.[3]

أما البنك الدولي فيعرف عصرنة المرافق العمومية الجوارية بأنها "تحسين إدارة المرافق العامة المحلية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الكفاءة، وضمان المشاركة المجتمعية."[4]

---

[1] أحمد عبد اللطيف بن عامر، **عصرنة المرافق العمومية في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية المجلد09، العدد01، جامعة الجزائر، 2020، ص ص 648-649.

[2] United Nations. **"Decentralization and Local Governance: A Global Perspective".** New York: United Nations Publications, 2005, p. 54.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **الورشة الثالثة لعصرنة المرفق العمومي**، الجزائر، 2016، ص 21.

[4] World Bank. Local Governance**: "A Framework for Capacity Building. Washington",** D.C: World Bank Publications, 2000, p. 46

في حين تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): على أنها "تحديث البنية التحتية والخدمات العامة المحلية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، لتحقيق الكفاءة والاستدامة." [1]

وتعرف على أنها: عملية تكييف دائمة ومستمرة للبنى الإدارية في ظل الظروف السياسية الاجتماعية، والقانونية القائمة، بما يكفل تحسين مستويات أداء العملية الإدارية ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة من خلال تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم والبيئة التنظيمية للأجهزة الإدارية وجعلها أكثر ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق وإحداث نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات العمومية مع تقليص التكاليف.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف عصرنة المرافق العمومية الجوارية بأنها عملية متكاملة تشمل تحديث البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة، ودمج التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الاستدامة البيئية، مع ضمان مشاركة المجتمع المحلي في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ. بهدف تلبية احتياجات المجتمع والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة.

ثالثا: أهداف عصرنة المرافق العمومية الجوارية

تُعتبر عصرنة المرافق العمومية الجوارية جزءا أساسيا من عملية التنمية الشاملة، حيث تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين على مستوى الأحياء والمناطق المحلية. هذه العملية تسعى إلى جعل المرافق أكثر كفاءة واستدامة وملائمة لاحتياجات المجتمع، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

---

[1] OECD. **Local Governance**: Lessons from Good Practices. Paris: OECD Publication., 2001, p. 52.

[2] أمينة بديار، **الإصلاح الإداري للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص171.

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين: من خلال توفير خدمات عالية الجودة في المجالات الحيوية بما يلبي احتياجاتهم ويحسن من مستوى معيشتهم. يشمل ذلك تحسين دقة المعلومات، سرعة إنجاز المعاملات، وضمان استمرارية الخدمات دون انقطاع. مما يعزز رضا المواطنين وزيادة ثقة المجتمع في الإدارة المحلية.[1]
- تبسيط الإجراءات الإدارية: تهدف العصرنة إلى تخفيف التعقيدات البيروقراطية وتسريع إنجاز المعاملات عبر تحديث اللوائح، رقمنة الملفات، واعتماد الإجراءات الإلكترونية. هذا ما يؤدي الى التقليل من الهدر الزمني ويزيد من كفاءة الخدمة العامة، ويقلص فرص الفساد الإداري.[2]
- زيادة كفاءة وفعالية المرافق العامة: من أهداف عصرنة المرافق العمومية الجوارية هو زيادة كفاءة وإنتاجية هذه المرافق من خلال تطبيق التقنيات الحديثة والإدارة الفعالة؛
- تهدف عصرنة المرافق العامة إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير الخدمات العامة مثل تحديث الطرق، الأرصفة، وأنظمة الإنارة العامة، تطوير المساحات الخضراء والحدائق العامة لتحسين جودة الحياة؛
- تعزيز المشاركة المحلية والحكم الرشيد: تشجع العصرنة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرار المحلي، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، وهو ما يعزز الثقة بين المواطن والإدارة، ويحد من الفساد الإداري؛[3]

---

[1] أحمد عبد اللطيف بن عامر، **مرجع سابق**، ص 655.

[2] سعيدة عزوز، نسيمة مقبل، **عصرنة المرافق العمومية في الجزائر – الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، جامعة ورقلة، 2018، ص 157.

[3] UNDP , **Local Governance and Local Development**, United Nations Publications, New York, 2016, p. 34.

- زيادة إمكانية الوصول: فالعصرنة تجعل المرافق العامة متاحة لجميع الفئات، بما في ذلك كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. كما تعمل تحسين وسائل النقل العام لتسهيل التنقل داخل الحي.[1]
- تحقيق الاستدامة المالية والبيئية: يشمل الهدف الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية لضمان استدامة الخدمات وعدم استنزاف الموارد المحلية، مع مراعاة حماية البيئة. وبالتالي توفير خدمات مستدامة للأجيال القادمة وتحقيق توازن بين التنمية والبيئة.[2]

وخلاصة القول أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تهدف إلى تحسين جودة الخدمة العمومية المحلية، تبسيط الإجراءات الإدارية، تقريب الإدارة من المواطن، الرفع من كفاءة الأداء الإداري اعتماد التكنولوجيات الحديثة، تعزيز الشفافية، والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية والعدالة المجالية.

المطلب الثالث: دواعي ومتطلبات المرافق العمومية الجوارية

تُعدّ دواعي ومتطلبات عصرنة المرافق العمومية الجوارية انعكاسا طبيعيا للتحولات التي تعرفها الإدارة الحديثة في ظل الثورة الرقمية وتزايد انتظار المواطن من الخدمة العمومية. فقد أضحى تطوير المرافق الجوارية ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة الأداء الإداري وضمان جودة الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي. إن دوافع العصرنة تتجلى في الحاجة إلى تجاوز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات، وتحقيق الشفافية، في حين تتمثل متطلباتها في توفير البنية التحتية التكنولوجية، وتأهيل الموارد البشرية، وتكييف الإطار القانوني مع مستجدات الإدارة الإلكترونية.

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **الورشة الثالثة لعصرنة المرفق العمومي**، الجزائر، 2016، ص 21.

[2] OECD, **Rural Development Policy**, OECD Publishing, Paris,2018 , p 21.

ومن هذا المنطلق، تُعدّ العصرنة استجابة عملية لرهانات التنمية المحلية المستدامة والإدارة المواطِنة القريبة من المواطن.

أولا: دواعي عصرنة المرافق العمومية الجوارية

إن لعصرنة المرافق العمومية دواع عديدة ومسببات نعددها فيما يلي:

- تحسين جودة الخدمات العمومية: تسهم عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحسين جودة الخدمات من خلال تسهيل الولوج إليها، وضمان استمراريتها، ورفع مستوى رضا المواطنين، خاصة على المستوى المحلي؛[1]
- تقليص البيروقراطية وتبسيط الإجراءات: يُعد تقليص التعقيد الإداري أحد الأهداف الرئيسية لعصرنة المرافق العمومية، لما له من أثر في الحد من الأعباء البيروقراطية وتقليص آجال معالجة الملفات؛[2]
- تعزيز الشفافية والمساءلة: تعزز المرافق العمومية العصرية مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال تحسين إتاحة المعلومات وتقوية آليات الرقابة والمتابعة؛[3]
- مواكبة النمو السكاني والحضري: يفرض النمو السكاني والحضري ضغوطا متزايدة على المرافق الجوارية مثل المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة؛
- دعم اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن: تدعم عصرنة المرافق العمومية الجوارية إصلاحات اللامركزية من خلال تمكين الجماعات المحلية وتقريب الإدارة من المواطن،

[1] OECD, **Government at a Glance**, Chapter 6,2017, p 145.
[2] UNDP, **Governance for Sustainable Development**, Chapter 2,2016, p 19.
[3] World Bank, **World Development Report**, Chapter 6,2017, p 178.

- تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات العمومية: يساهم تقديم خدمات عمومية فعالة وسريعة الاستجابة في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية؛[1]
- تحقيق التنمية المستدامة: فالاعتماد على أنظمة صديقة للبيئة يساهم في تقليل الأثر البيئي للمرافق العامة. مثل استخدام الطاقة الشمسية في إنارة الشوارع أو توفير المياه من خلال أنظمة ذكية؛
- مواكبة النمو السكاني والحضري: يفرض النمو السكاني والحضري ضغوطا متزايدة على المرافق الجوارية مثل المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة؛
- تزايد تطلعات المواطنين من أجل الوصول إلى خدمات حديثة ميسرة وبأفضل تكلفة.[2]

ثانيا: متطلبات عصرنة المرافق العمومية الجوارية

تتطلب عملية عصرنة المرافق العمومية الجوارية مجموعة من العوامل الأساسية لضمان نجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة. فيما يلي أبرز المتطلبات وفقا للمصادر المختلفة:

- تطوير البنية التحتية الرقمية: تُعد البنية التحتية التكنولوجية من أهم متطلبات عصرنة المرافق العمومية الجوارية، حيث تشمل توفير شبكات الاتصال، والأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات الرقمية. ويسمح ذلك بتقديم خدمات عمومية سريعة وفعّالة، وتحسين التواصل بين الإدارة والمواطن، وضمان استمرارية الخدمة وجودتها؛

[1] OECD, **Making Decentralisation Work**, Chapter 3,2019, p 42.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **الورشة الخامسة لعصرنة المرافق العمومية**، 2016، الجزائر.

- تبسيط الإجراءات الإدارية: يُعد تبسيط الإجراءات وتقليص التعقيد البيروقراطي شرطًا أساسيًا لعصرنة المرافق العمومية الجوارية، حيث يساهم في تقليل الآجال والتكاليف، وتحسين رضا المواطن، وتعزيز الشفافية والنجاعة الإدارية؛[1]
- إشراك المواطن والمجتمع المحلي: يتطلب تحديث المرافق العمومية الجوارية إشراك المواطنين في تصميم وتقييم الخدمات، بما يعزز الثقة بين الإدارة والمجتمع، ويضمن توافق الخدمات مع الاحتياجات المحلية، خاصة في المناطق ذات الخصوصيات المجالية المختلفة.
- توفير التمويل والاستثمارات اللازمة: نجاح مشاريع العصرنة يتطلب موارد مالية مستدامة، سواء من خلال ميزانيات الدولة أو عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لضمان تنفيذ مشاريع الرقمنة والتحديث بكفاءة؛
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية: يتطلب تحديث المرافق العمومية الجوارية الاستثمار في المورد البشري من خلال التكوين المستمر للموظفين المحليين في مجالات الإدارة الإلكترونية، تبسيط الإجراءات، وأخلاقيات المرفق العام، بما يضمن تحسين الأداء الإداري والاستجابة لاحتياجات المواطنين؛[2]
- تعزيز ثقافة التحول الرقمي لدى المواطنين والإدارة: إن نجاح عملية العصرنة يعتمد على وعي المواطنين بأهمية التحول الرقمي وقدرتهم على التكيف مع الخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة تغيير ثقافة الإدارة التقليدية نحو نموذج أكثر حداثة وابتكارا.[3]

---

[1] United Nations **, E-Government Survey**. UNDESA,2014, p 67.

[2] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن التنمية المستدامة والخدمات العمومية الرقمية**، نيويورك، 2022، ص 40.

[3] وزارة الداخلية الجزائرية، **استراتيجية رقمنة المرافق العمومية الجوارية 2023-2030**، الجزائر، 2023، ص 25.

إن عصرنة المرافق العمومية الجوارية هي عملية تطوير تلك المرافق لتلبية احتياجات السكان وتحسين جودة حياتهم، وتشمل هذه المرافق كل ما يتعلق بالبنية التحتية العامة مثل الطرق الكهرباء، الماء، الصرف الصحي، النقل العام، المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية. حيث تتطلب عصرنة المرافق العمومية الجوارية تطوير البنية التحتية التكنولوجية، تبسيط الإجراءات توفير التمويل، تكوين الموارد البشرية، وتعزيز ثقافة التحول الرقمي. مما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.

المبحث الثالث: آليات عصرنة المرافق العمومية الجوارية

تُعد عصرنة المرافق العمومية الجوارية خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء مدن أكثر ذكاء ومرونة، فمن خلال تحسين البنية التحتية والخدمات المحلية، يمكن تعزيز جودة الحياة، ودعم النمو الاقتصادي، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

إن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تتطلب تبني نهج متكامل يشمل التكنولوجيا الحديثة ممثلة في الإدارة الالكترونية كعامل لعصرنة المرافق العمومية، الحوكمة المحلية كآلية لعصرنة المرافق العمومية، إضافة الى الشراكة بين القطاع العام والخاص كركيزة للعصرنة، كما تعتمد العصرنة على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المرافق، مما يزيد من ثقة المواطنين في الخدمات العامة.

المطلب الأول: الإدارة الالكترونية كعامل لعصرنة المرافق العمومية الجوارية

مع تقدم وظائف الإدارة وتعدد وتنوع احتياجات المرتفقين، ظهرت العديد من المشكلات على مستوى بنية الإدارة أهمها تضخم الهياكل وصعوبة التنسيق فيما بينها بالإضافة إلى تداخل اختصاصاتها. وللتغلب على هذه المشكلات تم الاعتماد على الإدارة الالكترونية كآلية لتحديث وعصرنة المرفق العام وتحسين خدماته، بهدف تلبية احتياجات المواطن المتنوعة وتسريع إنجاز العمل وتوفير الجهد والوقت والموارد.[1]

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الالكترونية من المفاهيم الحديثة، وهي نتاج مسايرة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات التي شهدها العالم، وهذا ما أدى الى الانتقال من النمط التقليدي للإدارة الى العصرنة

[1] سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 27.

والتحديث، ولقد أثار مصطلح الإدارة الإلكترونية الكثير من الاهتمام بين المختصين والمهتمين بالمجال، فقد تنوعت التعريفات التي صيغت في بيان مفهوم الإدارة الإلكترونية. نذكر منها:

عرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها " مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة في الخدمات التي تقدمها للمواطنين ومجتمع الأعمال، وتمكينهم بالمعلومات، بالشكل الذي يدعم كافة الأنظمة الإجرائية الحكومية، ويحد من الفساد، ويمنح المواطنين فرصة المشاركة في كافة مراحل العملية السياسية. وما يرتبط بها من قرارات، والتي تمس مختلف جوانب الحياة".[1]

يأتي هذا التعريف في إطار نشر مبادئ الحكم الرشيد مثل الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وسرعة الاستجابة وغيرها، من قبل البنك الدولي بالاعتماد على الإدارة الإلكترونية، باعتبارها إحدى آليات وأساليب تفعيل وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في الممارسات الحكومية، ويسجل على تعريف البنك الدولي العديد من الملاحظات أهمها، أنه ورد مختصرا، حيث اقتصر في تعريفه للإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي تؤدي إلى تغيير العلاقة مع المواطنين والحكومة، دون إبراز نوع هذا التغيير وأهميته.

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوربي فهو أن الإدارة الإلكترونية تعني: " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العامة، يصاحبه تغيرات على مستوى التنظيم والإدارة واكتساب الموظفين مهارات جديدة، وذلك بهدف تحسين الخدمات العامة وتعزيز العملية الديمقراطية ودعم السياسات العامة".[2]

---

[1] World Bank ،**"A définition of E-Government"**. www.world bank.org/ Public secteur/ egov/egovstudies.htm.access.

[2] Christine Aidonidi **:"E-Administration: enjeux et facteurs clés de succès",** République et Canton de Genève: Département des constructions et technologies de l'information, 2007, p.03.

يتضح من هذا التعريف أن الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا أوراق، تعتمد على الاستخدام الفعال للوسائل التكنولوجية الحديثة، وتتطلب توفير متطلبات جديدة خاصة ما يتعلق بالتنظيم والموظفين تتناسب مع هذه الوسائل، بغية تحسين الخدمات ودعم العمليات والسياسات العمومية

وعلى الرغم من حداثة مصطلح " الإدارة الإلكترونية " في الدول العربية، فالملاحظ وجود عدة محاولات لتحديد مفهومه من زوايا وأبعاد مختلفة، فالإدارة الإلكترونية هي مصطلح إداري يقصد به عملية مكننة جميع مهام المؤسسة الإدارية ونشاطها، بالاعتماد على كافة التقنيات المعلوماتية الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة.[1]

عرفت الادارة الالكترونية بأنها: عملية ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات، والقضاء على الروتين والانجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكوين كل إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الالكترونية لاحقا.[2]

يستخدم مصطلح إدارة الإلكترونية اصطلاحا للدلالة على إضفاء الصبغة الإلكترونية على مختلف المعاملات والخدمات حيث عرفها تم تعريفها على أنها: التخلي عن المبادلات الورقية عبر إحلال المكتب الإلكتروني من خلال الاستعمال الواسع لتكنولوجيا المعلومات وكذا من خلال تحويل الخدمات العامة إلى إجراءات يتم معالجتها الكترونيا وفقا لخطوات متسلسلة محددة مسبقا.[3]

---

[1] لمين علوطي، **الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 144.

[2] فداء محمود حامد، **الإدارة الالكترونية–الأسس النظرية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص203.

[3] السّالمي علاء عبد الرزاق، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص32.

وانطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الالكترونية، والأعمال الالكترونية، حيث عرفت باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة على النحو الآتي "هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة. [1]

والملاحظ أن جميع التعريفات السابقة تتفق في كون الإدارة الإلكترونية عبارة عن ميكنة الأعمال؛ أي نقلها وتحويلها من أعمال ورقية إلى أعمال إلكترونية بالاعتماد على استخدام التقنية الحديثة، جاءت لتحسين الأداء وزيادة فعالية العمل الإداري من خلال:

- استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات في أداء الأعمال وتقديم الخدمات؛
- تبسيط إجراءات العمل ووضوحها وتقليل الاستعمال الورقي؛
- اختصار الوقت في انجاز المعاملات وتقريب المسافات؛
- تحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في تنفيذ المعاملات.

في حين ركزت دراسات أخرى على محاولة إظهار مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في إنجاز المعاملات، وتقريب المسافات، فعرفت الإدارة الإلكترونية بأنها إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات.

---

[1] ياسين سعد غالب، **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية 2005، ص 21.

من خلال هذه التعريفات سالفة الذكر يتضح أن مفهوم الإدارة الإلكترونية يصب نحو التحول والانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة عصرية مواكبة للتغيرات والتطورات التكنولوجية في تقنيات المعلومات والاتصال، والدور الكبير الذي تلعبه في التأثير على أسلوب العمل الإداري فهي تتميز بالدقة والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية مع ضمان سلاسة وسهولة تنقل المعلومة بين طاقم أفراد الإدارة من جهة والمتعاملين الخارجيين من جهة أخرى، وبالتالي فهي تمثل نقلة نوعية في تغير العمل الإداري التقليدي وتحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في تنفيذ المعاملات.

ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية ومبادئها

تُعدّ الإدارة الإلكترونية نموذجا حديثا لتسيير الشأن العام يعتمد على توظيف التكنولوجيا الرقمية في مختلف العمليات الإدارية. وترتكز على مجموعة من الخصائص والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة، الشفافية، وسرعة الاستجابة في تقديم الخدمات العمومية.

1. خصائص الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية خصائص عديدة مغايرة تماما لخصائص الإدارة التقليدية، نظرا لسرعة أدائها، واختصارها الكبير للوقت والجهد، وهذه الخصائص هي من أهم أسباب تطبيق معظم الدول للإدارة الإلكترونية، ويتمثل أهمها في:

- **السرعة والفعالية في تقديم الخدمات:** إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يطغى على العراقيل والتعقيدات الإدارية، وهذا يؤدي المزيد من

النجاعة في إنجاز المعاملات والقيام بالوظائف بشكل تشاركي بين الإدارة والمرتفقين، وزيادة المصداقية والشفافية؛[1]

- **إدارة بلا ورق:** فتبني الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى التقليل من استخدام الورق والاعتماد على وسائل أخرى كالأرشيف الإلكتروني، وهذا من شأنه أن يساعد على حفظ وتخزين أكثر للمعطيات والسهولة في الوصول إليها؛
- **إدارة بلا زمان:** فالإدارة الإلكترونية تتيح إمكانية القيام بالعمليات الإدارية في أي وقت دون انتظار مواعيد العمل الرسمية للإدارة، وبإمكان الموظف كذلك متابعة أعماله خارج نطاق توقيت العمل الإداري. هذا ما يؤدي إلى استفادة المواطنين من الخدمات العامة عبر عملها 24 / 7 / 365؛
- **إدارة بلا مكان:** حيث يكون المسؤول الإداري فيها قادرا على اتخاذ قراره من أي مكان، فيصبح المواطن تلقائيا قادرا على الارتفاق بالخدمات العامة دون حاجته للتنقل إلى الإدارة؛[2]
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** تعتمد الإدارة الإلكترونية على تنظيمات شبكية غير هرمية، تتميز بالمرونة وتعتمد على فرق عمل مكونة من عمال متخصصين. كما تتميز هذه التنظيمات بقدرتها على التعلم المستمر وبناء المعرفة؛[3]

---

[1] عبد الكريم عشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010، ص ص 17-18.

[2] فداء حامد، **الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 193.

[3] عبد الباسط بن عبيد، **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص13.

وعليه يمكن تلخيص خصائص الإدارة الإلكترونية في:[1]

- **زيادة الإتقان:** تمثل الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي نقطة تحول حاسمة في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وذلك من خلال السرعة في معالجة الطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات؛
- **تخفيض التكاليف:** إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتهاج نموذج المنظمات الإلكترونية بعد ذلك سيوفر مالية ضخمة؛
- **تبسيط الإجراءات:** أمام الحاجة إلى التحديث والتطوير الإداري، تعمل جل الإدارات على إدخال المعلومات بما يخدم مصالحها، وتحرص على الاستخدام الأمثل للقدرات والإمكانات لتلبية متطلبات واحتياجات المواطنين بشكل مبسط وسريع؛
- **تحقيق الشفافية:** فالإدارة الإلكترونية يمكنها أن تحقق درجة عالية من الشفافية في القرارات الإدارية من خلال إشراك المواطنين في صياغة القرارات، وبالتالي تمكينهم من التفاعل مع الإدارة من خلال إبداء آرائهم، وتقديم مقترحاتهم، وطرح استفساراتهم، وهو ما يجب على الإدارة أن تأخذه بعين الاعتبار إذا أرادت مواكبة مصالح المواطنين وتطلعاتهم.

2. مبادئ الإدارة الالكترونية

تقوم الإدارة الإلكترونية على مبادئ وأسس يمكن استخلاصها من مجموع التعاريف المقدمة السابقة وغيرها، ويمكن حصرها في المبادئ الآتية:

---

[1] عبد القادر بوبكر، **تدريب الموارد البشرية في ظل الإدارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2023، ص 24.

- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة؛
- **التركيز على النتائج:** فالإدارة الإلكترونية تبرمج وفق خطة ترسمها الإدارة وتسيّر بدقة عالية، تراعي فيها العوامل الثلاث في أي خدمة عمومية وهي الديمومة والسرعة وقلة التكلفة، وهذا ما أصبحت تتعامل به الإدارة الإلكترونية الحديثة، فيستطيع كل فرد في المجتمع أن يتعاطى خدمات وفق منظومة برمجية سريعة وفي أي وقت وبأقل جهد وتكلفة؛[1]
- **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:** فالإدارة الإلكترونية يتعامل معها أي فرد في بيته أو في الأماكن العمومية أو في أماكن العمل وغيرها وفق ما تسطره الحكومة من نوعية الخدمات للجمهور، ففي فضاء التعليم أصبح المتعلم يُعطى الدروس وهو في بيته دون الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة، ويستطيع كل واحد تسديد الفواتير المختلفة من بيته وفي أي وقت، والمهم في كل ذلك تقريب الخدمة من المواطن؛
- **تخفيض التكاليف:** فكل مواطن يسعى للحصول على الخدمة مقابل تكاليف يسيرة تتماشى مع نوعية الخدمة المقدمة، وتركز الحكومة على تقديم خدمات عمومية ذي جودة عالية وبتكاليف

[1] لامية طالة، **الإدارة الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020، ص 192.

لا تثقل كاهل المواطن، فعندما يقوم المواطن باقتناء الخدمة من بيته فهو يقلل الوقت والجهد وبالنتيجة التقليل من التكلفة؛

- **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس؛
- **تقليص الإجراءات الإدارية:** فمع توفر المعلومات بشكلها الرقمي تتقلص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدويا، وزيادة دقة البيانات فالثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة وسيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإدخال اليدوي.[1]

ثالثا: أهداف الإدارة الالكترونية

يمكن أن نخلص إلى أن الإدارة الإلكترونية تسعى الى القيام بعدة خدمات في إطار تعاملهم مع العميل أهمها:[2]

- تبسيط الإجراءات وتقليل كلفتها وإعطاء خدمة أكثر جودة؛
- اختصار الوقت تنفيذ انجاز المعاملات الإدارية بدون أن يضطر العملاء من الانتقال الى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات؛
- الدقة والموضوعية في العمليات المنجزة؛

---

[1] لامية طالة، **المرجع نفسه**، ص 192.

[2] وليد درويش، **رقمنة الإدارة العمومية-الواقع، الأفاق، التحديات**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2023، ص90.

- تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسات الأخرى داخل وخارج بلد المؤسسة؛
- الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عبر الشبكات الداخلية وشبكة الانترنت مما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة؛
- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين حيث تكون متاحة للجميع؛
- التقليص من الإجراءات البيروقراطية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن في مختلف المجالات، والمساهمة في تجسيد العدالة الاجتماعية، وكذا تقريب الإدارة من المواطن.

رابعا: دواعي التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها

جاء التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية استجابةً للتغيرات التكنولوجية المتسارعة والحاجة إلى تحديث أساليب التسيير العمومي بما يواكب متطلبات العصر الرقمي. ويستدعي هذا التحول توفير بنية تحتية رقمية متطورة، وتأهيل الموارد البشرية، وضمان الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لتبني التحول الرقمي بفعالية واستدامة.

1.دواعي التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية

هناك الكثير من الأسباب التي جعلت كثيرا من الدول والمنظمات تسارع في تطبيق الإدارة الإلكترونية ضمن نسق أعمالها، ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في التحول نحو الإدارة الإلكترونية ما يلي:[1]

- التقدم التكنولوجي المتسارع والثورة المعرفية المرتبطة به؛

[1] حمزة بن عروس، **تطبيقات الإدارة الالكترونية في النظام الضريبي – دراسة حالة بعض الدول مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2022، ص 33.

- توجيهات العولمة وترابط المجتمعات الإنسانية؛
- الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، فانتشار مفهوم وأساليب الإدارة الإلكترونية وتطبيقه في كثير من المنظمات والمجتمعات يحتم على كل دولة اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية؛
- استخدام الكثير من المؤسسات الحكومية أساليب عمل قديمة وتقليدية يترتب عليه تعقيد أداء الأعمال والصعوبة في إنجازها؛
- زيادة وعي المواطنين نتيجة تحسين المستوى التعليمي والمعيشي؛
- معاناة المنظمات غير الربحية من مشكلات مشتركة مثل: تناقص الدعم المادي وترهل هياكلها التطبيقية، وارتفاع التكاليف التشغيلية بسبب اتساع الرقعة الجغرافية إلى تقدم خدماتها إليها؛
- الانترنت كشبكة عالمية جعلت العالم قرية صغيرة متجانسة؛
- العولمة حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي نحو المستويات العالمية للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية، ولإرضاء المواطنين من ناحية أخرى.

2.متطلبات الإدارة الالكترونية

إن الانتقال للإدارة الرقمية أو الالكترونية بشكل سليم يستلزم مجموعة من المتطلبات والمقومات التي من الضروري توافرها، وإلا فهذا الانتقال وإن تم الشروع فيه، لن يحقق أهدافه ولن

يتحقق له الدوام والاستمرار، لذلك فإن مشروع الإدارة الالكترونية يجب أن يراعي عدّة متطلبات منها:[1]

- **البنية التحتيّة:** تتطلب الإدارة الإلكترونية وجود بنية تحتية مناسبة أو حتى عالية المستوى تتضمن شبكة اتصالات وبيانات حديثة وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية قادرة على ضمان الاتصال ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى؛
- **توافر الوسائل الالكترونية اللازمة:** للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي من خلالها يمكننا التواصل معها، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهواتف الشبكية وغيرها من الأجهزة التي تتيح لنا الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلاد، وبأسعار معقولة يستطيع معظم الناس تحملها؛
- **توافر عدد معتبر من مقدمي خدمات الانترنت:** ونؤكد على أن الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل السماح لأكبر عدد ممكن من المواطنين بالتفاعل مع الحكومة الإلكترونية بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن. موعد التسليم. وبأقل تكلفة ممكنة؛
- **التدريب وبناء القدرات:** والذي يشمل تدريب جميع الموظفين على استخدام أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد البيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل من أجل الإدارة السليمة والتوجيه السليم للإدارة الإلكترونية، ويفضل أن يكون ذلك من خلال معاهد أو مراكز تدريب

[1] يوسف رجب عابد، **أثر مكونات الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 18.

متخصصة تابعة للحكومة. إضافة الى نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها بين المواطنين، بنفس الطريقة السابقة؛

- **توافر مستوى مناسب من التمويل:** بحيث يتيح التمويل للحكومة إجراء الصيانة الدورية وتدريب المديرين والموظفين، والحفاظ على مستوى عالٍ من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطورات تحدث في إطار التكنولوجيا و"الإدارة الإلكترونية" "على المستوى العالمي؛
- **توافر الإرادة السياسية:** يستوجب الانتقال نحو الإدارة الالكترونية توافر إرادة حكومية حقيقية وصارمة هدفها الأساسي إصلاح الإدارة وتطوير العمل الإداري بما يتماشى وتطورات العصر من تقريب الخدمات الإدارية للمواطن وتسهيل حصوله عليها وبجودة عالية وبتكاليف أقل؛
- **توفير البيئة القانونية المناسبة:** بطبيعة الحال فالتحول نحو رقمنة الإدارة العمومية يستوجب تشريعات ونصوص قانونية تدعم هذا التحول، حتى يمارس العمل الإداري الإلكتروني في إطار قانوني واضح، وتضفي عليها الشرعية والمصداقية وكل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية؛
- **ضمان الأمن الإلكتروني والخصوصية الإلكترونية:** على مستوى عالٍ لحماية المعلومات الوطنية والشخصية والحفاظ على السجلات الإلكترونية من العبث، والتركيز على هذه النقطة لأهميتها وخطورتها على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد؛
- **خطة تسويقية عامة شاملة لتعزيز استخدام الإدارة الإلكترونية:** ومن خلال إبراز محاسنها وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها، والمشاركة الفعالة لجميع وسائل الإعلام الوطنية المرئية والمسموعة والمكتوبة في هذه الحملة، والحرص على الجانب الدعائي وإقامة

الندوات والمؤتمرات واستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حول الموضوع لخلق مناخ شعبي قادر على توليد مفهوم الإدارة الإلكترونية والتعامل معه.[1]

بالإضافة إلى هذه العناصر، وجب توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الالكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين، كتوحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها إنشاء موقع شامل متكامل يكون بمثابة دليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في الدولة.

المطلب الثاني: الحوكمة المحلية كآلية لعصرنة المرافق العمومية الجوارية

الحوكمة المحلية من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية المحلية من الحالة التقليدية الى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من تحقيق الجودة المحلية المطلوبة وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب، خاصة أمام الأزمات الاقتصادية أين يقل فيها حجم التخصيصات والموارد المالية الكافية لدعم الجهود والبرامج التنموية للدولة والشركاء الآخرين على المستويات المحلية.

فالحوكمة المحلية تشير إلى الإطار الذي يتم من خلاله إدارة الشؤون المحلية بشكل فعال وشفاف، مع ضمان مشاركة المواطنين ومساءلة المسؤولين المحليين. تتضمن الحوكمة المحلية مجموعة من المبادئ والممارسات التي تهدف إلى تحسين أداء الحكومات المحلية وضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة.

إن مفهوم الحوكمة بصفة عامة، والحوكمة المحلية بصفة خاصة من المفاهيم شديدة الاتساع والتعدد، حيث تجد البعض يعرف المفهوم بأنه ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون

[1] يوسف رجب عابد، **مرجع سابق**، ص19.

المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أولا: تعريف الحوكمة المحلية

اختلفت التعاريف التي تناولت موضوع الحوكمة المحلية نتيجة اختلاف أفكار ووجهات نظر المفكرين والباحثين الأكاديميين في تقديم تعريف موحد للحوكمة المحلية، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها: " مجموعة العمليات التي من خلالها يتم اتخاذ قرارات ورسم السياسات العامة وتطبيقها، وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الاجتماعيين على المستوى المحلي، والتي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن المناسب لذلك والطريقة التي يتم بها تسيير الشؤون المحلية ".[1]

من خلال هذا التعريف نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يولي أهمية لدور الفواعل غير الرسمية في المشاركة في صنع القرار المحلي، والتعبير عن احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي في إطار السياسة العامة للدولة.

في حين جاء تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) للحوكمة المحلية على أنها "عملية تحسين تسيير الشأن العام المحلي عبر ضمان تقديم خدمات عادلة مستدامة من خلال مشاركة جميع فواعل الإقليم المحلي، بإدماج العديد من العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تدور بين مختلف فواعل التنمية مثل السلطات المحلية، القطاع الخاص المحلي، الجمعيات والمواطن

[1] George Lutz Wolf Linder, **"Traditional Structures in Local Governance for Local Development".Bern**, Switzerland: Mary 2004. p 16.

المحلي والتي تؤثر على المردودية والفعالية للنظام الإداري والسياسي على المستوى المحلي والجهوي ".[1]

كما عرفت الحوكمة المحلية بأنها: شراكة بين مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تقديم خدمات تتميز بالتشاركية، الشفافية والعدالة، خاضعة للمساءلة وتحقق التنمية المحلية، كما تتطلب كذلك نقل السلطة والموارد اللازمة إلى المجتمعات المحلية وتعزيز قدراتها على العمل كهيئات تشاركية حساسة ومسؤولة تجاه اهتمامات واحتياجات جميع المواطنين، وفي الوقت نفسه، فإنها معنية بالعمل على تعزيز الديمقراطية الشعبية وتمكين المواطنين ومنظماتهم المجتمعية وغير الحكومية من المساهمة كشركاء في الحكم المحلي والتنمية المحلية".[2]

تعرف الحوكمة المحلية على أنها: العملية التي توفر الخدمات المحلية إضافة إلى الحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للسكان المحليين عبر توفير البيئة المناسبة للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني الفعال وتسيير السوق المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من أجل زيادة رفاهية السكان.

كما يعتبر تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هو التعريف الأشمل للحوكمة المحلية، لتأكيده على عملية تحسين تسيير الشأن العام المحلي بعد تبني هذا الأسلوب في التسيير، كما

---

[1] بومدين مشتة، **الحوكمة المحلية – تجارب دولية**، الطبعة الأولى، دار الباحث للنشر والإشهار، الجزائر، 2023، ص 24.

[2] Georg Lutz, Wolf Linder, **"Structures traditionnelles dans la Governance locale pour le Développement local Université de Berne"**, Suisse, Mai 2004, p 19.

أشار إلى إشراك جميع الأطراف وسماها "بفواعل التنمية" وهي: السلطات المحلية التي تمثل الدولة القطاع الخاص المحلي، الجمعيات والمواطن المحلي.[1]

ما يمكن التوصل إليه خلال ما سبق أن الحوكمة المحلية هي مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية والتي تندرج ضمن احترام القانون وتعزيز المساءلة والشفافية لمصلحة عموم الناس في المجتمع المحلي وهي بذلك تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين الاعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثانيا: مبادئ الحوكمة المحلية

بتعدد التعاريف التي تناولت مصطلح الحوكمة المحلية تعددت كذلك مبادئها وهذا ما تم تداوله في الوثائق الدولية كوثائق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من العناصر يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- **الشفافية:** وتعني إتاحة المعلومات وتبسيط إجراءات الحصول عليها لجميع المواطنين المحليين وزيادة الشفافية ينعكس إيجابا على زيادة المشاركة، ويبسط إجراءات عملية المساءلة؛
- **المساءلة:** تشير إلى ضرورة تحمل المسؤولين المحليين المسؤولية عن قراراتهم وأفعالهم أمام المواطنين والجهات الرقابية؛

[1] بومدين مشتة، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] رضا جنان، فريد روابح، **أثر الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2022، ص 1349.

- **المشاركة المجتمعية:** وتعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد أو جماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة؛
- **العدالة والإنصاف:** وذلك بوضع سياسات عامة ومحلية، هدفها تحسين أوضاع جميع المواطنين خصوصا الفئات المحرومة والفقيرة والهشة، مع ضمان توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع، دون تمييز؛
- **الكفاءة والفعالية:** وتعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة؛
- **الاستجابة لاحتياجات المواطنين:** والتي تعني سعي أصحاب القرار من خلال الأجهزة المحلية على الاستجابة لمطالب المواطنين المحليين، خصوصا مطالب الفئات الهشة في المناطق النائية والمعزولة؛
- **اللامركزية:** تفويض السلطات والموارد من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية لتمكينها من اتخاذ قرارات أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع المحلي؛[1]
- **الرؤية الاستراتيجية:** ويقصد بها ضرورة تمتع صانعي القرار والمواطنين المحليين برؤية بعيدة المدى للتنمية المحلية وذلك يتطلب معرفة الإمكانيات الحالية، والعقبات الممكنة وما يمكن الوصول إليه في المديين المتوسط والبعيد.

[1] رضا جنان، فريد روابح، **مرجع نفسه**، ص1350.

هذه المبادئ تشكل الإطار العام للحوكمة المحلية الفعالة، وتساعد في تحقيق إدارة محلية ناجعة ومرنة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتعزز التنمية المستدامة

الشكل رقم 6: مبادئ الحوكمة المحلية



المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا: أهمية الحوكمة المحلية

من خلال التعاريف السابقة لمصطلح الحوكمة المحلية نجد أنها استراتيجية فعالة لها أهمية بالغة تتمحور هذه الأهمية في:

- من خلال الحوكمة المحلية الفعالة، يمكن تحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل، مما ينعكس إيجابًا على حياة المواطنين؛

- الحوكمة المحلية تعزز الشفافية في إدارة الموارد العامة وتضمن مساءلة المسؤولين المحليين، مما يقلل من الفساد ويزيد من فعالية الإدارة المحلية؛[1]
- الحوكمة المحلية تدعم عملية اللامركزية، مما يسمح للحكومات المحلية باتخاذ قرارات أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع المحلي؛
- الحوكمة المحلية تشجع المواطنين على المشاركة في صنع القرارات المحلية، مما يعزز الديمقراطية المحلية ويزيد من ثقة المواطنين في الحكومة المحلية؛
- الحوكمة المحلية تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال وضمان مشاركة جميع الفئات المجتمعية في عملية التنمية.[2]

رابعا: فواعل الحوكمة المحلية

الحوكمة المحلية تقتضي وجود فواعل رسمية وغير رسمية تتمثل فيما يلي:[3]

- **دولة فاعلة القدرة:** فحتى تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة، لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة، التمثيل ووضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها وتغطية الاحتياجات المادية بما يكفل تحقيق الاحتياجات الشعبية؛

[1] World Bank:**"Local Governance: A Framework for Capacity Building"**, World Bank Publications, Washington ,2000, p10

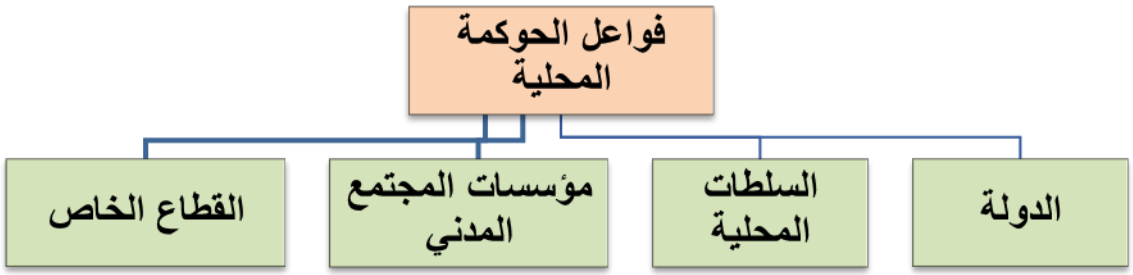
[2] United **Nation :"Decentralization and Local Governance, A Global Perspective"**, United Nations Publications, New York, 2005, p p :14-16

[3] رضا جنان، فريد روابح، **مرجع سابق**، ص 1351.

- **سلطات محلية مؤهلة:** لابد أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين ويكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية، التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الاستحقاقات الانتخابية؛
- **مجتمع مدني شريك:** لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين، ينبغي وجود اتصال دائم بين الطرفين مما يعني ضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال قادر على توحيد الآراء والتعبير عنها؛
- **قطاع خاص تنافسي:** يجب أن يكون مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، عن طريق الهيكلة والتنظيم الجيد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.

يمكن تلخيص فواعل الحوكمة المحلية في الشكل التالي:

الشكل رقم 7: فواعل الحوكمة المحلية



المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كركيزة لعصرنة المرافق العمومية

يعد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفهوما حديثا، وقد برز أكثر خلال سنوات التسعينات. ويشير بعض الخبراء الاقتصاديين على أن هذه الشراكة هي عبارة عن آلية لتأسيس أو إنشاء مناطق حضرية أو تقديم مجموعة من الخدمات عن طريق العمل والتعاون المشترك بين القطاع العمومي والخصوصي من أجل تحسين مستوى المعيشة عبر توفير فرص الشغل وانتاج السلع وتقديم الخدمات، فضلا عن بناء البنيات التحتية والمناطق الحضرية على المدى الطويل. وتشمل الشراكات جملة من المحاور تتضمن الأهداف والمدد الزمنية والمشاركين وهيكل الشراكة علاوة على الإطار القانوني بما في ذلك العقود والاتفاقيات، مع ضرورة تحديد تاريخ بداية التنفيذ ومحل أو مكان إقامة المشروع ومصادر الموارد والمراحل وعمليات التنفيذ.[1]

أولا: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يختلف مفهوم الشراكة أو المشروعات المشتركة باختلاف القطاعات والأهداف للمؤسسات المعنية بالتعاون وكذا لارتباطه بخصوصيات كل تجربة على حدة، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة نذكر منها:

حسب صندوق النقد الدولي: يشير مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية وغالبا

[1] ياسر الصافي، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 16، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2023، ص 272.

ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات الإنارة والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء.[1]

في حين يتبنى البنك الدولي وجهة نظر أوسع في تعريف مفهوم الشراكة، حيث تعرف بأنها عقد طويل الأجل بين طرف خاص ووكالة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والإدارة. كذلك يمكن أن يشير مفهوم الشراكة إلى الترتيبات، عادة على المدى المتوسط إلى الطويل بين القطاعين العام والخاص التي يتم بموجبها تقديم بعض الخدمات التي تقع ضمن مسؤوليات القطاع العام من قبل القطاع الخاص، مع اتفاق واضح على الأهداف المشتركة لتقديم الخدمات العامة.[2]

أما الأمم المتحدة فتعرف الشراكة بأنها: التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين.[3]

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E): الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو شركاء متعددين من القطاع

---

[1] محمد أشرف خليل حمدونة، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص47.

[2] أحمد أبوبكر بدوي، طارق عبد القادر إسماعيل، **أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية** صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص ص 2-3.

[3] محمد محمد مسعد الشامي، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24، العدد01، جامعة بورسعيد، مصر، 2023، ص 50.

الخاص، يقوم بموجبها شركاء القطاع الخاص بتوفير خدمات للقطاع العام بحيث ترتبط أهداف مردوديتهم بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك الخاص.[1]

الشراكة بين القطاعيين العام والخاص هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة. ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة، والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى".[2]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أوجه التعاون والتفاعل بين القطاعين فيما يخص توظيف إمكانياتهما البشرية، المالية، الإدارية والتكنولوجية على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمساءلة والمسؤولية المشتركة، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات المدى البعيد والتي تهم أكبر عدد من أفراد المجتمع بغية مواكبة التطورات الحاصلة بفعالية وأكثر تنافسية.

ويبقى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مرتبط بعدة أبعاد اقتصادية، اجتماعية قانونية، إدارية، تنظيمية وتعاونية إلى حد التداخل مع مفهوم الخوصصة الذي ينطوي على نقل الملكية من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، في الوقت الذي يحتفظ القطاع العام بملكية المشروع في حالة الشراكة بين القطاع العام والخاص في غالب الأحيان.

---

[1] – حسين بلفوضيل، **دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد02، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022، ص 51.

[2] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص، الإطار النظري والتطبيقي العملي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 24.

ثانيا: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هناك عدة مبادئ يجب توافرها بين الشركاء لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وهي:[1]

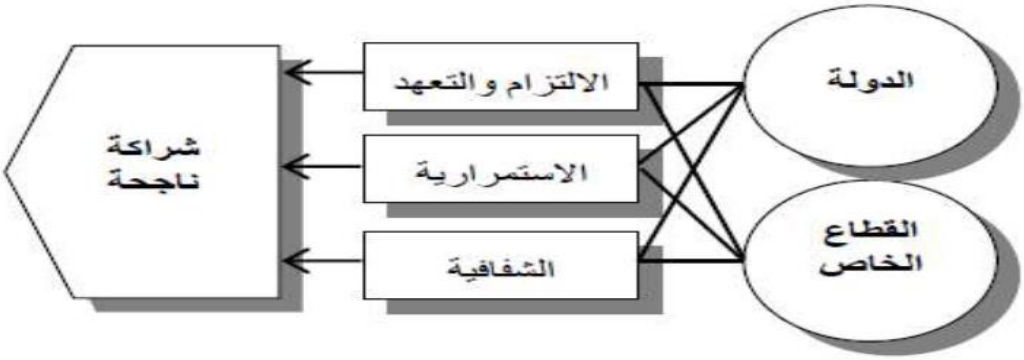
- **الالتزام والتعهد:** وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل؛
- **الاستمرارية:** غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدى بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، آما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة؛
- **الشفافية:** وتعنى التنسيق بين الشراكة من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها الشريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

ويمكن توضيح مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الشكل التالي :

---

[1] محمد براق، عبد الحميد فيجل، **عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد05، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018 ص ص 4 – 5.

الشكل رقم 8: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص



المصدر: محمد براق، عبد الحميد فيجل، مرجع سابق، ص5.

ثالثا: مبررات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هناك العديد من الأسباب تقف وراء تبني أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص كنقص الموارد المالية لدى الدولة لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبنى التحتية، والطلب على المرافق العمومية والخدمات العامة من المواطنين، بالإضافة إلى متطلبات التحول نحول اقتصاد السوق التي أدت إلى الاهتمام أكثر بمشاريع الشراكة للاستثمار في برامج البنى التحتية. ويمكن حصر اللجوء إلى أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول إلى ما يلي:[1]

- ضعف الموارد المالية وعدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة؛
- نقص كفاءة التسيير ومهارة الموارد البشرية لدى مؤسسات القطاع العام؛
- اتساع فجوة البنى التحتية وظهور قصور واضح رافق تجسيد برامج التنمية الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات؛

[1] عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم، النماذج، التطبيقات)**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2006، ص 14.

– ضغوطات المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو، وتقلص التمويل المخصص للبرامج الاجتماعية؛

– سعي الحكومات لأجل توظيف القطاع الخاص في مجالات الخدمات العامة مع استعداد البنوك لتوفير التمويل اللازم لمؤسسات القطاع الخاص.

رابعا: أهداف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن رؤية البنك الدولي بين القطاع العام والخاص تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، تسعى الحكومات من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

– توجيه إمكانيات الحكومة واهتمامها أكثر بالأولويات والتفرغ لتجسيد المشاريع الاستراتيجية وتحويل نشاطات البنى التحتية والخدمات العامة إلى القطاع الخاص؛

– إشراك الكفاءات من القطاع الخاص في الاستثمار الوطني ومساهمته في تحمل المخاطر بعيدا عن الموارد المالية المحدودة للحكومة؛

– ترشيد ميزانية الحكومة التي كانت توجه للبنى التحتية والخدمات العامة؛

– الاستفادة من إدخال التكنولوجيا عن طريق القطاع الخاص فيما يتعلق بالصيانة والتشغيل وكذا من كفاءات التأطير والتسيير؛

---

[1] السعيد دراجي، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 314.

– التخلص من عجز الميزانية العمومية والاعتماد على رأس المال الخاص وما يملكه من خبرة في إدارة المشاريع والتسليم في الآجال المحددة؛

– إشراك كل الطاقات المحلية في المسيرة التنموية لتحقيق التنمية المستدامة؛

– تقوية البنى التحتية وعصرنة المرافق العمومية مما يساعد على خلق فرص العمل وتشجيع الاستثمارات الوطنية.

كما تكمن أهمية هذا النوع من الشراكة فيما يلي:[1]

- الاستفادة من الخبرة الفنية والإدارية للقطاع الخاص وما يتميز به من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع والسرعة في تنفيذها مع دقتها وكفاءتها؛
- تقليل التكاليف المالية على موازنا ت الجهات الحكومية خلال كافة مراحل المشروع، مما يساهم في الحدّ من المخاطر التي تتحملها هذه الجهات بتطبيقها الإجراءات العادية المنصوص عليها في قوانين المناقصات والمزايدات؛
- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في تعاقدات مع الدولة في مشروعات كانت حصراً عليها وكان القطاع الخاص يتخوف من المشاركة فيها، ومن ثم الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص في خطط التنمية ومختلف مشروعات البنى التحتية.

[1] أمحمد زياد، علي خالدي، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر فرص وتحديات**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد8، العدد1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص 125.

خلاصة الفصل

يخلص هذا الفصل إلى أن المرافق العامة تشكّل الدعامة الأساسية التي تجسّد من خلالها الدولة حضورها في المجتمع، إذ تضمن تقديم الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية. غير أنّ التحولات التكنولوجية الراهنة فرضت على الإدارة العمومية تجاوز أنماط التسيير التقليدية نحو نموذج أكثر كفاءة وشفافية، قائم على الرقمنة والتسيير الذكي. وقد أبرز الفصل من خلال مباحثه الثلاثة أنّ عصرنة المرافق العمومية تمثّل مسارا استراتيجيا يهدف إلى تحسين جودة الخدمة العمومية وتسهيل علاقة المواطن بالإدارة. كما بيّن أن نجاح هذا التحول يقتضي توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية أهمها البنية التحتية الرقمية، تأهيل الكفاءات البشرية، ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع مقتضيات العصر الرقمي. وتُعدّ الإدارة الإلكترونية، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أهم الآليات الكفيلة بضمان نجاعة المرفق العمومي واستدامته. وبذلك، تؤكد الخلاصة أن التحديث الإداري لم يعد خيارا ظرفيا، بل ضرورة حتمية لتحقيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة في ظل التحول نحو الإدارة الرقمية.

الفصل الثالث

دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تمهيد:

تعدّ عصرنة المرافق العمومية مدخلا محوريا لتحديث العمل المحلي ومواكبة متطلبات التنمية المحلية المستدامة في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية المتسارعة، حيث تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي الحوكمة الرشيدة، والإدارة الإلكترونية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتسهم هذه الركائز في تحسين أنماط التسيير العمومي، رفع كفاءة الأداء المحلي، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدعم من البعد التكنولوجي.

وفي هذا الإطار، يهدف الفصل إلى تحليل العلاقة التكاملية بين عصرنة المرافق العمومية والتنمية المحلية المستدامة من خلال ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول دور الإدارة الإلكترونية في دعم التنمية المحلية المستدامة عبر التحول الرقمي، تحسين جودة الخدمات، وتقريب الإدارة من المواطن، بينما يركّز المبحث الثاني دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة وتحقيق العدالة المجالية وتحسين الأداء العمومي. أما المبحث الثالث فيعالج مساهمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بوصفها آلية لتعبئة الموارد وتسريع إنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة البعد البيئي والتكنولوجي.

المبحث الأول: دور الإدارة الإلكترونية في دعم أبعاد التنمية المحلية المستدامة

شهدت المجتمعات المحلية في العقود الأخيرة تحولات نوعية على مستوى الإدارة والخدمات العمومية، مدفوعة بالانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. في هذا السياق، لم تعد الإدارة الإلكترونية مجرد وسيلة لتبسيط الإجراءات الإدارية أو تقديم الخدمات، بل أصبحت أداة إستراتيجية تمكّن الجماعات المحلية من تحقيق تنمية مستدامة متكاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من الناحية الاقتصادية، تسهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز النشاط المحلي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، تقليص كلفة المعاملات، وزيادة الشفافية في التعاملات الحكومية. كما توفر المنصات الرقمية فرصًا للابتكار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز ظهور أسواق رقمية جديدة تساهم في بناء اقتصاد محلي معرفي ومستدام.

أما من الناحية الاجتماعية، فتعمل الإدارة الإلكترونية على تمكين المواطن وتعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال توفير قنوات تفاعلية للتواصل مع الإدارة، التعبير عن الرأي ومتابعة الملفات والشكاوى، مما يعزز العدالة المجالية ويقلص الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. كما تتيح الرقمنة تطوير رأس المال البشري عبر برامج التكوين الرقمي، ما يعزز كفاءة الأفراد والمؤسسات ويرسخ مبدأ الحكامة المحلية الذكية.

وعلى صعيد البيئة والتنمية الخضراء، تتيح الإدارة الإلكترونية تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال نظم المراقبة والتحليل الرقمية، تقليل الهدر في الطاقة والمياه، وخفض الإنبعاثات

الكربونية. كما تسهم في رفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين وتشجيعهم على تبني ممارسات مستدامة، مما يخلق توازنا بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ويضمن استدامة الموارد للأجيال المقبلة، كما تساهم في جلب التكنولوجيا المتطورة والمعرفة.

وبذلك، فإن الإدارة الإلكترونية تشكل رافعة إستراتيجية متكاملة للتنمية المحلية المستدامة، إذ تجمع بين الابتكار التكنولوجي، التخطيط الاستراتيجي، الحكامة الرشيدة، والمشاركة المجتمعية لتكون أداة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: الإدارة الالكترونية كرافعة للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة

أصبحت الإدارة الإلكترونية إحدى أهم الآليات الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، لما توفره من أدوات رقمية تمكن الجماعات المحلية من إدارة مواردها بكفاءة أكبر وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين مناخ الاستثمار، ورفع مستوى الشفافية في المعاملات العمومية. فبفضل إدماج التقنيات الرقمية في تسيير الشأن العام لم تعد الإدارة مجرد جهاز بيروقراطي لتقديم الخدمات، بل تحوّلت إلى فاعل اقتصادي وتنموي قادر على تحفيز النشاط المحلي وخلق القيمة المضافة.

الإدارة الإلكترونية في جوهرها تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تصميم وتنظيم وتقديم الخدمات العمومية على نحو أكثر فعالية، دون الحاجة إلى التفاعل المادي المباشر بين المواطن والإدارة. هذا التحول الرقمي يؤدي إلى تقليص الكلفة الاقتصادية لتسيير الشأن المحلي عبر تقليل الهدر الزمني والمالي، وتوجيه الموارد البشرية نحو مهام أكثر إنتاجية. كما يسهم

في تحقيق العدالة المجالية من خلال تمكين المواطنين في المناطق النائية من الحصول على نفس الخدمات التي يتمتع بها سكان المدن الكبرى، مما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص التنموية بين الجهات.

أولا: الدور الاقتصادي المباشر للإدارة الإلكترونية

تُعد الإدارة الإلكترونية أداة إستراتيجية لتحفيز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي. فبتحسين الخدمات العمومية، تسهّل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، مثل استخراج الرخص، والتصاريح، والسجلات التجارية، والوثائق الجبائية. هذه الرقمنة تقلّص من زمن معالجة الملفات وتكلفة المعاملات، ما يزيد من جاذبية البيئة المحلية للاستثمار .كما تتيح المنصات الرقمية شفافية أكبر في المعاملات العمومية، ما يقلل من مخاطر الفساد ويعزز ثقة المستثمرين في الإدارة.

ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية سنة 2014[1]، فإن رقمنة الخدمات العمومية تمكّن السلطات المحلية من تحقيق قفزة نوعية في الأداء الاقتصادي، من خلال توجيه الموارد نحو مشاريع ذات مردودية إنتاجية بدل إهدارها في الإجراءات الورقية والتسيير التقليدي. وتشير الدراسة نفسها إلى أن الرقمنة تؤدي إلى تحفيز الابتكار المحلي وخلق فرص جديدة في القطاعات الرقمية كخدمات البيانات، والأمن السيبراني، والتطبيقات الذكية في النقل والطاقة والبيئة[2].

[1] **United Nations**. United Nations E-Government Survey, **E-Government for the Future We Want. Department of Economic and Social Affairs, Division for Public Administration and Development Management".** New York: United Nations,2014, **pp. 38–41**.

[2] ليلى مطالي، آمنة زغلول، **الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018 ص ص 284-285.

يمكن للحكومات المحلية الاستفادة من الأدوات الرقمية لتحفيز النمو الاقتصادي والابتكار في مجتمعاتها. ويمكن للمنصات الرقمية دعم الشركات المحلية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى أسواق أوسع، أدوات التسويق الرقمي وقدرات التجارة الإلكترونية. علاوة على ذلك، يمكن للحكومات الاستفادة من تحليلات البيانات لفهم الاتجاهات الاقتصادية، تحديد فرص النمو وتصميم سياسات اقتصادية تدعم الاقتصادات المحلية. ومن خلال تبني الرقمنة، يمكن للحكومات المحلية تهيئة بيئة مواتية للشركات الناشئة ورواد الأعمال، مما يعزز اقتصادا ديناميكيا قائما على التكنولوجيا.[1]

ثانيا: الإدارة الإلكترونية كأداة لترشيد الإنفاق العمومي

من أبرز مخرجات التحول الرقمي في الإدارة هو ترشيد الموارد المالية وتحسين الكفاءة الاقتصادية. فالأنظمة الإلكترونية تقلل من التكاليف التشغيلية المتعلقة بالطباعة، والأرشفة، والتنقل واليد العاملة غير المنتجة. كما أن أنظمة الدفع الإلكتروني والتحصيل الرقمي تضمن رفع مستوى التحصيل الضريبي المحلي وتقليص التهرب المالي، مما يعزز المداخيل الجبائية للجماعات المحلية ويزيد من قدرتها التمويلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

وبالإضافة إلى ذلك، تُسهم الرقمنة في تحسين مراقبة الإنفاق العام من خلال نظم التتبع والمراقبة الرقمية، التي تسمح بالكشف السريع عن الانحرافات أو الاختلالات المالية، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وفق مبادئ الشفافية والمساءلة.

ثالثا: تعزيز التنافسية الاقتصادية والابتكار المحلي

الإدارة الإلكترونية ليست مجرد وسيلة لتقليص النفقات أو تسريع الخدمات، بل هي بيئة محفزة للابتكار الاقتصادي المحلي. فبفضل رقمنة الخدمات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] Pourya Salehi and al., **"Digitalization: A Game Changer for Local Governments & Communities"**, ICLEI - Local Governments for Sustainability, November 2023, Germany, p 8.

أن تتفاعل بسرعة مع الإدارة، وأن تنفذ معاملاتها إلكترونيا دون تأخير، مما يزيد من إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة. كما أن البيانات المفتوحة التي توفرها المنصات الحكومية تتيح للمستثمرين والباحثين والفاعلين الاقتصاديين تحليل المعطيات الاقتصادية المحلية واستغلالها لتطوير حلول مبتكرة في مجالات الزراعة الذكية، السياحة المستدامة، النقل الحضري والطاقة المتجددة.

وفي السياق نفسه، ساهمت تجارب دولية ناجحة مثل كوريا الجنوبية، إستونيا، والإمارات العربية المتحدة في تحويل الإدارة الإلكترونية إلى محور رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي، حيث أدت إلى زيادة نسبة الاستثمار في التكنولوجيا، وتوسيع سوق الشغل الرقمي، وتحسين ترتيب الدول في مؤشرات التنافسية العالمية.[1]

رابعا: البعد الاجتماعي والتنظيمي للإدارة الالكترونية كرافعة اقتصادية

يتكامل البعد الاجتماعي والتنظيمي للإدارة الإلكترونية مع البعد الاقتصادي في إطار مقاربة التنمية المستدامة. فالتحول الرقمي للإدارة يؤدي إلى تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة عبر تمكينه من الوصول السهل والسريع إلى الخدمات، مما يقلل من الاحتكاك المباشر ويحدّ من ممارسات الفساد والوساطة. هذه الثقة المتبادلة تخلق مناخًا اقتصاديًا صحيًا قوامه الشفافية والمساءلة.

كما أن إدماج البعد التنظيمي في العملية الرقمية (إعادة هندسة المساطر الإدارية، تبسيط الإجراءات، تدريب الموارد البشرية، وتوحيد الأنظمة المعلوماتية) يؤدي إلى رفع الكفاءة المؤسسية ويضمن التكامل بين مختلف الفاعلين المحليين (البلديات، المؤسسات الاقتصادية، والمجتمع المدني) في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

[1] مطالي ليلى، زغلول آمنة، **"المرجع نفسه"**، ص ص 284-285.

خامسا: الآثار الاقتصادية طويلة المدى

الإدارة الإلكترونية ليست مجرد إصلاح إداري ظرفي، بل هي تحول بنيوي له آثار اقتصادية بعيدة المدى. فهي تؤدي إلى بناء اقتصاد معرفي محلي قائم على الابتكار، وتحليل البيانات، وصنع القرار الذكي. كما تسهم في خلق فرص عمل رقمية مستدامة، وفي تطوير الكفاءات المحلية القادرة على المنافسة في السوق الوطنية والدولية.

ومن ثم، فإن الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية هو انتقال نحو اقتصاد محلي رقمي مستدام، يحقق النمو دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، ويضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية وفق مبادئ التنمية المستدامة التي أرستها الأمم المتحدة.[1]

المطلب الثاني: دور الإدارة الالكترونية في تفعيل التنمية الاجتماعية المحلية المستدامة

تعتبر الإدارة الإلكترونية اليوم أداة إستراتيجية محورية في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية المستدامة، إذ تتجاوز كونها مجرد تحديث تقني للعمليات الإدارية لتصبح آلية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطن. فالتحول الرقمي في الإدارة يعيد صياغة نمط التفاعل الاجتماعي ويعزّز مبدأ العدالة في الحصول على الخدمات، ويسهم في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة في التنمية.

إن الغاية الأساسية من الإدارة الإلكترونية تكمن في تحقيق التنمية البشرية، باعتبارها قاعدة الاستدامة وأحد أهم محركات التغيير الاجتماعي. فهي تُسهم في تنمية القدرات البشرية، وتعزيز

[1] **United Nations.** United Nations E-Government Survey **:" E-Government for the Future We Want. Department of Economic and Social Affairs, Division for Public Administration and Development Management".** New York: United Nations,2014, **p.76**

التمكين الاجتماعي عبر إتاحة أدوات ومصادر المعرفة والتواصل، مما يؤدي إلى تكوين مجتمع رقمي واع قادر على استخدام التكنولوجيا في خدمة الصالح العام.

أولا: تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطن

تعتبر المشاركة الفاعلة للمواطنين جوهر التنمية الاجتماعية المستدامة، والإدارة الإلكترونية توفر البيئة المثلى لذلك. فمن خلال المنصات الرقمية الحكومية، يتاح للمواطنين التعبير عن آرائهم، وتقديم اقتراحاتهم، وتتبع مراحل معالجة شكاواهم، والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار المحلي عبر قنوات رقمية مفتوحة وشفافة.

هذا الانخراط الرقمي لا يعزز فقط الثقة بين المواطن والإدارة، بل يكرّس ثقافة المشاركة المدنية ويرسّخ مبادئ الحكامة التشاركية التي تقوم على الشفافية والمساءلة والحق في المعلومة. كما يُؤدي هذا التفاعل المستمر إلى تنمية رأس المال الاجتماعي القائم على الثقة المتبادلة والتعاون الجماعي في حل المشكلات المحلية.[1]

تتضمن نماذج استخدام أساليب المشاركة الإلكترونية المجتمعية الموازنة التشاركية، مجالس المواطنين، لجان المواطنين، المجالس المجتمعية والموائد المستديرة، فالمشاركة المجتمعية لا يمكن تحقيقها من خلال الوسائل الديمقراطية فحسب، بل إنها ممكنة أيضا في توفير عملية خدمة الحكومة الإلكترونية حيث تشمل المشاركة الإلكترونية نطاقا أوسع من الأنشطة مثل صنع القرار التعاوني، المشاورات عبر الإنترنت والتعهيد الجماعي.[2]

---

[1] محديد ليلى، **"الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08 العدد 01، 2023، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص ص 379-388.

[2] Abderrahmane Benlahcene and al., "**Citizens' E-participation through E-government services: a systematic literature review"**, Cogent Social Sciences, Vol. 10, no1, 2024, pp 3-5.

ثانيا: القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري

تساهم الإدارة الإلكترونية في إعادة هندسة الإجراءات الإدارية وتقليص التدخل البشري المباشر في المعاملات، ما يُؤدي إلى تقليل فرص الفساد، والحد من المحسوبية والرشوة، وتبسيط الخدمات. فمن خلال رقمنة المعاملات وتطبيق مبدأ" المواطن أولاً"، يتم اختصار الوقت والجهد وضمان الإنصاف في المعالجة. كما تُتيح قواعد البيانات الرقمية إمكانية تتبع العمليات الإدارية مما يعزز الرقابة الداخلية ويرسّخ مبدأ الشفافية في التسيير. وبالتالي تُصبح الإدارة الإلكترونية أداة فعّالة في ترسيخ الثقة الاجتماعية بين المواطن والمؤسسات العامة، وهي الثقة التي تعتبر حجر الأساس في أي مشروع تنموي مستدام.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة والمنعقد سنة 2015 بعنوان "تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، تم دعوة الدول إلى مواصلة تطوير وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التنفيذ الفعال والكفء في مكافحة الفساد من خلال استخدام آليات الحكومة الإلكترونية، والمنصات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية، والإبلاغ عبر الهاتف المحمول، ووسائل التواصل الاجتماعي.[1]

ثالثا: تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية في النفاذ إلى الخدمات

أحد أبرز أدوار الإدارة الإلكترونية في التنمية الاجتماعية يتمثل في توسيع نطاق العدالة المجالية، من خلال توفير الخدمات للمواطنين في جميع المناطق دون تمييز.

ففي الوقت الذي كانت فيه الفجوة الجغرافية تشكّل حاجزا أمام الولوج إلى الخدمات، جاءت الإدارة الإلكترونية لتمكّن سكان المناطق الريفية والنائية من الوصول إلى المعلومات والخدمات

[1] Basel Institute on Governance, **"New perspectives in e-government and the prevention of corruption"**, Basel, Switzerland, July 2017, p 24.

الحكومية بسهولة، مثل التسجيل في برامج الدعم الاجتماعي، أو الاطلاع على فرص العمل، أو متابعة الملفات الإدارية عبر الإنترنت دون التنقل المادي.[1]

تسعى العدالة الاجتماعية في الخدمات العامة إلى ترسيخ تكافؤ الفرص من خلال تقديم خدمات فعالة وعادلة لمنع أي شخص من التخلف عن الركب بسبب عوامل لا يمكن السيطرة عليها، حيث تسهل التكنولوجيا الوصول إلى الخدمات العامة على نطاق واسع، متجاوزة الحدود الجغرافية والديموغرافية والحواجز الاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد هذا المبدأ على أهمية ضمان عدم حرمان أي شخص أو استبعاده من الخدمات الأساسية بسبب عوامل مثل الدخل أو العرق أو الجنس أو الموقع الجغرافي،[2] مما يجعل من الإدارة الإلكترونية محركا أساسيا للإنصاف الاجتماعي.

رابعا: تطوير رأس المال البشري وبناء مجتمع المعرفة

تلعب الإدارة الإلكترونية دورا محوريا في تطوير رأس المال البشري، وبناء مجتمع المعرفة من خلال تعزيز الوصول إلى المعلومات، وتحسين المهارات الرقمية، ودعم التعلم المستمر. فمن خلال توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال، تمكِّن الإدارة الإلكترونية الموظفين العموميين والمواطنين من اكتساب كفاءات جديدة، وتشجع الابتكار، وتدعم تقاسم المعرفة بين المؤسسات. كما تُسهم أنظمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية ورفع كفاءة الأداء الإداري، مما يعزز الثقة

[1] محديد ليلى، "**مرجع سابق**، ص .384

[2] Zulmasyhur Zulmasyhur, Eko Sugiyanto, **"toward equal access to public services through enhanced e-government in Semarang city"**, Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, February 2024, Vol.19, No. 1, p 93.

ويدعم التحول نحو مجتمع المعرفة الذي يعد فيه رأس المال البشري المحرك الأساسي للتنمية المستدامة.[1]

خامسا: إرساء أسس الحوكمة المحلية الذكية

تحدث الإدارة الإلكترونية نقلة نوعية في مفهوم الحكامة المحلية، إذ تعتمد على التكامل بين التكنولوجيا والمعلومة والإدارة لتحقيق فعالية أكبر في الأداء الحكومي المحلي.

من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وقواعد البيانات الموحدة، يُمكن للجماعات المحلية تحسين التخطيط العمراني، وتوزيع الموارد، ومتابعة المشاريع التنموية بدقة وشفافية.

كما تتيح هذه الأنظمة تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية لاتخاذ قرارات مستنيرة تراعي حاجات المواطنين الحقيقية، مما يعزز الطابع الاستشرافي والسياسات المبنية على الأدلة.[2]

يمكن للرقمنة أن تعزز مسارات الاستدامة على جميع مستويات الحوكمة، من الدولة إلى المجتمع، وبين قطاعات اقتصادية متعددة. ويمكن لمبادرات المدن الذكية، التي تستخدم أجهزة استشعار إنترنت الأشياء وتحليلات البيانات، أن تُحسّن استخدام الموارد، وتحسّن إدارة حركة المرور، وتعزز السلامة العامة، وتراقب المعايير البيئية. ومن خلال تسخير هذه التقنيات، يمكن للحكومات المحلية تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والمساهمة بشكل كبير في تحقيق الأهداف البيئية العالمية، مثل تقليل البصمة الكربونية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد.[3]

---

[1] OECD **, E-Government for Better Government**. Paris: OECD Publishing,2005 , p 18.

[2] محديد ليلى، "**مرجع سابق**، ص 386.

[3] Pourya Salehi and al., op.cit, p 8.

سادسا: نشر الثقافة الرقمية وبناء الوعي المجتمعي

تسهم الإدارة الإلكترونية بشكل كبير في نشر الثقافة الرقمية، وبناء الوعي المجتمعي من خلال تشجيع استخدام الوسائل الرقمية في تقديم الخدمات العمومية، وتحفيز المواطنين على التفاعل مع الإدارة عبر المنصات الإلكترونية. ومن خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات العامة، تعمل الإدارة الإلكترونية على تعزيز المعرفة الرقمية، والحد من مقاومة استخدام التكنولوجيا، وترسيخ ثقافة المشاركة والشفافية. ويساعد ذلك المواطنين على فهم حقوقهم وواجباتهم بشكل أفضل، ويعزز الثقة في المؤسسات العمومية، ويدعم بناء مجتمع واع رقميا وقادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاجتماعية.[1]

وعليه فإن الإدارة الإلكترونية ليست مجرد مشروع تقني، بل مشروع اجتماعي وتنموي متكامل يعيد صياغة علاقة المواطن بالإدارة على أسس من الثقة، والشفافية، والمشاركة، والعدالة. فهي تساهم في تمكين الأفراد، وتوسيع قاعدة المشاركة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، مما يجعلها إحدى أهم الأدوات الاستراتيجية لتفعيل التنمية الاجتماعية المحلية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثالث: بصمة الإدارة الالكترونية في التنمية المحلية الخضراء وتفعيل التكنولوجيا

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، لم يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مجرد أداة لتبسيط الإجراءات الإدارية أو تحسين كفاءة الخدمات الحكومية، بل أصبح رافعة إستراتيجية لتحقيق التنمية

[1] UNDP, **E-Government Strategy: Transforming Government and Building Society**. United Nations Development Programme,2012, p 27.

المحلية الخضراء والمستدامة. فالتحول نحو الرقمنة يتيح للجماعات المحلية إدارة مواردها الطبيعية والبشرية بفعالية أعلى، مع مراعاة التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتُسهم الإدارة الإلكترونية في هذا السياق في إعادة هندسة العمليات المحلية بما يقلل من الهدر، ويعزز الاستخدام الأمثل للموارد، ويدعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات والتحليلات الذكية.

كما توفر الإدارة الإلكترونية بنية تفاعلية للتواصل والمشاركة المجتمعية، تمكّن المواطنين من الانخراط في مراقبة المشاريع التنموية وضمان الشفافية وتعزيز المساءلة. ومن خلال رقمنة الخدمات واعتماد قواعد بيانات ذكية، تصبح التكنولوجيا أداة فاعلة للتنمية المحلية، إذ ترفع من جودة الخدمات العمومية وتدعم الانتقال نحو المدن الذكية والمجتمعات الرقمية المستدامة. وبذلك، تُترجم الإدارة الإلكترونية البعد التكنولوجي للتنمية المحلية إلى ممارسة مؤسسية قائمة على الابتكار، والكفاءة، والمواطنة الرقمية.

أولا: تحسين إدارة الموارد الطبيعية والكفاءة الإنتاجية

تتيح الإدارة الإلكترونية إمكانية إعادة هيكلة العمليات الإنتاجية والخدمية بطريقة أكثر استدامة. فمثلا، استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وأدوات إنترنت الأشياء (LOT) يسمح برصد حالة الموارد المائية، الغطاء النباتي، وجودة الهواء، وتوزيع الطاقة بكفاءة عالية. هذه البيانات الدقيقة تمكن صانعي القرار من تخطيط استخدام الموارد بشكل عقلاني، وتقليل الهدر في الطاقة والمياه والمواد الطبيعية، بما يحد من الضغط البيئي على النظام الإيكولوجي المحلي.[1]

[1] محمد نور الدين بن قراش، **التحول الرقمي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، سيدي بلعباس، الجزائر، 2024، ص 516.

ثانيا: الحد من الإنبعاثات الكربونية والنفايات

تعمل الإدارة الإلكترونية على تقليل الاعتماد على الأوراق والمستندات التقليدية، ما يقلل من استهلاك الأشجار ويحد من تراكم النفايات الورقية. كما تقلل الخدمات الرقمية من الحاجة إلى التنقلات المادية للمواطنين والموظفين، مما يساهم بشكل مباشر في خفض استهلاك الوقود وانبعاثات الغازات الدفيئة، ويخفض البصمة الكربونية للنشاط الإداري المحلي. هذه الممارسات تعد من الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الخضراء، خصوصاً في المدن والمناطق الحضرية التي تشهد كثافة سكانية عالية.[1]

ثالثا: تعزيز المراقبة البيئية والاستجابة الاستباقية

تعزز الإدارة الإلكترونية الحوكمة البيئية وتدعم العدالة المجالية من خلال توفير بيانات بيئية شفافة وموثوقة ومفصلة مجاليًا، بما يسمح باتخاذ قرارات شاملة وعادلة. ومن خلال أنظمة المراقبة الرقمية ومنصات البيانات المفتوحة، تتمكن السلطات العمومية من ضمان التوزيع العادل للخدمات البيئية، وتحديد المناطق الأكثر هشاشة بيئيا، وتصميم استجابات استباقية تراعي الخصوصيات المحلية. كما يُسهم هذا النهج الرقمي في تعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية وتحسين التنسيق المؤسسي، مما يقلل الفوارق المجالية ويضمن استفادة جميع الأقاليم على قدم المساواة من سياسات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[2]

---

[1] محمد نور الدين بن قراش، "**المرجع نفسه**"، ص 516.

[2] UNEP**, Environmental Governance for Sustainable Development**. United Nations Environment Programme, 2019, p. 31

رابعا: رفع مستوى الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية

تساهم المنصات الإلكترونية في رفع مستوى الوعي البيئي وتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات البيئية والتفاعل مع السلطات العمومية عبر المنصات الرقمية. وتتيح البوابات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية للمجتمعات المحلية متابعة البرامج البيئية، والتبليغ عن المخالفات البيئية، والمشاركة في المبادرات البيئية المحلية. مما يساعد على تعزيز الشفافية وترسيخ السلوك البيئي المسؤول، ودعم الحوكمة البيئية التشاركية، خاصة على المستوى المحلي. كما تُسهم الإدارة الإلكترونية في بناء مجتمع واع بيئيا وتعزيز جهود التنمية المحلية المستدامة من خلال تمكين المواطنين بوسائل الاتصال والمعلومة.[1]

خامسا: دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع البيئة

تُسهم الإدارة الإلكترونية في دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال دعم السياسات العمومية المتكاملة الهادفة إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة. إذ تُمكِّن أدوات الحوكمة الرقمية السلطات العمومية من متابعة المشاريع التنموية، وتحسين تسيير الموارد الطبيعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي عبر تقديم خدمات عمومية شفافة وفعّالة. كما يُسهم تبادل البيانات بين المستويات المركزية والمحلية في تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، لا سيما في مواجهة التحديات المرتبطة بالفوارق المجالية، والبطالة،

[1] UNDP, **Environmental Governance and Sustainable Development**. United Nations Development Programme,2020, p 41.

وندرة المياه والتدهور البيئي. ويعزز هذا النهج المتكامل استراتيجيات التنمية المستدامة ويدعم حوكمة شاملة ومسؤولة بيئيًا.[1]

سادسا: تعزيز المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

عند تبني المؤسسات المحلية للإدارة الإلكترونية بشكل مباشر، يتم تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة. فالمؤسسات التي تعتمد على الرقمنة في عملياتها يمكنها مراقبة أثرها البيئي، الالتزام بمعايير الاستدامة، وإشراك المواطنين في متابعة المشاريع التنموية، مما يسهم في حماية المحيط البيئي وضمان استمرارية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.[2]

وعليه: تمثل الإدارة الإلكترونية أداة إستراتيجية للتنمية المحلية الخضراء، حيث تجمع بين الابتكار التكنولوجي، التخطيط الاستراتيجي، والحوكمة البيئية الشاملة. فهي تعزز من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، تقلل من الأثر السلبي للأنشطة البشرية، وتدعم مشاركة المجتمع المحلي في حماية البيئة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ويضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

سابعا: إسهام الإدارة الإلكترونية في البعد التكنولوجي للتنمية المحلية المستدامة

تعدّ الإدارة الإلكترونية أحد أهم المحركات التكنولوجية المعاصرة التي تعيد تشكيل بنية العمل الإداري المحلي، إذ تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كوسيلة إستراتيجية لتحسين أداء المؤسسات العمومية، وتطوير الخدمات المحلية بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة. لقد مكّن هذا التحول الرقمي من تجاوز الحواجز التنظيمية والإدارية، وساهم في تسهيل

[1] UNDP, **Sustainable Development and Governance**. United Nations Development Programme,2019, p 38.

[2] محمد نور الدين بن قراش، **مرجع سابق**، ص 516.

التواصل بين مختلف القطاعات على المستويين المحلي والإقليمي. كما أدّى تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تسريع وتيرة معالجة البيانات وتبادلها، مما عزّز من فعالية اتخاذ القرار المحلي القائم على المعطيات الرقمية الدقيقة.

من منظور البعد التكنولوجي للتنمية المحلية، ساهمت الإدارة الإلكترونية في رقمنة الخدمات العامة (كالوثائق الإدارية، الضرائب المحلية، التصاريح وغيرها)، ما قلل من الهدر المادي والزماني، وساهم في استدامة الموارد. كما دعمت الإدارة الإلكترونية بناء البنية التحتية الرقمية الضرورية للتنمية (الشبكات، قواعد البيانات، المنصات الرقمية)، ورفعت من قدرات الكفاءات البشرية عبر التكوين على الأدوات الرقمية، مما عزز جاهزية الجماعات المحلية للابتكار والتكيف مع متطلبات العصر الرقمي. كذلك، أتاح الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية تعزيز الشفافية والمساءلة الرقمية، وهو ما عزز ثقة المواطن في مؤسساته، ودفع نحو مزيد من المشاركة الرقمية في صنع القرار المحلي.

إنّ الإدارة الإلكترونية، باعتبارها تجسيدا عمليا لتكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، تمثل اليوم أحد أعمدة التحول التكنولوجي في التنمية المحلية المستدامة، من خلال دعمها لثلاثة مرتكزات رئيسية :التحول الرقمي للخدمات، كفاءة الأداء المؤسسي، والمشاركة الرقمية للمواطنين، مما يجعلها أداة محورية لتحقيق التكامل بين التنمية التكنولوجية والبشرية والاقتصادية على المستوى المحلي.[1]

[1] Kadewandana, D., &Kaligis, R. A. W, **The Role of Information and Communication Technology (ICT) in E-Government: A Literature Review of Sustainable Development Aspects. Coverage**, Journal of Strategic Communication**,**. Faculty of Communication Sciences, Universities' Pancasila, 14(2), 2024**,** p 91.

المبحث الثاني: مساهمة الحوكمة المحلية في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تعتبر الحوكمة أحد المفاهيم المحورية في الفكر التنموي المعاصر، إذ أصبحت تمثل الإطار الذي تُبنى عليه كفاءة المؤسسات، وشفافية القرارات، وعدالة توزيع الموارد. ومع تصاعد التحديات الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والتكنولوجيا التي تواجه الدول، تزايد الوعي بأهمية تبني منظومات حوكمة فعّالة قادرة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمختلف أبعادها. فالحديث عن التنمية لم يعد مقتصراً على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبح يشمل تحسين نوعية الحياة، وضمان العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة للأجيال القادمة ومواكبة ركب التكنولوجيا.

لقد أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي أرست أسس الحوكمة الرشيدة من خلال سيادة القانون، المساءلة، المشاركة والشفافية استطاعت بناء مؤسسات قوية تضمن استقرارا سياسيا واقتصاديا، مما مكّنها من تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة بكفاءة أعلى. ومن ثم فإن العلاقة بين الحوكمة والتنمية المحلية المستدامة تعد علاقة تكاملية، إذ تشكل الأولى الأداة التي من خلالها يمكن بلوغ الثانية، بينما تمثل التنمية المحلية المستدامة الهدف النهائي الذي تسعى الحوكمة إلى تحقيقه.

وعليه فإن دراسة دور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة تكتسي أهمية خاصة، لأنها تسعى إلى فهم الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل مبادئ الإدارة الرشيدة إلى واقع مؤسسي وتنموي يضمن تحقيق النمو، والاستقرار، والعدالة في آن واحد.

المطلب الأول: دور الحوكمة المحلية في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي

الحوكمة المحلية ركيزة بنيوية في هندسة النمو الاقتصادي واستدامته، إذ تمثل الإطار المؤسسي الذي يُنظّم العلاقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين ضمن منطق الكفاءة والشفافية والمساءلة. فكلما ارتفعت جودة الحوكمة، تعزّزت قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات، وجذب الاستثمار، وتحقيق تخصيص أمثل للموارد.

إن الحوكمة الرشيدة لا تختزل في البعد الإداري، بل تترجم إلى آليات ملموسة ترفع من فعالية السياسات الاقتصادية، وتحدّ من الاختلالات البنيوية التي تعيق الإنتاجية والنمو. ومن ثم فإنها تمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضمان بيئة أعمال تتسم بالثقة والتوقع، وهو ما يشكّل الأساس لأي مسار تنموي مستدام.

أولا: المساءلة والشفافية كمرتكز للنمو الاقتصادي

ترتكز الحوكمة المحلية على مبدأ الشفافية والمساءلة الذي يشكل حجر الزاوية في إدارة الشأن العام. تُعد الشفافية أداة أساسية لتوفير المعلومات الدقيقة حول كيفية استخدام الموارد العامة وتمكين المواطنين من تقييم أداء الحكومة. إن غياب الشفافية يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، ويقوّض ثقة المستثمرين، ما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

من الناحية العملية، تمكّن الشفافية الأسواق من العمل بكفاءة عبر تقليل عدم اليقين (Uncertainty)، وتخفيض تكاليف المعاملات(Transaction Costs) ، وهو ما يشجع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية. أما المساءلة، فهي الضمانة التي تربط بين السلطة والمسؤولية

بحيث تخضع القرارات الاقتصادية والسياسات العامة لرقابة مؤسسية وقانونية تضمن الكفاءة والإنصاف في إدارة الموارد.[1]

ثانيا: سيادة القانون ودورها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي

تشكل سيادة القانون أحد الأعمدة الأساسية للحكم الرشيد، لما توفره من بيئة قانونية مستقرة تُعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين. يؤدي وضوح القوانين وتطبيقها بعدالة على جميع المواطنين إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، ويخلق حالة من الاستقرار المؤسسي الضروري للنشاط الاقتصادي.

إن تطبيق القوانين دون تمييز يحدّ من الاحتكار والمحسوبية، ويرسخ مبدأ المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، مما يوسع قاعدة المشاركة في النشاط الإنتاجي. كما أن استقلالية القضاء وفعاليته تمثل شرطا محوريا لضمان تنفيذ العقود، وحماية الملكية، وتثبيت ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية.[2]

ثالثا: مكافحة الفساد كشرط لتحفيز النمو الاقتصادي

يعد الفساد أحد أبرز العوائق البنيوية أمام التنمية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وإلى تراجع الإنتاجية وضعف ثقة المستثمرين. ووفقاً لدراسات فإن تقليص الفساد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

تعمل الحوكمة الرشيدة على محاربة الفساد من خلال آليات الرقابة والمساءلة المؤسسية وتوسيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، مما يسهم في تعزيز الشفافية في الإنفاق العام وإرساء

[1] Carstens, A. (2005, January 27).**"The role of transparency and accountability for economic development and social well-being".** Washington, D.C.: International Monetary Fund (IMF).
[2] Hamdan, A. M., Khamis, R., & Al-Hawaj, A. Y. **, The mediation role of public governance in the relationship between entrepreneurship and economic growth. International,** Journal al of Managerial Finance, 16(3), 2020, p 316.

ثقافة النزاهة في المؤسسات الحكومية والخاصة. كما أن إدماج المواطن في تحديد الأولويات الوطنية يعزز من رقابة المجتمع على الإدارة العامة، ويجعل سياسات التنمية أكثر استجابة للاحتياجات الفعلية.[1]

رابعا: جودة اللوائح التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال

تعتبر جودة الإطار التنظيمي من أهم المؤشرات الدالة على كفاءة الحوكمة الاقتصادية. فقد تبيّن أن اللوائح الواضحة والمتوازنة تخلق بيئة مؤسسية داعمة للابتكار والاستثمار، وتشجع روح المبادرة لدى القطاع الخاص.

إن التنظيم الإداري السليم لا يعني فقط فرض القواعد، بل بناء منظومة تشريعية مرنة تُحفز ريادة الأعمال وتقلص العقبات البيروقراطية. فالإفراط في التنظيم أو غموضه يؤدي إلى تشويه الأسواق وإضعاف القدرة التنافسية، في حين أن اللوائح الجيدة تحمي المستهلك والمستثمر في آن واحد. من ثمّ، تُسهم هذه اللوائح في رفع كفاءة الأسواق وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي.[2]

خامسا: فاعلية الحكومة وإدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة

تعكس فاعلية الحكومة قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات العامة بكفاءة، وتنسيق العمل بين مؤسسات الدولة، إن الحكومات الفعّالة تضمن حسن توظيف الموارد المالية والبشرية، وتقلل من الهدر والإنفاق غير المنتج.

---

[1] Kaufmann, D., Kraay, A., &Mastruzzi, M. (2009**). "Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008 (Policy Research Working Paper No. 4978)."** Washington, D.C.: The World Bank. pp. 19–28.

[2] Kaufmann, D., & Kraay, A.. **"Growth without Governance (Policy Research Working Paper No. 2928").** Washington, DC: World Bank.Economía, 3(1), 2002, p 217.

تؤدي الفاعلية المؤسسية إلى تعزيز قدرة الدولة على التنبؤ بالأزمات الاقتصادية واحتوائها بسرعة، ما يسهم في الحفاظ على الاستقرار الكلي. كما أن قدرة الحكومة على تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية (في مجالات الصحة، التعليم، والبنية التحتية) تنعكس مباشرة على تحسين الإنتاجية الكلية ورفع مستويات المعيشة.[1]

سادسا: المساواة والشمولية كرافعة للنمو المستدام

يمثل الإنصاف والشمول الاجتماعي أحد أهم أبعاد الحوكمة الرشيدة في الاقتصاد المعاصر. فالنمو لا يكون فعالا إلا إذا كان شاملا يضمن لجميع الفئات الاجتماعية فرصا متكافئة للمشاركة في النشاط الاقتصادي. وقد بينت الدراسات أن المساواة في تطبيق القانون وتكافؤ الفرص في سوق العمل يعززان من التماسك الاجتماعي، ويؤديان إلى توزيع أكثر عدلا لثمار التنمية، من ثمّ فإن الحوكمة القائمة على الشمولية تمكّن من تحويل النمو الكمي إلى تنمية نوعية ترتكز على العدالة والاستقرار، والإنتاجية العالية، مما يجعل الاقتصاد أكثر مقاومة للصدمات وأكثر قدرة على الاستمرار.[2]

وعليه يمكن القول أن هذه الآليات المتداخلة من الشفافية والمساءلة إلى الشمولية والمساواة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تتكامل لتُنتج منظومة متماسكة من الاستقرار المؤسسي والتنمية الاقتصادية. فالحوكمة الجيدة ليست مجرد إطار إداري، بل منظومة قيمية وتنظيمية تُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد على أسس من الثقة، والمساءلة، والفعالية. وعليه،

[1] Al-Naser, M., & Hamdan, A..**"The impact of public governance on economic growth: Evidence from Gulf Cooperation Council countries."** Economics & Sociology **,** 14(2), 2021, p p 85.

[2] Al Sahaf, M., & Al Tahoo, Lm, **Examining the key success factors for startups in the Kingdom of Bahrainm,** International Journal of Business Ethics and Governance**,** 4(2),2021, 11.

يمكن القول إن جودة الحوكمة تشكل الشرط البنيوي الأهم للنمو الاقتصادي المستدام في الاقتصادات المعاصرة، لاسيما في الدول الساعية إلى التحول نحو نماذج تنموية أكثر عدلا واستقرارا.

المطلب الثاني: الحوكمة المحلية كمدخل لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية

تمثل الحوكمة الرشيدة اليوم أحد المفاهيم المحورية في إصلاح المرفق العمومي وتوجيهه نحو التنمية الاجتماعية المستدامة .فهي ليست مجرد آلية تقنية، بل نسق من القيم والمبادئ يقوم على الشفافية، المساءلة، المشاركة، الفعالية، احترام القانون واللامركزية لضمان إدارة أكثر عدلا وانفتاحا للموارد العمومية.

لقد جاء الاهتمام بالحوكمة المحلية نتيجة الأزمات المتكررة في الأداء العام وتراجع الثقة بين المواطن والإدارة، ما استدعى تبني مقاربات جديدة لتسيير الشأن العام ترتكز على إشراك المجتمع المحلي وتحقيق العدالة والمساواة في الخدمات العمومية.

وتعمل الشفافية على ترسيخ الثقة ومحاربة الفساد، بينما تضمن المساءلة توجيه الأداء نحو المصلحة العامة. وتمثل المشاركة انخراط المواطن في التنمية، وتُجسد الفعالية والكفاءة حسن توظيف الموارد لتحقيق العدالة، في حين يضمن الامتثال للقانون المساواة أمام المرفق العمومي، وتُقرب اللامركزية القرار من المواطن.

إنّ تكامل هذه الأبعاد يجعل الحوكمة ممارسة مؤسسية قادرة على إعادة بناء الثقة وتحقيق تنمية محلية عادلة ومستدامة.

أولا: الشفافية والمساءلة ركيزتان لخدمة عامة عادلة وفعّالة

تعد الشفافية من أهم مرتكزات الحوكمة الرشيدة داخل المرافق العمومية، إذ تتيح للمواطنين الاطلاع على طرق تسيير الموارد العامة وتوزيعها، مما يحدّ من الفساد ويوجه النفقات نحو الفئات الأكثر هشاشة اجتماعيا. كما تسمح الشفافية بخلق مناخ من الثقة بين الإدارة والمواطن، وهو شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساءلة الشعبية. وعندما تمارس الجماعات المحلية أعمالها في بيئة شفافة، فإن المواطنين يصبحون أكثر استعدادا للتعاون والمشاركة في التنمية، ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحقق تنمية اجتماعية مستدامة في المحليات.[1]

أما المساءلة الإدارية والمجتمعية فهي تمثل بعدا محوريا في إصلاح المرافق العمومية، إذ تضمن خضوع المسؤولين العموميين لرقابة مزدوجة من طرف السلطات العليا ومن طرف المواطنين. هذا البعد يسمح بتحقيق توازن بين السلطة والمسؤولية، ويُحفّز الأعوان العموميين على الأداء الفعّال والالتزام بالمعايير الأخلاقية. كما أنّ المساءلة تخلق بيئة حافزة لتجويد الخدمات العمومية الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...) بما يسهم في رفع نوعية الحياة وتحقيق العدالة بين المواطنين.[2]

ثانيا: المشاركة كرافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك المحلي

تعد المشاركة المجتمعية من أبرز أبعاد الحوكمة الحديثة التي تمكّن المواطن من أن يكون فاعلا لا متلقيا في إدارة الشأن العام. إشراك المواطنين في اتخاذ القرار المحلي، سواء عبر

---

[1] بن السيلت أحمد، **دور حوكمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة بلديات ولاية المسيلة** مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2025، ص ص 1156-1161.

[2] حمايتي صباح، **حوكمة المرفق العمومي كبديل أساسي لترقية الخدمة العمومية**، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2024، ص 947.

الجمعيات أو المجالس المنتخبة. يتيح تحديد الحاجات الاجتماعية بدقة، ويضمن توزيعا أكثر عدلا للموارد والخدمات. كما تُساعد المشاركة على دمج الفئات المهمشة في العملية التنموية، مما يحقق العدالة الاجتماعية من خلال توازن الفرص والتمثيل.[1]

ثالثا: الكفاءة والفعالية كضمان لاستخدام عادل ومستدام للموارد

تبرز الحوكمة الرشيدة أهمية تحقيق الفعالية في الأداء العمومي من خلال تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية. فحينما تعمل الإدارة المحلية وفق منطق الكفاءة والنتائج، توجه الإمكانات نحو البرامج ذات الأثر الاجتماعي الحقيقي مثل دعم الفئات الهشة وتحسين المرافق الأساسية. كما أنّ تحسين الكفاءة يحدّ من التفاوتات بين المناطق ويخلق نوعا من العدالة المجالية في الحصول على الخدمات، ما يجعل التنمية أكثر استدامة وعدلا.[2]

رابعا: الامتثال للقانون كإطار يضمن المساواة وحماية الحقوق

يعتبر البعد القانوني في الحوكمة ضمانة أساسية لتحقيق العدالة في المرفق العمومي. فوجود ترسانة قانونية واضحة تحدد المسؤوليات وتمنع التعسف في استعمال السلطة، يضمن معاملة المواطنين على قدم المساواة أمام المرفق العام. كما يتيح الإطار القانوني آليات الطعن والمراجعة التي تحمي حقوق الأفراد وتعزز الثقة في المؤسسات العمومية. بالتالي يصبح احترام القانون مدخلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن مسار التنمية المحلية المستدامة.[3]

---

[1] حمياتي صباح، **"المرجع نفسه"**، ص 948.

[2] حاج قاسي محمد، **مسار التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر في إطار مقاربة الحوكمة**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد 06، جامعة الوادي، الجزائر، 2023، ص 574.

[3] حمياتي صباح، **مرجع سابق**، ص 948.

خامسا: اللامركزية كآلية لتقريب القرار من المواطن

تعد اللامركزية الإدارية أحد الأبعاد الأساسية للحوكمة المحلية، إذ تتيح للوحدات المحلية اتخاذ قراراتها بما يتناسب مع خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية. هذا البعد يعزز العدالة في توزيع الموارد بين البلديات والمناطق، ويقلص الفوارق التنموية. كما أن نقل الصلاحيات المالية والإدارية إلى المستوى المحلي يخلق ديناميكية مجتمعية تُسهم في التنمية الاجتماعية المستدامة عبر إشراك المواطنين مباشرة في تحديد الأولويات.[1]

المطلب الثالث: إدماج مبادئ حوكمة المرفق العمومي في حماية الموارد الطبيعية والركب التكنولوجي

يعد إدماج مبادئ الحوكمة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية والمرافق العمومية توجها محوريا نحو تحقيق إدارة رشيدة ومستدامة. فالشفافية، والكفاءة والفعالية، والامتثال للقانون والمعايير البيئية تمثل ركائز أساسية تضمن توازنا بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. إذ تمكّن الشفافية المواطنين من متابعة كيفية استغلال الموارد الطبيعية، مما يعزز الثقة في المؤسسات ويحد من الفساد ويضمن عدالة الانتفاع بالثروات. أما الكفاءة والفعالية فهما جوهر الإدارة الحديثة، حيث تتيحان الاستخدام الأمثل للموارد بأقل تكلفة بيئية، وتحقيق نتائج ملموسة في تحسين جودة الحياة. وأخيرا يشكل الامتثال للمعايير القانونية والبيئية الإطار التنظيمي الذي يضبط سلوك الفاعلين ويضمن احترام الالتزامات الوطنية والدولية في مجال حماية البيئة.

---

[1] باسم عيد احمد شحاتة عيد، **دور الحوكمة المحلية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030 دراسة حالة على عينة من العاملين بالمجالس المحلية بمحافظة الشرقية**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 94، جامعة بورسعيد، مصر، 2025، ص 573.

في السياق التكنولوجي، تعد الحوكمة الرشيدة الإطار المؤسسي الذي يوجه تبني الابتكارات الرقمية على المستوى المحلي. فهي تضمن الشفافية والمساءلة في اختيار الحلول الرقمية، وتشجع على الابتكار من خلال سياسات التحول الرقمي المستدام، كما ترسخ بيئة تنظيمية داعمة للاستثمار التكنولوجي. وكلما ارتفع مستوى الحوكمة في المؤسسات المحلية، ازدادت قدرتها على استغلال التكنولوجيا بفعالية لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تطوير نظم ذكية لإدارة الموارد والخدمات العمومية. وبذلك، تصبح الحوكمة آلية لتمكين التحول التكنولوجي المحلي، وليس مجرد مبدأ تنظيمي إداري.

أولا: الشفافية والامتثال، ضمانات الاستدامة في استغلال الموارد الطبيعية

تعد الشفافية إحدى الركائز الأساسية في إدارة الموارد الطبيعية، إذ تتيح الاطلاع على كيفية استغلالها، والعقود المبرمة، وحجم العائدات، والجهات المستفيدة منها. فغياب الشفافية يؤدي غالبًا إلى سوء توزيع الثروة البيئية واحتكارها من قبل فئات محدودة، بينما يضمن نشر المعلومات البيئية تمكين المجتمع المدني من مراقبة الأداء والتصدي للفساد. كما تمكن الشفافية من تعزيز ثقة المواطن في المؤسسات العمومية، وترسيخ العدالة في الانتفاع بالثروات الطبيعية. فكلما كانت البيانات البيئية والإحصائيات المتعلقة باستغلال الموارد متاحة للجميع، كلما زادت فرص المشاركة الفعالة والمساءلة الشعبية.

أما الالتزام بالقانون البيئي فهو يعتبر أحد أهم ضمانات العدالة في إدارة الموارد الطبيعية، إذ يحدد الإطار القانوني مسؤوليات كل فاعل ويمنع التعسف في استغلال الثروات. كما أن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية التنوع البيولوجي) يعزز من مستوى الحماية المعيارية ويُلزم الدولة بتطبيق معايير الشفافية والمساءلة. هذا الامتثال يضمن المساواة أمام

القانون ويعزز ثقة المواطن في قدرة الدولة على حماية البيئة كحق جماعي. فكلما كانت المنظومة القانونية أكثر وضوحًا واستقلالية، كان الأداء البيئي أكثر انضباطا وعدلا.[1]

ثانيا: الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد

تعني الكفاءة حسن استخدام الموارد الطبيعية وتوظيفها بأقل تكلفة بيئية ممكنة، بينما تشير الفعالية إلى قدرة السياسات البيئية على تحقيق أهدافها الواقعية في حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة. الإدارة الكفؤة للموارد تتطلب توظيف التكنولوجيا الحديثة، والتخطيط المستند إلى الأدلة، وتقييم الأداء بانتظام لتفادي الهدر والتلوث. كما أن تحسين الكفاءة يخلق عدالة بيئية من خلال توزيع المنافع الاقتصادية بشكل متوازن بين الجهات والمناطق. بالتالي، يصبح تحقيق الكفاءة والفعالية هدفا مزدوجا، بيئيا من خلال الحفاظ على الموارد، واجتماعيا من خلال ضمان العدالة في الانتفاع بها.[2]

ثالثا: دور الحوكمة المحلية في مواكبة الركب التكنولوجي وتحريك عجلة التنمية المحلية

يشكل وجود تشريعات واضحة، وأطر تنظيمية فعّالة، ومعايير دقيقة لإدارة البيانات أحد الشروط البنيوية لتكامل الأنظمة التكنولوجية في المجال المحلي، إذ تسمح هذه المنظومة القانونية بتسريع وتيرة إدماج التكنولوجيا في الإدارة وضمان أمنها واستدامتها. وتشير الدراسات إلى أن البعد

---

[1] جعدي شريفة، هيدوب ريمة ليلى، نمر محمد الخطيب، **إسهامات حوكمة الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة القطاع النفطي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022، ص55.

[2] جعدي شريفة، هيدوب ريمة ليلى، نمر محمد الخطيب، **المرجع نفسه**، ص55.

الإداري والتقني للحوكمة يرتبط إيجابياً بتبنّي مشاريع المدن الذكية، حيث تؤدي القوانين والمعايير الموحدة إلى تحسين قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة المحلية وتقليص مخاطر الفشل التقني.

كما أن الشفافية والمساءلة تُعززان ثقة المواطنين والمؤسسات في الخدمات الرقمية، ما يزيد من معدلات استخدامها ويمنح التحول الرقمي شرعية اجتماعية ضرورية لاستدامته. ومن جهة أخرى، تسهم الحوكمة في بناء القدرات المؤسسية والبشرية، من خلال تطوير الكفاءات التقنية وتنمية الثقافة التنظيمية القائمة على الابتكار، كما بينت دراسة حول الحوكمة الذكية في المدن الإندونيسية، أن الاستثمار في تدريب الموظفين وتهيئة البنية التحتية الرقمية يُعدّ من أهم محفزات نجاح التحول التكنولوجي المحلي. بهذه الآليات المتكاملة، تصبح الحوكمة إطارا مرجعيا ينظّم التكنولوجيا ويوجهها نحو خدمة التنمية المحلية المستدامة.[1]

[1] Kamil, M., Muhammad, R., Roziqin, A., Sari, A. E., & Kismartini.. **"Implementation of Smart Governance in Indonesian Cities to Support Sustainable Development.** International Journal of Sustainable Development and Planning", 18(7), 2023, 2191.

المبحث الثالث: مساهمة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الركائز الجوهرية للتحول التنموي في السياقات المحلية المعاصرة، حيث تجاوزت وظيفتها التقليدية المتمثلة في تعبئة الموارد وتمويل المشاريع نحو أدوار أكثر شمولية تتقاطع مع أبعاد التنمية المستدامة الأربعة: الاقتصادية الاجتماعية، التكنولوجيا والبيئية .فمع تعقّد التحديات التنموية وتزايد الضغوط على الموارد العمومية، برزت هذه الشراكة كخيار استراتيجي لتجسيد رؤية الدولة التنموية على المستوى المحلي ضمن منطق يقوم على تقاسم المسؤوليات والمنافع والمخاطر بين القطاعين العام والخاص.

لقد أثبتت التجارب الحديثة أن الشراكة ليست مجرد آلية تمويلية، بل هي أداة لإعادة هندسة الحوكمة المحلية، تُسهم في تعبئة الكفاءات، وتوجيه الاستثمارات نحو أولويات المجتمع، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على العدالة الاجتماعية والبيئية. فهي، من منظور اقتصادي، تمكّن من تحريك عجلة التنمية المحلية عبر تشجيع الابتكار والإنتاجية وخلق الثروة. ومن المنظور الاجتماعي، تُعد إطارًا لتفعيل رأس المال الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي من خلال إشراك الفاعلين المحليين. أما بيئيا، فهي تمثل ضمانة لترسيخ ثقافة الاستدامة وإدماج البعد البيئي في التخطيط الاقتصادي والجهوي. بينما تكنولوجيا تسهم أكثر في تمويل بحوث التطوير وجلب التكنولوجيات الحديثة.

وبناء على ذلك، يتناول هذا المبحث تجليات هذه الشراكة من خلال معالجة أربع أبعاد سنتطرق إليها في الآتي. إن الجمع بين هذه الأبعاد الأربعة يعكس التحول نحو نموذج تنموي

تكاملي، يجعل من الشراكة رافعة استراتيجية لتوطيد أسس التنمية المحلية المستدامة، القائمة على النجاعة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي، ومواكبة ركب التكنولوجيا في إطار رؤية تتقاطع فيها المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ضمن مشروع تنموي مشترك.

المطلب الأول: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمحرّك للتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا المحلية

في عالم تتزايد فيه تعقيدات الاقتصاد وتتناقص فيه الموارد العامة، لم يعد بإمكان الدولة بمفردها أن تتحمّل أعباء التنمية المحلية بكل مكوناتها. فقد أدت التحولات في المالية العمومية وارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية إلى إعادة تعريف أدوار الفاعلين الاقتصاديين، لتبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كآلية إستراتيجية قائمة على التكامل لا التنافس، والإنتاج المشترك لا التمويل الأحادي.

حيث تتيح هذه الشراكة تعبئة رأس المال الخاص والخبرة التقنية لتشييد البنى التحتية الضرورية للتنمية، مع ضمان الدولة للإطار القانوني والمؤسسي الذي يحفظ المصلحة العامة. بذلك تتحول العلاقة إلى نموذج حكامة تنموية حديثة قوامها الكفاءة، والمساءلة، وتقاسم المخاطر والمكاسب.

لم تعد الشراكة خيارا مؤقتا لمواجهة العجز المالي، بل أصبحت رؤية تنموية طويلة المدى تهدف إلى تحفيز الاقتصاد المحلي وتعزيز الابتكار التكنولوجي. فهي تُمكّن من تطوير البنى الرقمية ونقل المعرفة إلى الإدارات المحلية، وتسريع التحول الرقمي، وخلق بيئات حاضنة للمشاريع الذكية، ما يجعلها رافعة أساسية للتنمية المحلية المستدامة في عصر التكنولوجيا.

أولا: المشاركة في إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم لها

شهد مفهوم دور الدولة في النشاط الاقتصادي تحوّلاً عميقاً عبر العقود الأخيرة. فبعد أن كانت الدولة وخاصة في المراحل الأولى من بناء الاقتصاد الوطني هي الفاعل الرئيس والمباشر في إقامة مشاريع البنية التحتية الكبرى (كالطرق، والموانئ، وشبكات الطاقة والمياه، والاتصالات) بدافع اعتبارات اقتصادية واجتماعية، بدأت المفاهيم الحديثة للحكم والتنمية الاقتصادية تتجه نحو تحرير الاقتصاد وإعادة تعريف دور الدولة باعتبارها منظمًا وشريكًا لا منفذًا وحيدًا للمشروعات. هذا التحول دفع الحكومات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إلى الانفتاح على القطاع الخاص كفاعل اقتصادي رئيس يمكنه المساهمة في تطوير وتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية. فقد أصبح من الواضح أن احتياجات التنمية، خاصة في ظل النمو السكاني المتزايد والتوسع الحضري السريع، تتجاوز القدرات التمويلية والإدارية للدولة وحدها.[1]

إلا أنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلب تمويلا ضخما يفوق في الغالب قدرات الموازنات العامة خصوصا في الدول النامية التي تعاني من عجز مالي هيكلي وضعف في تعبئة الموارد الداخلية. وهنا برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كخيار استراتيجي لتجاوز هذا الإشكال.

تتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص صيغة مبتكرة لتقاسم الأدوار والمخاطر: إذ يوفّر القطاع الخاص التمويل والخبرة الفنية والإدارة الفعالة، بينما يضمن القطاع العام البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة واستمرارية المرفق العام. وبهذا الشكل، تتحقق مصالح الطرفين؛ حيث يستفيد

[1] السيد ناهد علي حسن، **حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية(BOT)** ، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص ص 10-11.

القطاع الخاص من فرص استثمار مربحة ومستقرة، في حين تحقق الدولة هدفها في توسيع قاعدة الاستثمار في البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات العامة دون المساس بالملكية السيادية.

وتسهم هذه الشراكات في تعزيز الكفاءة الإدارية والمالية من خلال آليات التنافس والمساءلة. فدخول القطاع الخاص بخبراته التشغيلية المتقدمة يرفع جودة الخدمات ويقلل من التكاليف الزمنية والمالية لتنفيذ المشاريع، بينما تضمن الدولة من خلال العقود طويلة الأمد والمراقبة الاستراتيجية تحقيق المصلحة العامة وحماية المستخدم النهائي من الاحتكار أو سوء التسعير[1].

ثانيا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوزيع المخاطر

من منظور اقتصادي بحت، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد .إذ يجمع هذا النمط من التعاون بين حافز الربح والكفاءة التشغيلية لدى القطاع الخاص من جهة، والبعد الاجتماعي والعدالة التوزيعية التي يسعى إليها القطاع العام من جهة أخرى.

تتيح هذه المعادلة التكاملية توزيع المخاطر بين الطرفين، فالمخاطر الفنية والتجارية غالبا ما يتحملها القطاع الخاص نظرا لقدرته على إدارتها بكفاءة، بينما يحتفظ القطاع العام بدور الضامن السياسي والتنظيمي. هذا التوازن يخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويضمن استدامة المشروعات.[2]

---

[1] السيد ناهد علي حسن، **"المرجع نفسه"**، ص 11.

[2] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 31، الجزء 4، جامعة طانطا، مصر، 2016، ص ص 1735-1738.

ثالثا: استمرارية النمو الاقتصادي وتعميق التنمية المحلية

إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على تحقيق النمو الكمي المؤقت، بل تتعلق بضمان استمراريته واستدامته عبر الزمن. وتحقق الشراكة بين القطاعين هذا الهدف من خلال خلق دورة اقتصادية متكاملة[1]:

- القطاع الخاص يحقق أرباحاً يعيد استثمارها في مشاريع جديدة داخل الاقتصاد المحلي؛
- القطاع العام يستفيد من تحصيل الضرائب والرسوم وتحسين البنية التحتية بما يعزز بيئة الاستثمار؛
- المجتمع المحلي يستفيد من فرص العمل والخدمات المحسّنة وتطور الكفاءات البشرية.

وبذلك تصبح الشراكة بين القطاعين العام والخاص قاطرة للتنمية المحلية المستدامة، إذ تعزز النمو الاقتصادي، وتدعم العدالة المجالية، وتنقل المعرفة، وتوسع القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية.

رابعا: أثر الشراكة بين القطاعين على التنمية التكنولوجيا المحلية

تشكّل الشراكة أيضاً قناة فعّالة لنقل التكنولوجيا والمعرفة التنظيمية والإدارية من القطاع الخاص – وخاصة الشركات متعددة الجنسيات– إلى القطاع العام المحلي. هذا الانتقال لا يقتصر على المعدات والتقنيات فحسب، بل يشمل كذلك أنماط الإدارة الحديثة، والممارسات التشغيلية الفعّالة، وثقافة الأداء القائم على النتائج. وبمرور الوقت يؤدي هذا التفاعل إلى بناء القدرات المحلية عبر تدريب الكوادر الوطنية، وتوسيع قاعدة الكفاءات التقنية والإدارية، مما يخلق بدوره فرص عمل

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **"المرجع نفسه"**، ص 1738.

جديدة نوعيا ويعزز رأس المال البشري الوطني. وبذلك تتحول الشراكة من مجرد آلية تمويلية إلى رافعة للتنمية البشرية والمعرفية.[1]

وعليه يمكن القول:

أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية تمثل خيارا استراتيجيا لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد المحلي، عبر تمكينها من الانتقال من دور المنفذ إلى دور المنظم والمحفّز. وهي بذلك تشكل آلية متكاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، من خلال تنويع مصادر التمويل، وتحسين جودة الخدمات، ونقل المعرفة، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان استمرارية النمو على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تفعيل التنمية الاجتماعية المحلية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لم تعد التنمية الاجتماعية اليوم مجرّد بعدٍ إنساني مكمّل للنمو الاقتصادي، بل أصبحت محركا موازيا وأساسيا لاستدامته .فالتجارب الاقتصادية المقارنة أثبتت أن معدلات النمو المرتفعة لا يمكن أن تترجم إلى رفاه حقيقي دون سياسات اجتماعية فعالة تعالج قضايا التشغيل، والعدالة المجالية، والإدماج الاجتماعي. ومن هنا، تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كأداة إستراتيجية لتجسير الفجوة بين متطلبات النمو ومقتضيات العدالة الاجتماعية، عبر إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات البعد الاجتماعي المحلي كالصحة، التعليم، السكن والخدمات الجماعية الأساسية.

[1] يحي بدراوي، بشير عبد العالي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 04 العدد 02، جامعة الأغواط، 2021، ص ص 119-120.

من منظور اقتصادي واقعي، تعتبر الشراكة أحد المسارات الذكية لإعادة توزيع أدوار الفاعلين داخل الاقتصاد المحلي، فالقطاع العام يحتفظ بوظيفته الاجتماعية والإشرافية، بينما يعبّئ القطاع الخاص قدراته التمويلية والتنظيمية والإبداعية لخدمة أهداف التنمية البشرية. هذا التكامل يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع من منطق "الإنفاق الاجتماعي" إلى منطق "الاستثمار الاجتماعي المنتج"، أي تحويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي إلى منصّات اقتصادية تولّد فرص عمل وتخلق قيمة مضافة محلية مستدامة.

إن تفعيل التنمية الاجتماعية من خلال الشراكة لا يعني خصخصة المجال الاجتماعي، بل إدخال منطق الكفاءة والمردودية إلى الحقل الاجتماعي، من خلال بناء مرافق عمومية عالية الجودة بإدارة حديثة، وتمويل مستدام، وخدمات موجهة للفئات الأكثر هشاشة.

ومن هذا المنظور، لا تقاس فعالية الشراكة فقط بقدرتها على تعبئة التمويل، بل أيضا بمدى مساهمتها في تحسين نوعية الحياة، وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وبذلك، تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد أعمدة المقاربة التنموية الحديثة التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع، وتجعل من التنمية الاجتماعية نتاجاً للتفاعل بين كفاءة السوق وعدالة الدولة.

أولا: الشراكة كآلية لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والربحية الخاصة

يعدّ تحقيق التوازن بين أهداف القطاع العام ذات الطابع الاجتماعي وأهداف القطاع الخاص ذات الطابع الربحي من الركائز الجوهرية لبناء دولة المؤسسات الحديثة. فنجاح أي نموذج تنموي يعتمد على مدى قدرة الدولة على إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مسار التنمية ضمن مقاربة تشاركية تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة.

لقد أظهرت التجارب الاقتصادية المقارنة أنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تعد خيارا ثانويا، بل أصبحت ضرورة إستراتيجية لبلوغ التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والاقتصادي معاً. فالدولة، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد التحديات الاجتماعية، لم تعد قادرة وحدها على تلبية احتياجات السكان أو تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية.

من هنا، ظهرت الحاجة إلى نموذج شراكة يقوم على توزيع الأدوار والمخاطر، بحيث يحتفظ القطاع العام بدوره التنظيمي والرقابي، بينما يساهم القطاع الخاص بمرونته التمويلية والإدارية والتقنية في تنفيذ المشاريع الاجتماعية.

إنّ هذه الصيغة التعاونية تمثل أداة فعالة لتحقيق التوازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهو ما يمكّن من بناء دولة مؤسسات قوية وحكامة رشيدة قادرة على تحقيق الاستدامة الاجتماعية.[1]

ثانيا: مساهمة الشراكة في معالجة الإشكاليات الاجتماعية وتعزيز الرفاه المحلي

ساهم إدماج القطاع الخاص في برامج التنمية الاجتماعية في تحويله من فاعل اقتصادي بحت إلى شريك تنموي ذي بعد اجتماعي. إذ أصبح منخرطا في معالجة قضايا جوهرية تمس حياة المواطنين اليومية، مثل التعليم، الرعاية الصحية، مكافحة الفقر والبطالة، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، أنّ الشراكة مكّنت من تعبئة موارد جديدة لتطوير الخدمات الأساسية من مدارس

[1] لدغش رحيمة، لدغش سليمة، **دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 6، العدد 2، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص75-76.

ومستشفيات ومراكز اجتماعية، بما يعزز من فرص الإدماج الاجتماعي ويحسّن نوعية الحياة في المجتمعات المحلية.

ولا تقتصر أهمية الشراكة على توفير التمويل، بل تمتد إلى نقل المعرفة والخبرة الإدارية والتكنولوجية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ما يرفع من كفاءة الأداء ويزيد من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

إنّ هذا التفاعل بين القطاعات الثلاثة العام، الخاص، والمجتمعي أفرز شكلاً جديداً من الشراكة المجتمعية المتكاملة، حيث يتم تجاوز النظرة التقليدية التي تحصر التنمية في الدولة، نحو رؤية أكثر شمولاً تجعل من القطاع الخاص شريكاً فعلياً في التنمية البشرية والاجتماعية.[1]

ثالثا: نحو نموذج تشاركي مستدام للتنمية الاجتماعية المحلية

لقد أثبتت التجارب الحديثة أنّ التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تأسيس التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين .فالشراكة ليست مجرد آلية تمويل أو تنفيذ مشاريع، بل هي منظومة قيمية وتنظيمية تستند إلى تقاسم المسؤوليات والموارد.

إنّ تفعيل هذه المقاربة يسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكا، تتوازن فيه اعتبارات السوق مع مقتضيات العدالة الاجتماعية، وتتحقق فيه الاستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين ظروف المعيشة.[2]

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **مرجع سابق**، ص 1738.

[2] لدغش رحيمة، لدغش سليمة، **مرجع السابق**، ص 76.

وبذلك تصبح الشراكة بين القطاعين العام والخاص محركا أساسيا للتنمية الاجتماعية المحلية، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقوّي النسيج المجتمعي ويدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي على المدى الطويل.

المطلب الثالث: بصمة الشراكة بين الدولة والخواص في التنمية البيئية المحلية

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبح البعد البيئي مكوّنا محوريا في معادلة التنمية لا يقل أهمية عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي. فالتنمية الحديثة لم تعد تُقاس فقط بمعدلات النمو أو حجم الاستثمارات، بل بقدرتها على الحفاظ على التوازن الإيكولوجي وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. ومن هذا المنظور، غدت البيئة رأسمالاً إنتاجياً لا يمكن الاستغناء عنه، تتقاطع فيه السياسة الاقتصادية مع الرؤية البيئية في إطار ما يعرف بـ"الاقتصاد الأخضر."

غير أنّ حماية البيئة وتمويل مشاريعها لم يعد ممكنا أن يظل حكرا على الدولة، خصوصا في ظل محدودية الميزانيات العمومية وتزايد كلفة التحول نحو الطاقات النظيفة والبنى التحتية الخضراء. وهنا برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية اقتصادية مبتكرة تجمع بين المصلحة العامة وكفاءة السوق، لتجعل من الحفاظ على البيئة مشروعا اقتصاديا مربحا ومجالا استثماريا واعدا.

لقد تحوّلت الشراكة البيئية إلى رافعة إستراتيجية تسمح للدولة بالاستفادة من قدرات القطاع الخاص في مجالات التمويل، والتكنولوجيا النظيفة، والإدارة الحديثة للمشاريع البيئية. كما تسهم هذه الشراكة في تحقيق نوع من العدالة البيئية المحلية من خلال تحسين إدارة النفايات، وتطوير

الطاقات المتجددة، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، بما يدعم جودة الحياة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية.

إنّ بصمة الشراكة بين الدولة والخواص في التنمية البيئية المحلية تتجلى اليوم في قدرتها على تحويل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية، وجعل الاستدامة محوراً للنمو بدل أن تكون قيداً عليه. إنها مقاربة جديدة تنظر إلى البيئة ليس كعبءٍ مالي أو أخلاقي، بل كفضاء استثماري يخلق الثروة ويولّد مناصب شغل ويحمي في الآن ذاته المنظومة الإيكولوجية.

أولا: تعبئة الموارد المالية والتقنية وأثرها على التنمية البيئية المحلية

تُعتبر تعبئة الموارد المالية والتقنية من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص أحد أهم محركات التنمية البيئية المحلية .إذ يساهم القطاع الخاص بإمكاناته المالية وخبراته التقنية في تمويل وتنفيذ المشاريع الصديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، ومعالجة النفايات، وتحلية المياه، وتخضير المدن.

وتسمح هذه الشراكة بتخفيف الأعباء المالية عن الدولة، وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع البيئية ذات الطابع الاستثماري، مع ضمان مراقبة الجودة البيئية وفق معايير دقيقة. هذا التكامل المالي والتقني يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، وتحقيق توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة المحلية.[1]

[1] لدغش رحيمة، لدغش سليمة، "**مرجع سابق**"، ص 77.

ثانيا: تفعيل الدور المجتمعي الإنتاجي وأثره على التنمية المستدامة

إن الشراكة البيئية لا تقتصر على التعاون المالي أو التقني، بل تتجاوز ذلك إلى تفعيل الدور المجتمعي الإنتاجي، أي إشراك مختلف الفاعلين المحليين — من مؤسسات اقتصادية ومجتمع مدني ومواطنين في عملية التنمية البيئية.

هذا الانخراط الواسع يخلق ثقافة بيئية جديدة قوامها المسؤولية المشتركة، حيث يصبح كل فاعل شريكًا في حماية الموارد لا مستهلكًا لها فقط. ومن ثم، تُسهم هذه الديناميكية في تحويل التنمية البيئية إلى مشروع جماعي مستدام، يقوم على الوعي والابتكار المحلي، ويدعم الاقتصاد الأخضر كرافعة جديدة للتنمية الشاملة.[1]

ثالثا: الحفاظ على التوازن بين الإنسان والبيئة

يعد الحفاظ على التوازن بين الإنسان والبيئة الغاية العليا لأي تنمية مستدامة. فالتنمية التي تهمل البعد البيئي تُفضي حتمًا إلى اختلالات تمس الصحة العامة، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية.

ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن للدولة أن تضع سياسات بيئية مندمجة في استراتيجيات التنمية، تراعي هذا التوازن عبر التخطيط الحضري البيئي، واستخدام الطاقات النظيفة، وتشجيع الاقتصاد الدائري[2].

هذا التوجه يعزز جودة الحياة المحلية، ويضمن بيئة نظيفة وصحية، وفي الوقت نفسه يحفز الاستثمار المستدام ويقوّي جاذبية المناطق المحلية للتنمية الاقتصادية طويلة المدى.

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **مرجع سابق**، ص1739.

[2] لدغش رحيمة، لدغش سليمة، **مرجع سابق**، ص 77.

خلاصة الفصل

في ضوء ما تمّ تناوله عبر هذا الفصل، يتبيّن أن مسار التنمية المحلية المستدامة لم يعد يرتكز على الآليات التقليدية لتسيير الشأن العام، بل أصبح قائمًا على مشروع شمولي لعصرنة الإدارة العمومية يقوم على إعادة هندسة العمل المؤسسي، وتفعيل أدوات الحوكمة الرشيدة، ودمج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن رؤية تنموية متكاملة مدعومة بالتحول الرقمي والتكنولوجي.

فالعصرنة، في مفهومها الحديث، لا تقتصر على إدخال الوسائل التقنية في العمل الإداري بل تعبّر عن تحوّل بنيوي عميق في نموذج الدولة الحديثة، يقوم على الكفاءة، الشفافية، والمساءلة ويستند إلى الابتكار التكنولوجي كرافعة لتعزيز القدرات المؤسسية والإنتاجية، وإشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والتقنيين في صياغة القرار التنموي.

لقد أضحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة إستراتيجية لإسناد جهود الدولة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يتيح تعبئة الموارد المالية والتقنية وتبادل الخبرات الرقمية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي المقابل، تمثّل الإدارة الإلكترونية أحد أبرز تجليات العصرنة المؤسسية، إذ تمكّن من ترسيخ مبادئ الحوكمة الرقمية من خلال رقمنة الإجراءات، وتسريع الأداء، وضمان الشفافية، والتتبع، وسهولة الوصول إلى المعلومة العمومية، فضلاً عن تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين عبر التفاعل الإلكتروني الفعّال.

أما الحوكمة الرشيدة، فهي الإطار الناظم الذي ينسّق هذه المكونات، ويوجّهها نحو تحقيق الاستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، من خلال ضبط العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني على أسس التعاون والمساءلة والمشاركة.

وعليه، فإن عصرنة المرفق العمومي عبر التحول التكنولوجي والحوكمة الرقمية والشراكة المؤسسية تمثّل اليوم ركيزة جوهرية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة، باعتبارها نموذجًا يقوم على الفعالية، الابتكار، والمشاركة، ويهدف إلى تحقيق توازن دائم بين النمو الاقتصادي، رفاه الإنسان، حماية البيئة، والتطور التقني المستدام.

إنها ليست مجرّد إصلاح إداري، بل تحوّل في فلسفة التنمية ذاتها، حيث تصبح العصرنة أداة لإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس الكفاءة، العدالة، والمسؤولية المشتركة في ظل ثورة تكنولوجية تُعيد تعريف مفاهيم الحكم المحلي والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الرابع

دراسة عينة من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال عينة من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة. تكمن أهمية الدراسة في تقييم كيفية تطبيق استراتيجيات العصرنة في القطاع الصحي المحلي، ومدى تأثيرها على تحسين الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة :المبحث الأول يقدم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، مع التركيز على هيكلها التنظيمي ووظائف المديريات والمكاتب ودورها في تقديم الخدمات الصحية .المبحث الثاني يعرض المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة، لتوفير بيانات دقيقة وشاملة حول تأثير العصرنة على أداء المؤسسات. أما المبحث الثالث فيركز على عرض وتحليل النتائج واختبار فرضيات البحث المتعلقة بدور العصرنة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة.

بهذا التقسيم، يقدم الفصل رؤية متكاملة تربط بين النظرية والتطبيق الميداني، وتتيح استنتاج نتائج دقيقة حول فاعلية عمليات عصرنة المرافق العمومية في تحسين الأداء المؤسسي والخدمات الصحية على المستوى المحلي.

المبحث الأول: تقديم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

يخصَص هذا المبحث لتقديم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية محل الدراسة، باعتبارها أحد الركائز الأساسية للمنظومة الصحية المحلية، ودورها المحوري في ضمان تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وتحسين نوعيتها. ويركّز هذا المبحث على واقع هذه المؤسسات في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج باعتبارهما ميدان الدراسة الميدانية، لما تمثّلانه من أهمية على المستوى الجهوي من حيث الكثافة السكانية وتنوّع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

ويهدف هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد مهامها ووظائفها الأساسية، إلى جانب إبراز موقعها ضمن الهيكل التنظيمي لقطاع الصحة. كما يتناول الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات في الولايتين محل الدراسة، وطبيعة الخدمات الصحية المقدّمة، وأساليب التسيير المعتمدة، وعلاقتها بالمحيط المحلي. ويسهم هذا العرض في توفير خلفية معرفية ومنهجية تساعد على فهم سياق الدراسة الميدانية، وتمهّد لتحليل مستوى عصرنة هذه المؤسسات وتقييم دورها في تحسين الأداء الصحي المحلي والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية

عرّف المرسوم التنفيذي رقم 140/07 في مادته السادسة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوالي .ويُفهم من هذا التعريف أن المؤسسة تتمتع بقدر من الاستقلال في التسيير

المالي والإداري، بما يسمح لها بأداء مهامها الصحية وفق خصوصيات المحيط المحلي، مع بقائها خاضعة للرقابة الإدارية للدولة ممثلة في السلطة الوصية.

ولا يعني تصنيف المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ضمن المؤسسات ذات الطابع الإداري أن وظيفتها تقتصر على الجانب الإداري، بل يعود هذا الوصف أساسًا إلى الطبيعة القانونية والتنظيمية التي تخضع لها. إذ يخضع مستخدموها، من موظفين وأعوان، لأحكام القانون الأساسي للوظيفة العمومية والنصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيقه، كما يخضع تسييرها المالي لقواعد المالية العمومية، إضافة إلى اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات ذات الطابع الإداري المرتبطة بنشاطها. أما من حيث الوظيفة الجوهرية، فإنها تضطلع بدور صحي واجتماعي محوري يتجاوز البعد الإداري البحت.

وتتمثل مهام المؤسسة العمومية للصحة الجوارية في التكفل الصحي المتكامل والمتسلسل بالسكان، من خلال جملة من الخدمات الأساسية التي تشمل الوقاية والعلاج القاعدي، وتشخيص الأمراض، وتقديم العلاج الجواري، إلى جانب إجراء الفحوص الطبية الخاصة بالطب العام والطب المتخصص القاعدي. كما تضطلع هذه المؤسسة بأنشطة ذات صلة بالصحة الإنجابية والتخطيط العائلي، وتسهم في تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والسكان، بما يعكس دورها كحلقة أساسية في تجسيد السياسة الصحية الوطنية على المستوى المحلي[1].

وإلى جانب مهامها العلاجية، تكلَف المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بجملة من النشاطات ذات البعد الوقائي والتنموي، من بينها المساهمة في ترقية وحماية البيئة في المجالات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها.

المرتبطة بحفظ الصحة العمومية، والنقاوة، ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية، فضلًا عن الإسهام في تحسين مستوى مستخدمي قطاع الصحة من خلال تجديد معارفهم وتنمية كفاءاتهم المهنية. كما يمكن توظيف هذه المؤسسات كميدان للتكوين شبه الطبي، والتكوين في مجال التسيير الاستشفائي، وذلك في إطار اتفاقيات تعاون تبرم مع مؤسسات التكوين المختصة.

ومن الناحية التنظيمية، تتكون المؤسسة العمومية للصحة الجوارية من مجموعة من العيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج، تغطي حيزًا جغرافيًا صحيًا محددًا يخدم مجموعة من السكان. ويُحدَّد هذا الحيز الجغرافي، إلى جانب المشتملات المادية والبشرية للمؤسسة، بقرار من الوزير المكلف بالصحة، بما يضمن التوازن في توزيع الهياكل الصحية وتحقيق مبدأ العدالة في الولوج إلى الخدمات الصحية[1]، وهو ما ينطبق على المؤسسات ذاتها في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم 3: المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بولاية المسيلة

المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية المسيلة	01	41
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بوسعادة	12	35
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عيسى	10	28
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية عين الملح	07	25
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية مقرة	09	39
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بن سرور	06	15
المجمـــــــــــوع	**55**	**183**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الصحة لولاية المسيلة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007، **"المرجع نفسه".**

الجدول رقم 4: المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بولاية برج بوعريريج

المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية برج بوعريريج	16	31
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية رأس الواد	10	36
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية مجانة	04	18
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية المنصورة	05	37
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بئر قاصد علي	06	16
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية القلة	08	17
المجمـــــــــــوع	**49**	**155**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الصحة لولاية برج بوعريريج

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية

يخضع التنظيم الداخلي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية لأحكام المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، وكذا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة الصحة ووزارة المالية الذي يحدد الهيكل التنظيمي الداخلي لهذه المؤسسات. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان حسن سير المرفق الصحي، وتحقيق التكفل الصحي المتكامل بالسكان، مع ترشيد الموارد البشرية والمادية المتاحة.

يُعتبر الهيكل التنظيمي أحد الركائز الأساسية لضمان الفاعلية الإدارية وتحقيق أهداف المؤسسة العمومية للصحة الجوارية برج بوعريريج والمسيلة، حيث يوضح توزيع المهام والصلاحيات ويحدد خطوط المسؤولية، مما يسهم في تنظيم العمل وضمان استمراريته. ويتولى المدير بصفته السلطة العليا مسؤولية الإشراف العام واتخاذ القرارات الاستراتيجية والإجرائية، بما يضمن سير المؤسسة بسلاسة وفق القوانين واللوائح المعمول بها. ويُلحق بالمدير مكتب التنظيم

العام ومكتب الاتصال، حيث يقوم الأول بمتابعة تنفيذ المقررات الداخلية وإبلاغ المديريات المختلفة بالقوانين والتعليمات الجديدة، فيما يضمن مكتب الاتصال توصيل المعلومات داخليا وخارجيا وتنسيق العمل بين المديريات الأربع وبين المؤسسة والجهات الخارجية.

المديريات الفرعية الأربع وأدوارها التفصيلية[1]:

أولا: المديرية الفرعية للموارد البشرية

1.مكتب تسيير الموارد البشرية والمنازعات: مسؤول عن تنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة بما يشمل إعداد جداول الموظفين السنوية، ومخططات التوظيف، وإدارة المسابقات للرتب المختلفة. كما يتابع المسار المهني للموظف من بداية تعيينه وحتى انتهاء العلاقة بالمؤسسة، ويهتم بمتابعة جميع الملفات الخاصة بالمنازعات الداخلية والخارجية.

2.مكتب التكوين: يركز على تطوير قدرات الموظفين وتحسين كفاءاتهم المهنية، سواء من خلال التدريب المباشر أو التعلم عن بعد، بما يرفع مستوى الأداء ويعزز التكيف مع التغيرات المستمرة في القطاع الصحي.

ثانيا: المديرية الفرعية للمالية والوسائل

1.مكتب الصفقات: يشرف على كافة الإجراءات المرتبطة بإبرام العقود والمناقصات مع المتعاملين الاقتصاديين، لضمان تمويل المؤسسة بالعتاد والمواد الضرورية، وتنفيذ الخدمات والأشغال المطلوبة بشكل قانوني ومنظم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007، **"المرجع نفسه".**

2.مكتب الميزانية والمحاسبة: مسؤول عن إعداد بطاقات الالتزام وفق الميزانية المتاحة، وإعداد تقارير مالية دورية لمراقبة النفقات وضمان التوازن المالي خلال السنة المالية.

3.مكتب الوسائل العامة والهياكل: يتابع الجرد والحفاظ على جميع الممتلكات التابعة للمؤسسة، بما يشمل المعدات الطبية والأثاث المكتبي، ويشرف على مراقبة الفواتير والتصديق عليها لضمان الشفافية والكفاءة المالية.

ثالثا: المديرية الفرعية للأنشطة الصحية

1.مكتب تنظيم النشاطات الصحية: مسؤول عن متابعة وتنظيم جميع المصالح الصحية والأقسام التقنية، من خلال إعداد تقارير دورية، وتنظيم المناوبة الطبية والإدارية، وتنسيق فرق الشبه الطبي ومتابعة برامج العمل للمستخدمين، بما يضمن تقديم خدمات صحية متواصلة وفعالة.

2.مكتب القبول والتعاقد وحساب التكاليف: يتولى إصدار الفواتير المتعلقة بقبول المرضى وتحويلها إلى جهات التأمين، كما يقوم بحساب التكاليف لكل الهيئات الصحية داخل المؤسسة بشكل دوري (ثلاثي وسنوي).

3.مكتب الوقاية ونظافة المحيط: يهتم بالمراقبة الوبائية، وتنفيذ برامج التطعيمات، ومتابعة الصحة المدرسية، وضمان النظافة والصحة البيئية للمؤسسة والمجتمع المحلي، ما يسهم في الوقاية من الأمراض والحفاظ على صحة السكان.

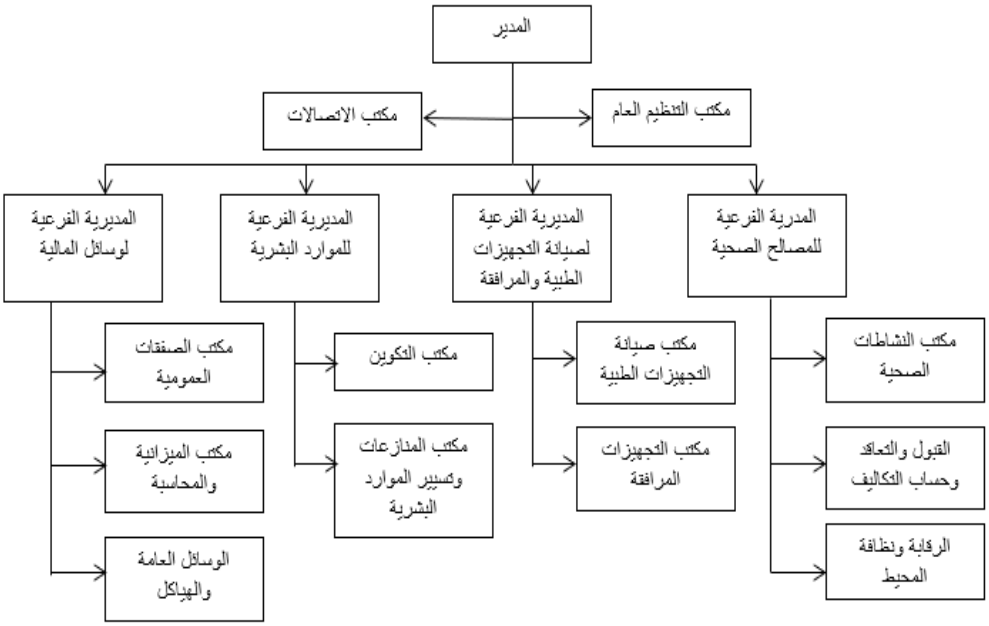
رابعا: المديرية الفرعية لصيانة الأجهزة الطبية والمرافقة

1.مكتب صيانة الأجهزة الطبية: يضمن صيانة جميع المعدات الطبية بشكل دوري، سواء عن طريق فريق داخلي من التقنيين أو عبر المتعاملين الاقتصاديين المتعاقد معهم.

2.مكتب صيانة الأجهزة المرافقة: يختص بصيانة الأجهزة الأخرى المرتبطة بعمل المؤسسة، بما يحافظ على جودة وكفاءة الخدمات الطبية والتشغيلية.

يظهر من هذا التنظيم أن المؤسسة اعتمدت نظاما متكاملً يربط بين الإدارة العليا، الوظائف الإدارية، والمهام التقنية والصحية، بما يحقق تنسيقا فعالا ويساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما يعكس الهيكل التنظيمي اهتمام المؤسسة بتوزيع المسؤوليات بدقة، وضمان متابعة شاملة لكل نشاط، بدءًا من الموارد البشرية وصولًا إلى الخدمات الصحية والتجهيزات الطبية، ما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ضمن القطاع الصحي.

الشكل رقم 9: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية



المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالمسيلة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

يتناول المبحث منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة، حيث يمثل هذا المبحث خطوة أساسية لضمان المصداقية العلمية للبحث وتحقيق أهدافه بدقة. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح الإطار المنهجي الذي اتبعته الدراسة، بدءًا من تحديد طبيعة البحث وتصميمه، مرورا باختيار العينة المناسبة وتمثيلها لمجتمع الدراسة، وصولًا إلى أدوات جمع البيانات وكيفية تطبيقها. كما يستعرض المبحث الإجراءات المتبعة في تحليل المعلومات المجمعة، بما يضمن استخراج النتائج بشكل موضوعي وموثوق، مع التركيز على استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وبرنامج التحليل SPSS لتفسير البيانات. ويشكل هذا التوضيح الأساس لفهم النتائج التي سيتم عرضها لاحقا، حيث يربط بين النظرية والتطبيق بطريقة علمية دقيقة، ويبرز التوافق بين أهداف البحث والأساليب المعتمدة لتحقيقها.

المطلب الأول: الأدوات والأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على أدوات محددة لجمع البيانات الميدانية الضرورية لتحقيق أهداف البحث، حيث تم اختيار الأدوات بما يتناسب مع طبيعة الظاهرة المدروسة وأهداف الدراسة، وبما يضمن دقة المعلومات وموضوعية النتائج. وتُعتبر أدوات جمع البيانات خطوة أساسية في أي بحث علمي، إذ تمكّن الباحث من الوصول إلى معلومات دقيقة حول الواقع الميداني، وفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتقديم تحليل شامل يعكس طبيعة المؤسسة ووظائفها. واستدعت هذه الدراسة الاعتماد على:

أولا: الاستمارة

تعتبر وسيلة من وسائل جمع البيانات، تعتمد أساسا على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة ترسل بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل إجاباتهم عنا الأسئلة الواردة، ويتم ذلك بدون مساعدة الباحث للأفراد.[1]

وقد تم استخدام الاستبيان كونه الأداة المناسبة لتحديد وقياس متطلبات نجاح مشروع الرقمنة الحكومية من وجهة نظر العاملين في الادارات.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد جمع الاستبيانات، تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS، الذي يساعد في إجراء التحليلات الإحصائية وفهم البيانات لاتخاذ القرارات المناسبة. الأدوات الإحصائية المستخدمة تشمل:

التكرارات، النسب المئوية، والانحراف المعياري لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان.

- اختبار ألفا كرونباخ لدراسة ثبات الاستمارة: يرى كرونباخ انه بدرجة ما يكتمل تفسير درجة المقياس للسمة المعنية والثقة في هذا التفسير بقدر ما يكتمل صدق المقياس وهو بذلك يربط بين الدرجة على المقياس وقدرتها التفسيرية.[2]

---

[1] علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة،2008، ص205.

[2] بن صافي عبد الرحمان، " **دراسة تقييمية لطرق تقدير صدق وثبات أدوات جمع المعطيات في اطروحات علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر 2**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القياس النفسي وتحليل المعطيات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 10.

- برنامج الجداول الإلكترونية (Excel)
- **اختبار كوملغروف–سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov Test)**: هو اختبار إحصائي غير معلمي يُستخدم لتحديد ما إذا كانت عينة بيانات تتبع توزيعًا معينًا (لعينة واحدة) أو لمقارنة توزيعين تجريبيين (لعينتين). يقيس الاختبار أكبر فرق بين دالتي التوزيع التراكمي (CDF) للعينة والتوزيع النظري أو بين دالتي التوزيع التراكمي لعينتين مختلفتين.
- **الانحدار الخطي البسيط**: هو تقنية إحصائية تُستخدم لنمذجة العلاقة بين متغيرين: متغير مستقل X ومتغير تابع Y. الهدف هو إيجاد معادلة خطية (خط مستقيم) تصف كيفية تغير Y بتغير X، وعادة ما تكون المعادلة على الشكل: $Y = a + bX$

المطلب الثاني: مجتمع، عينة ونموذج الدراسة الميدانية

يهدف هذا المطلب إلى تحديد نطاق الدراسة من حيث المجتمع المستهدف، العينة التي تم اختيارها، والنموذج المستخدم في الدراسة الميدانية، بما يضمن دقة النتائج وصلاحيتها للتعميم. يعد تحديد مجتمع الدراسة والعينة خطوة أساسية في أي بحث ميداني، إذ يساعد على فهم طبيعة الظاهرة المدروسة وتقييم العوامل المؤثرة فيها بشكل علمي ومنهجي.

أولا: مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع الأفراد العاملين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ببرج بوعريريج والمسيلة، بما في ذلك المديريات والمكاتب المختلفة. ويتميز هذا المجتمع بتنوعه من حيث الوظائف والمسؤوليات، إذ يشمل المديرين، الموظفين الإداريين، والفنيين الصحيين، مما يعكس بشكل كامل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وطبيعة عملها. ويهدف تحليل هذا المجتمع إلى

التعرف على مدى فهم الموظفين للهيكل التنظيمي، تقييم فعالية الأداء، وتحديد العوامل التي تؤثر في سير العمل داخل المؤسسة.

ثانيا: عينة الدراسة

تم في إطار الدراسة الميدانية توزيع 420 استمارة استبيان على عينة من الموظفين العاملين في 12 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، وذلك بمعدل 36 استمارة لكل مؤسسة، بهدف جمع البيانات المتعلقة بمدى تطبيق آليات عصرنة المرافق العمومية الجوارية وأثرها على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تم استرجاع 398 استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة، وهو ما يعكس درجة استجابة جيدة من طرف أفراد العينة. وبعد مراجعة الاستمارات المسترجعة والتأكد من مدى اكتمالها وصلاحيتها للتحليل الإحصائي، تم استبعاد 38 استمارة لعدم اكتمال البيانات أو وجود أخطاء في الإجابة، ليتم في النهاية اعتماد 360 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، بمعدل 30 استمارة معتمدة لكل مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة، وهو ما يوفر قاعدة بيانات مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة

في إطار استكمال البناء المنهجي والتطبيقي للدراسة، يأتي هذا المبحث يعنى بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها اعتمادا على المعطيات التي جُمعت ميدانيا باستخدام أدوات البحث الملائمة لطبيعة الموضوع وأهدافه. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة علمية دقيقة للبيانات، من خلال تنظيمها وتبويبها وتحليلها باستعمال الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية المناسبة، بما يسمح بإبراز الاتجاهات العامة والأنماط السائدة في إجابات أفراد العينة.

كما يسعى هذا المبحث إلى تفسير النتائج المتحصل عليها في ضوء الإطار النظري المعتمد والدراسات السابقة ذات الصلة، قصد الوقوف على أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها، وتحديد الدلالات العلمية التي تعكس واقع الظاهرة المدروسة. ويُخصَّص جانب مهم من هذا المبحث لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها أو رفضها استنادًا إلى النتائج الميدانية، بما يساهم في بناء استنتاجات موضوعية وعلمية، تعزز مصداقية الدراسة وتدعم نتائجها، وتمهّد لصياغة الخلاصات العامة والتوصيات المناسبة.

المطلب الأول: المتغيرات الشخصية والديمغرافية لعينة الدراسة

يخصَص هذا المطلب لعرض وتحليل الخصائص الشخصية والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، باعتبارها من المتغيرات الأساسية التي تسهم في توصيف العينة وتحديد سماتها العامة. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز توزيع المبحوثين وفق جملة من الخصائص الديمغرافية، مثل الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية المهنية، وطبيعة المنصب، لما لهذه المتغيرات من أهمية في فهم سياق الدراسة وتفسير النتائج الميدانية لاحقا.

كما تكتسي هذه المتغيرات أهمية منهجية، كونها تساعد على تقييم مدى تمثيلية العينة لمجتمع الدراسة، وتوفر خلفية تحليلية ضرورية لفهم الفروق المحتملة في اتجاهات المبحوثين واستجاباتهم. وعليه، فإن تناول هذه المتغيرات يُعد مدخلًا أساسياً يمهّد لتحليل المتغيرات الرئيسية للدراسة، ويعزز دقة تفسير النتائج واختبار الفرضيات.

أولا: توزيع مفردات العينة حسب الولاية

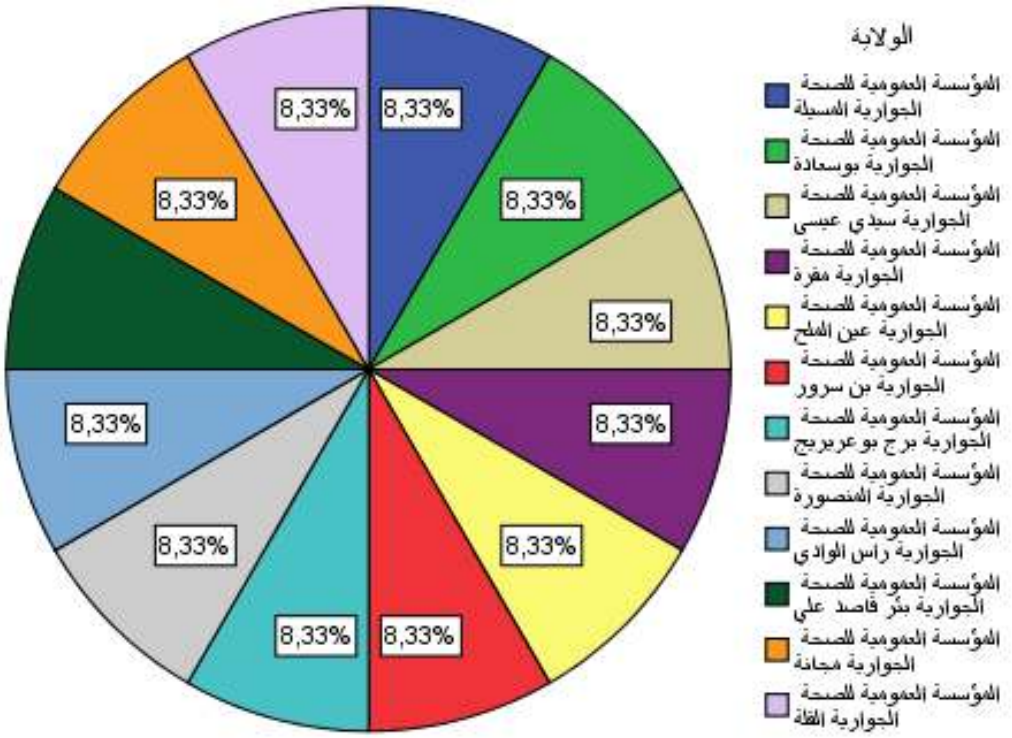
يهدف هذا الجزء إلى إبراز التوزيع الجغرافي لمفردات عينة الدراسة حسب الولايات، بما يسمح بفهم مدى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة واختلاف السياقات المحلية.

الجدول رقم 5: توزيع مفردات العينة حسب المرافق العمومية الجوارية

الولاية	التكرار	النسبة
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية المسيلة	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بوسعادة	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية سيدي عيسى	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية مقرة	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية عين الملح	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بن سرور	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية برج بوعريريج	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية المنصورة	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية راس الوادي	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بئر قاصد علي	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية مجانة	30	8.3
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية القلة	30	8.3
المجموع	**360**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم 10: توزيع مفردات العينة حسب المرافق العمومية الجوارية



المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

في إطار تحليل البيانات الوصفية لأفراد العينة، يكتسي توزيع مفردات العينة حسب الولاية أهمية منهجية واقتصادية بالغة، لكونه يعكس درجة التمثيل المكاني للمرافق العمومية الجوارية محل الدراسة، ويؤسس لسلامة الاستنتاجات المتعلقة بدور عصرنتها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يظهر الجدول أن العينة شملت 12مؤسسة عمومية للصحة الجوارية موزعة على ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، بواقع 30 مفردة لكل مؤسسة، أي بنسبة متساوية قدرها 8.3% لكل وحدة، وبإجمالي 360 مفردة .ويعكس هذا التوزيع المتوازن اعتماد الباحث على تصميم عيّني قصدي متكافئ يهدف إلى تحييد التحيز الجغرافي، وضمان تمثيل عادل لمختلف الأقاليم الصحية داخل الولايتين محل الدراسة.

يعد هذا التوزيع المتساوي عنصر قوة تحليلية، إذ يسمح بمقارنة أداء المرافق الصحية الجوارية في بيئات محلية تختلف من حيث الكثافة السكانية، والخصائص السوسيو اقتصادية ومستوى الطلب على الخدمات الصحية.

كما يتيح هذا التوزيع المتوازن اختبار فرضية محورية في أطروحة الدكتوراه، مفادها أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية ليست عملية تقنية محايدة، بل أداة لإعادة التوازن التنموي المحلي .فحين يتم إدخال الرقمنة، وتحسين أنماط التسيير، وتبسيط الإجراءات الإدارية في مؤسسات صحية موزعة جغرافيًا بشكل عادل، فإن ذلك يسهم في تقليص الفوارق الإقليمية في الولوج إلى الخدمات الصحية، وهو ما ينعكس إيجابًا على رأس المال البشري المحلي، أحد المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة.

يسمح هذا النمط من التوزيع بتقدير الأثر الكلي لعصرنة المرافق الصحية على الكفاءة التخصيصية للإنفاق العمومي المحلي، حيث يمكن مقارنة مستويات الأداء وجودة الخدمة بين مؤسسات تخضع لنفس السياسات العمومية ولكن تعمل في بيئات محلية مختلفة. كما يعزز هذا التوزيع من موثوقية التحليل الإحصائي، إذ يقلل من تداخل المتغيرات المكانية، ويجعل الفروق في النتائج مرتبطة بدرجة العصرنة ومستوى الحوكمة المحلية، لا باختلال التمثيل العيّني.

وعليه، يمكن القول إن توزيع العينة حسب الولاية والمؤسسة الصحية الجوارية قد تم وفق منطق اقتصادي عقلاني يخدم أهداف الدراسة، ويمنح النتائج بعدا تحليليا مقارنا، يسمح بفهم أعمق لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية كرافعة للتنمية المحلية المستدامة، لا سيما في القطاعات الاجتماعية الحيوية كقطاع الصحة.

ثانيا: توزيع مفردات العينة حسب الجنس

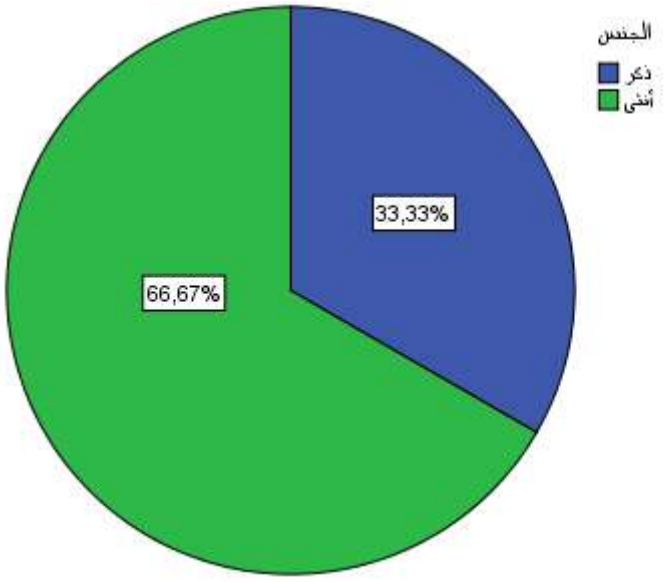
يبيّن هذا الجزء توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس، قصد التعرف على التوازن النوعي للعينة وأثره المحتمل في تفسير نتائج الدراسة.

الجدول رقم 6: توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الذكـــور		الإنـــــاث	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
120	%33.3	240	%66.7

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم 11: توزيع مفردات العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يُبرز توزيع مفردات العيّنة حسب الجنس وجود تفاوت عددي ملحوظ في التركيبة الديموغرافية للعاملين بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية محلّ الدراسة، حيث تشكّل الإناث النسبة الغالبة من أفراد العيّنة (66.7%) مقابل 33.3% من الذكور. ولا ينبغي النظر إلى هذا التوزيع بوصفه معطى وصفيا محايدا فحسب، بل يتعيّن تحليله في سياق البنية الهيكلية لقطاع

الصحة العمومية الجوارية، وما يترتب عنه من انعكاسات تنظيمية وتنموية مرتبطة بمسار عصرنة المرافق العمومية الجوارية.

من منظور الاقتصاد الصحي وتنظيم سوق العمل العمومي، يعكس هذا التوزيع الطبيعة الخدمية لقطاع الصحة الجوارية، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المهن شبه الطبية والإدارية، وهي وظائف تعرف تاريخيًا حضورا نسويا مرتفعا، نتيجة عوامل مرتبطة بأنماط التكوين، وسياسات التوظيف العمومي، واستقرار العمل في القطاع العام. وعليه، فإن تفوّق العنصر النسوي في العيّنة لا يُعد حالة عرضية، بل يمثل سمة بنيوية للموارد البشرية في هذا القطاع.

وتكتسي هذه النتيجة أهمية خاصة عند تحليل أثر عصرنة المرافق العمومية على الأداء المؤسسي، إذ يرتبط نجاح برامج العصرنة، كالتحديث الرقمي، تبسيط الإجراءات وتحسين نظم المعلومات الصحية، بقدرة المورد البشري على التكيف مع التحولات التنظيمية والتكنولوجية. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن ارتفاع نسبة النساء في القطاعات الخدمية العمومية غالبًا ما يقترن بمستويات أعلى من الاستقرار الوظيفي والالتزام المهني، ما قد يعزز فعالية سياسات العصرنة واستدامتها.

وفي إطار التنمية المحلية المستدامة، يكتسب هذا التوزيع بعدًا تنمويًا إضافيًا، إذ يُعدّ تمكين العنصر النسوي داخل المرافق الصحية الجوارية رافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات الصحية، ودعم المشاركة الاقتصادية المحلية، والرفع من الكفاءة الاجتماعية للإنفاق العمومي. كما تسهم عصرنة بيئة العمل في تقليص الأعباء الإدارية والتنظيمية، ورفع إنتاجية العاملات، بما ينعكس إيجابًا على الأداء الصحي المحلي.

وعليه، يفرض هذا التفاوت العددي مراعاته عند تفسير النتائج التحليلية، إذ قد تعكس اتجاهات التقييم بدرجة أكبر تصورات الفئة النسوية، غير أن ذلك لا يُعدّ عامل ضعف منهجي، بل يعزز مصداقية الدراسة وواقعتيها، باعتبار أن العيّنة تعبّر عن البنية الحقيقية للموارد البشرية في قطاع الصحة الجوارية. وبناءً عليه، يمكن اعتبار توزيع العيّنة حسب الجنس مؤشرا بنيويا مهما لفهم آليات عصرنة المرافق العمومية الجوارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ثالثا: توزيع مفردات العينة حسب العمر

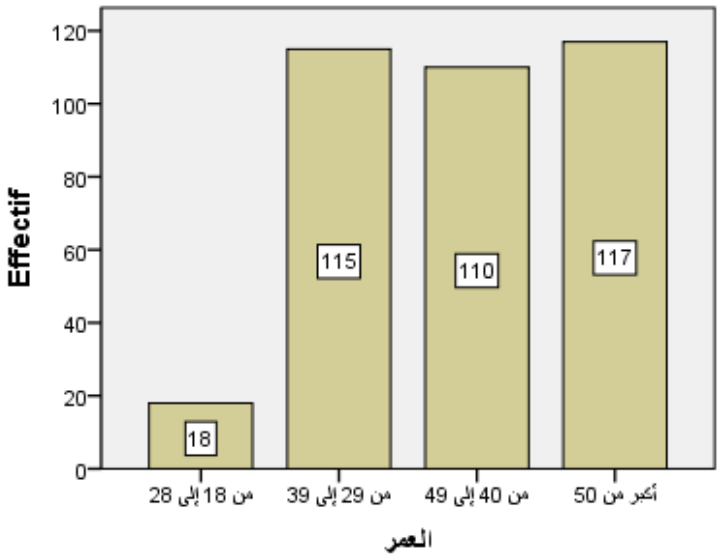
يهدف هذا الجزء إلى توضيح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الفئات العمرية، بما يساعد على فهم التركيبة العمرية للعينة وانعكاسها على اتجاهات واستجابات المبحوثين.

الجدول رقم 7: توزيع مفردات العينة حسب العمر

من 18 إلى 28 سنة		من 29 إلى 39 سنة		من 40 إلى 49 سنة		أكبر من 50 سنة	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
18	%05	115	%13.9	110	%30.6	117	%32.5

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم 12: توزيع مفردات العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يظهر توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية ملامح بنيوية مهمّة للتركيبة الديموغرافية للموارد البشرية العاملة بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، بما يسمح بتحليل أكثر عمقا لديناميات عصرنة هذه المرافق وانعكاساتها على التنمية المحلية المستدامة من منظور اقتصادي تنظيمي.

تشير بيانات الجدول إلى أن الفئة العمرية أكبر من 50 سنة تمثل النسبة الأعلى من العينة (32.5%)، تليها فئة 49–40 سنة بنسبة 30.6%، ثم فئة 39–29 سنة بنسبة معتبرة، في حين تسجل فئة 28–18 سنة أدنى تمثيل بنسبة 5%فقط. ويعكس هذا التوزيع هيمنة الفئات العمرية المتقدمة نسبيًا، ما يدل على أن قطاع الصحة الجوارية يعتمد بدرجة كبيرة على موارد بشرية ذات خبرة مهنية تراكمية طويلة، تشكل رصيدًا مهمًا في ضمان استمرارية الخدمة العمومية واستقرارها.

من زاوية الاقتصاد المؤسسي، تُعدّ هذه النتيجة ذات دلالات مزدوجة فيما يخص عصرنة المرافق العمومية. فمن جهة أولى، توفر الفئات العمرية المتقدمة معرفة تنظيمية ضمنية متراكمة

حول آليات العمل المحلي، والتعامل مع خصوصيات الطلب الصحي للسكان، وهو ما يعزز الكفاءة التشغيلية للمرافق الصحية الجوارية ويحد من تكاليف التعلم المؤسسي. ومن جهة ثانية، قد يشكّل هذا التركّز العمري تحديًا حقيقيًا أمام سياسات العصرنة، خاصة تلك المرتبطة بالتحول الرقمي، وإعادة هندسة الإجراءات، واعتماد نظم معلومات صحية متطورة، والتي تتطلب مرونة أعلى في التكيف مع التغيير التكنولوجي.

يعكس ضعف تمثيل الفئة العمرية الشابة (18–28 سنة) محدودية التجديد الديموغرافي في الموارد البشرية الصحية الجوارية، ما قد يؤثر مستقبلا على استدامة الأداء المؤسسي، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الإحالة إلى التقاعد، ونقص الكفاءات الشابة المؤهلة رقمياً. وهو ما يطرح إشكالية استراتيجية تتعلق بمدى قدرة السياسات العمومية الحالية على تحقيق التوازن بين الاستفادة من الخبرة المهنية المتراكمة، وضمان ضخ دماء جديدة قادرة على قيادة مشاريع العصرنة بكفاءة أعلى.

وفي إطار التنمية المحلية المستدامة، تبرز هذه البنية العمرية كعامل مؤثر في نوعية الأثر التنموي لعصرنة المرافق العمومية الجوارية. فالمؤسسات التي يغلب عليها الطابع العمري المتقدم قد تحقق استقرارا اجتماعيا وخدميا على المدى القصير، لكنها قد تواجه تحديات على المدى المتوسط والطويل إذا لم تُدعّم بسياسات تكوين مستمر، ونقل معرفة بين الأجيال، واستراتيجيات إدماج الشباب. وعليه، فإن عصرنة هذه المرافق لا ينبغي أن تُختزل في تحديث الوسائل التقنية فقط، بل يجب أن تُصاحبها سياسات موارد بشرية استباقية تضمن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للخدمة الصحية الجوارية.

يعزز هذا التوزيع العمري مصداقية نتائج الدراسة، كونه يعكس الواقع الفعلي للقطاع الصحي العمومي في الجزائر، حيث تشكل الفئات المتوسطة والمتقدمة عمريًا العمود الفقري للتسيير اليومي. غير أن ذلك يستوجب عند تحليل اتجاهات العينة نحو العصرنة والتنمية المستدامة مراعاة البعد العمري كمتغير تفسيري أساسي، لما له من تأثير مباشر على المواقف، والسلوك التنظيمي، وقابلية تبني الابتكار.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن توزيع مفردات العينة حسب العمر يكشف عن بنية موارد بشرية مستقرة لكنها مهددة بتحديات الاستدامة المستقبلية، ما يجعل عصرنة المرافق العمومية الجوارية شرطا ضروريا، لكنه غير كافٍ، لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ما لم يُدمج في رؤية اقتصادية شاملة تراعي تجديد رأس المال البشري، وتعزيز التوازن بين الخبرة والتجديد داخل القطاع الصحي الجواري.

رابعا: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

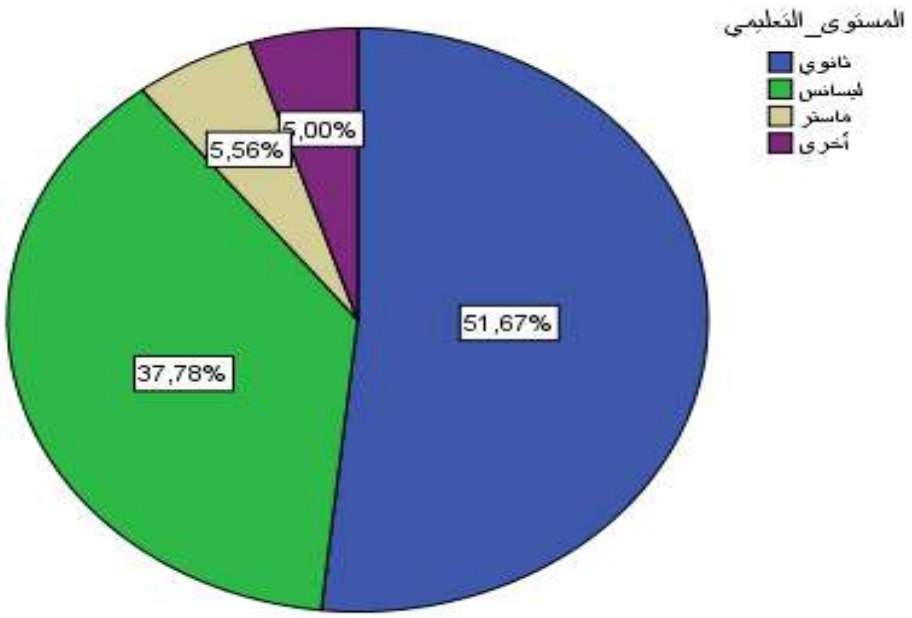
يعنى هذا الجزء بعرض توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، بهدف إبراز الخلفية العلمية للمبحوثين ودورها في تفسير نتائج الدراسة الميدانية.

الجدول رقم 8: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

ثانوي		ليسانس		ماستر		أخرى	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
186	%51.7	136	%37.8	20	%5.6	18	%5

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم 13: توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يبرز توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي البنية المعرفية لرأس المال البشري العامل بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، وهي بنية تُعدّ محدِدا أساسيا لفعالية سياسات عصرنة المرافق العمومية وقدرتها على الإسهام في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من منظور اقتصادي–تنظيمي.

تشير معطيات الجدول إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة يحملون مستوى تعليمي ثانوي (51.7%)، تليهم فئة حاملي شهادة الليسانس بنسبة 37.8%، في حين لا تتجاوز نسبة حاملي الماستر 5.6%، إضافة إلى فئة "أخرى" بنسبة .5%ويعكس هذا التوزيع هيمنة المستويات التعليمية المتوسطة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الوظائف السائدة في قطاع الصحة الجوارية، خاصة المهن شبه الطبية، الإدارية، والتقنية، التي تعتمد بدرجة أكبر على المهارات التطبيقية والخبرة الميدانية مقارنة بالمؤهلات الأكاديمية العليا.

من منظور اقتصاديات رأس المال البشري، تكشف هذه النتائج عن نمط توظيف يركز على الكم الوظيفي والاستمرارية التشغيلية أكثر من تركيزه على التخصصات العليا والبحثية. وعلى الرغم من أن هذا النمط يساهم في ضبط تكاليف التوظيف العمومي والحفاظ على استقرار الخدمة الصحية الجوارية، إلا أنه قد يحدّ من القدرة الاستيعابية للمؤسسات فيما يتعلق بتبنّي الابتكار التنظيمي، وتطوير نظم التسيير الحديثة، واستغلال التقنيات الرقمية المتقدمة، وهي ركائز جوهرية في مسار العصرنة.

يعد ضعف تمثيل المستويات التعليمية العليا (الماستر وما يعادله) مؤشرا على فجوة معرفية محتملة داخل المرافق العمومية الجوارية، خاصة في مجالات التخطيط الصحي المحلي، تحليل البيانات الصحية، الحوكمة الرقمية، وتقييم الأداء. وهو ما قد ينعكس على مردودية الاستثمارات العمومية الموجهة لعصرنة هذه المرافق، إذ إن العائد الاقتصادي للتكنولوجيا والتنظيم الحديث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى توفر الكفاءات القادرة على استيعابه وتوظيفه بكفاءة.

وفي سياق التنمية المحلية المستدامة، تطرح هذه البنية التعليمية تحديا مركزيا يتمثل في ضرورة المواءمة بين عصرنة الوسائل وعصرنة الكفاءات .فالمؤسسات الصحية الجوارية، باعتبارها فاعلًا محليًا في إنتاج الرفاه الاجتماعي، تحتاج إلى مزيج متوازن بين الموارد البشرية ذات التأهيل المتوسط القادرة على ضمان الخدمة اليومية، والكفاءات العليا القادرة على قيادة التغيير المؤسسي، وتحسين جودة القرار، وتعزيز التنسيق مع باقي الفاعلين المحليين.

يعكس هذا التوزيع واقعية العينة وتمثيلها الحقيقي للقطاع، غير أنه يفرض إدراج المستوى التعليمي كمتغير تفسيري حاسم عند تحليل اتجاهات الأفراد نحو العصرنة والتنمية المستدامة.

فاختلاف الخلفيات التعليمية قد يفسر التباين في إدراك فوائد العصرنة، ومستوى الرضا عن أدواتها، والاستعداد للمشاركة الفعّالة في إنجاحها.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي يكشف عن بنية بشرية مستقرة لكنها محدودة من حيث العمق المعرفي العالي، ما يجعل تحقيق الأثر التنموي الكامل لعصرنة المرافق العمومية الجوارية مرهونا بسياسات مكمّلة، أبرزها التكوين المستمر، واستقطاب الكفاءات العليا، وبناء قدرات داخلية قادرة على تحويل العصرنة من مجرد تحديث تقني إلى رافعة حقيقية للتنمية المحلية المستدامة.

خامسا: توزيع مفردات العينة حسب المنصب /الوظيفة داخل المؤسسة

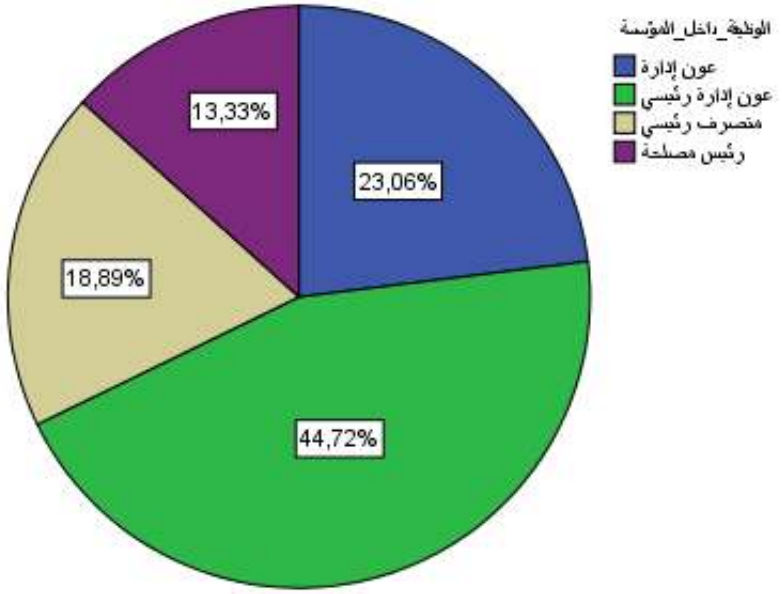
يهدف هذا الجزء إلى بيان توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المنصب أو الوظيفة داخل المؤسسة، بما يساهم في فهم المواقع الوظيفية للمبحوثين وانعكاسها على آرائهم وتصوراتهم المتعلقة بموضوع الدراسة.

الجدول رقم 9: توزيع مفردات العينة حسب المنصب /الوظيفة داخل المؤسسة

عون إداري		عون إدارة رئيسي		متصرف إداري		رئيس مصلحة	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
83	%23.1	161	%44.7	68	18.9%	48	13.3%

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم 14: توزيع مفردات العينة حسب المنصب /الوظيفة داخل المؤسسة



المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يبيّن توزيع مفردات العينة حسب المنصب والوظيفة داخل المؤسسة العمومية للصحة الجوارية البنية التنظيمية والتراتبية الإدارية التي تحكم سير العمل اليومي، وهو معطى أساسي لفهم آليات اتخاذ القرار، ومستوى التفاعل مع سياسات العصرنة، وانعكاس ذلك على تحقيق التنمية المحلية المستدامة من منظور اقتصادي–مؤسسي.

تشير بيانات الجدول إلى أن فئة عون إدارة رئيسي تشكل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 44.7%، تليها فئة عون إداري بنسبة 23.1%، ثم فئة متصرف إداري بنسبة 18.9%، في حين تمثل فئة رؤساء المصالح نسبة 13.3%فقط. ويعكس هذا التوزيع تركّز العينة في المستويات التنفيذية والوسطى، مقابل تمثيل محدود نسبيًا للمستويات القيادية العليا داخل الهيكل الإداري.

من زاوية الاقتصاد التنظيمي، يظهر هذا التشكّل الوظيفي اعتماد المؤسسات الصحية الجوارية على الهرم الإداري القاعدي في تنفيذ السياسات العمومية وتقديم الخدمة الصحية للمواطن.

فالأعوان الإداريون وأعوان الإدارة الرئيسيون يشكلون حلقة الوصل المباشرة بين المواطن والمؤسسة ويتحملون العبء الأكبر في معالجة الملفات، وتسيير المعاملات، وتطبيق الإجراءات الإدارية اليومية. وعليه، فإن مستوى كفاءتهم، ومدى تأهيلهم، واستعدادهم لتبنّي أدوات العصرنة، يؤثر بشكل مباشر على الكفاءة التشغيلية للمرفق العمومي وعلى جودة الخدمة المقدمة محليًا.

يشير ضعف تمثيل المناصب القيادية (رؤساء المصالح) إلى محدودية الكتلة الحرجة لصنّاع القرار داخل العينة، وهو ما يعكس في الواقع الطبيعة المركزية للتسيير العمومي، حيث تظل هوامش القرار الاستراتيجي محدودة على المستوى المحلي. غير أن ذلك لا يقلل من أهمية الفئات الوسطى، بل يبرز دورها المحوري في إنجاح أو تعطيل مشاريع العصرنة، إذ إن فعالية الإصلاحات التنظيمية تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على النفاذ إلى المستويات التنفيذية وليس فقط على صدور القرارات من القمة الإدارية.

وفي إطار التنمية المحلية المستدامة، يكتسب هذا التوزيع الوظيفي بعدا إضافيا، إذ إن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تتطلب حوكمة تشاركية داخل المؤسسة، تقوم على إشراك مختلف المستويات الوظيفية في تصميم وتنفيذ الإصلاحات. فغياب الانخراط الفعلي للأعوان الإداريين والمتصرفين قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المقاومة التنظيمية، وانخفاض العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات العمومية المخصصة للتحديث.

يعزز هذا التوزيع مصداقية النتائج المتحصل عليها، كونه يعكس الواقع الفعلي للهيكل الوظيفي داخل المؤسسات الصحية الجوارية. كما يسمح بتحليل الفروق في اتجاهات الأفراد نحو العصرنة تبعًا لمواقعهم الوظيفية، حيث يُتوقع أن تختلف تصورات الأعوان التنفيذيين عن تصورات

الإطارات المتوسطة والعليا، سواء من حيث إدراك المنافع، أو تقييم الأعباء التنظيمية، أو الاستعداد لتحمل مخاطر التغيير.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن توزيع مفردات العينة حسب المنصب الوظيفي يكشف عن هيكل إداري قاعدي الطابع، يجعل من عصرنة المرافق العمومية الجوارية عملية تعتمد أساسًا على كفاءة المستويات التنفيذية وقدرتها على التكيّف مع التحولات التنظيمية والتكنولوجية. ومن ثمّ، فإن تحقيق التنمية المحلية المستدامة عبر عصرنة هذه المرافق يقتضي إعادة توجيه الاستثمار العمومي نحو بناء قدرات الموارد البشرية في مختلف المستويات الوظيفية، مع التركيز على تمكين الفئات الوسطى والقاعدية باعتبارها الفاعل الحقيقي في إنتاج القيمة العمومية محليا.

سادسا: توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

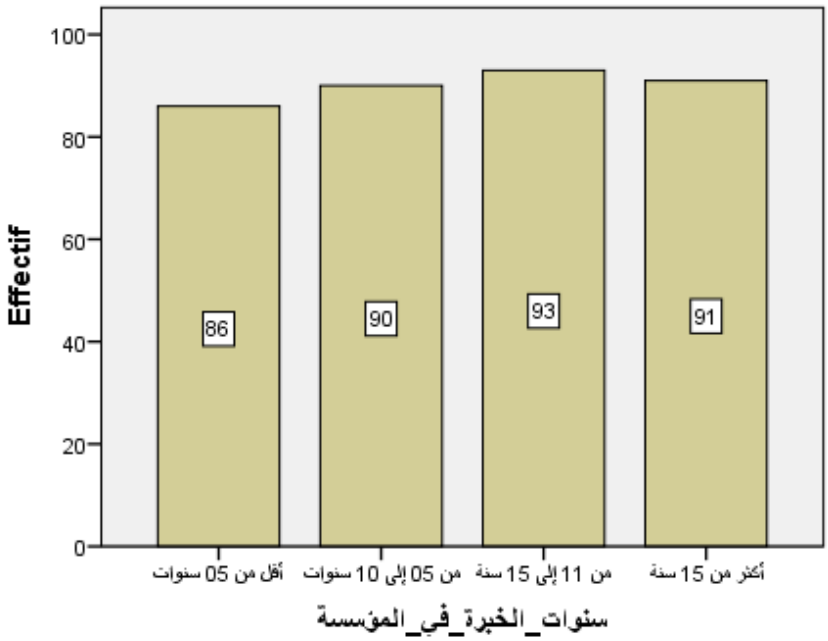
يخصَص هذا الجزء لعرض توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، بهدف التعرف على مستوى التجربة المهنية للمبحوثين ودورها في تفسير مواقفهم واستجاباتهم تجاه موضوع الدراسة.

الجدول رقم 10: توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

أقل من 5 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		من 11 إلى 15 سنة		أكثر من 15سنة	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
86	%23.9	90	%25	93	25.8%	91	25.3%

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

الشكل رقم 15: توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسات العمومية للصحة الجوارية



المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يظهر توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة المهنية داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية توازنا لافتا في التركيب الخبراتي للموارد البشرية، وهو توازن يحمل دلالات اقتصادية وتنظيمية عميقة عند تحليل دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

تشير بيانات الجدول إلى تقارب واضح بين مختلف فئات الخبرة، حيث تمثل فئة أقل من 5 سنوات نسبة 23.9%، وفئة من 5 إلى 10 سنوات نسبة 25%، وفئة من 11 إلى 15 سنة نسبة 25.8%، في حين تسجل فئة أكثر من 15 سنة نسبة .25.3%ويعكس هذا التوزيع شبه المتكافئ وجود مزيج متوازن بين الموارد البشرية حديثة الالتحاق نسبيا، وتلك التي تمتلك خبرة مهنية متوسطة وعالية.

من منظور اقتصاديات رأس المال البشري، يعد هذا التوازن مؤشرًا إيجابيًا على تنوع المخزون المعرفي داخل المؤسسة، حيث تتكامل الخبرة المتراكمة طويلة الأجل، التي تسهم في استقرار الأداء المؤسسي وفهم الخصوصيات المحلية للخدمة الصحية، مع الطاقات الأحدث التي غالبًا ما تتميز بمرونة أكبر في استيعاب التقنيات الحديثة وأساليب التسيير المعاصر. ويُعد هذا التكامل شرطا أساسيا لتعظيم العائد الاقتصادي من سياسات العصرنة، خاصة تلك المرتبطة بالتحول الرقمي وإعادة هندسة الإجراءات.

يحدّ هذا التوزيع المتوازن من مخاطر الجمود المؤسسي أو الانقطاع المعرفي، إذ لا تهيمن فئة خبراتية واحدة على باقي الفئات، ما يقلل من احتمالات مقاومة التغيير من جهة، أو فقدان المعرفة التنظيمية من جهة أخرى. كما يسمح بتفعيل آليات غير رسمية لنقل الخبرة داخل المؤسسة وهو ما يسهم في خفض تكاليف التكوين، وتحسين الإنتاجية الكلية للعاملين، ورفع كفاءة الإنفاق العمومي الموجه لعصرنة المرافق الصحية الجوارية.

يعزز هذا التنوع الخبراتي قدرة المؤسسات الصحية الجوارية على الاستجابة لمتطلبات السكان المتغيرة، سواء على مستوى جودة الخدمة أو سرعة تقديمها. فالعاملون ذوو الخبرة الطويلة يضمنون الاستمرارية والاستقرار الاجتماعي للخدمة العمومية، في حين يسهم ذوو الخبرة الأقل في إدخال ممارسات جديدة وتبني ثقافة الابتكار، ما ينعكس إيجابًا على الأداء الصحي المحلي وعلى رأس المال البشري للمجتمع.

يمنح هذا التوزيع مصداقية أكبر لنتائج الدراسة، إذ يسمح بتحليل اتجاهات العينة نحو العصرنة والتنمية المستدامة عبر مختلف المراحل المهنية، دون انحياز واضح لفئة معينة. كما يتيح

إدراج سنوات الخبرة كمتغير تفسيري مهم لفهم الفروق في المواقف والسلوك التنظيمي، خاصة فيما يتعلق بتقبّل التغيير، وتقييم فعالية أدوات العصرنة، والاستعداد للمشاركة في إنجاحها.

وبناءً عليه، يمكن القول إن توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة يكشف عن بنية خبراتية متوازنة وقابلة للاستثمار تنمويًا، تجعل من عصرنة المرافق العمومية الجوارية فرصة حقيقية لتعظيم القيمة العمومية محليًا، شريطة تبنّي سياسات إدارة موارد بشرية تقوم على التكامل بين الخبرة والتجديد، وتوظيف هذا الرصيد البشري المتنوع لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثاني: الوصف الكمي لمتغيرات الدراسة

يركز هذا المطلب على تقديم وصف كمي شامل ودقيق لمتغيرات الدراسة، من خلال تحليل البيانات الرقمية المستخلصة من الاستبيان، وقياس اتجاهات واستجابات المبحوثين تجاه مختلف أبعاد الموضوع المدروس. ويهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على التوزيعات العددية والنسبية للمتغيرات، مع الاستعانة بالوسائل الإحصائية الأساسية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوضيح مدى التوافق أو الاختلاف بين آراء أفراد العينة. كما يسهم هذا الوصف الكمي في إبراز الأنماط العامة والسلوكيات الميدانية للمبحوثين، ويشكل قاعدة علمية قوية تساعد على تفسير النتائج بشكل موضوعي، وربطها بالإطار النظري للدراسة، فضلا عن تمهيده لاختبار فرضيات البحث والتحقق من صحتها لاحقا.

إجابات أسئلة الاستبيان: حيث بلغ إجمالي عدد الفقرات 55 فقرة وقد كانت إجابة كل فقرة من أبعاد الدراسة على أسلوب ليكارت الخماسي كما يلي:

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

ولتحديد طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي (4/5=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية الأدنى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه يتم تفسير النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم

الإجابة	الفئة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	[1 – 1.8]
غير موافق	2	[1.8 – 2.6]
محايد	3	[2.6 – 3.4]
موافق	4	[3.4 – 4.2]
موافق بشدة	5	[4.2 – 5]

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

بعد عرض أداة الدراسة على الأستاذ المؤطر لغرض تقييمها وإجراء التصحيحات المطلوبة تم القيام بقياس وصدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرة الاستبيان، وتعد نسبة **60%** لمعامل ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا.

أولا: معامل الثبات والصدق لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

يعرض هذا الجزء نتائج تحليل معامل الثبات والصدق لتوضيح مدى موثوقية أداة البحث ودقتها، بما يضمن أن قياس دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة يعكس الواقع الفعلي ولا يتأثر بالعشوائية أو التباين غير المبرر في البيانات.

الجدول رقم 12: معامل الثبات والصدق لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول: عصرنة المرافق العمومية الجوارية	28	0.888	0.942
المحور الثاني: التنمية المحلية المستدامة	27	0.893	0.944
الاستبيان ككل	55	0.925	0.961

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يعد اختبار الثبات والصدق من الركائز المنهجية الحاسمة في الدراسات الاقتصادية ذات الطابع التطبيقي، لا سيما تلك التي تتناول موضوعات مركبة مثل عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة، حيث تتداخل الأبعاد التنظيمية، الاقتصادية، والاجتماعية. وعليه، فإن تحليل معاملات الثبات والصدق الواردة في الجدول يعكس مدى متانة الأداة البحثية وقدرتها على إنتاج نتائج علمية قابلة للتعميم والتحليل العميق.

تظهر نتائج الجدول أن المحور الأول (عصرنة المرافق العمومية الجوارية)، المكوَّن من 28فقرة، سجّل معامل ثبات قدره 0.888، وهو معامل مرتفع إحصائيًا يعكس درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات المحور. ويشير ذلك إلى أن الأسئلة صُممت بشكل منسجم لقياس أبعاد العصرنة (الإدارية، التنظيمية، التكنولوجية، والخدمية) بوصفها بناءً مفاهيميًا واحدًا. كما بلغ معامل الصدق 0.942، ما يدل على قدرة الفقرات على قياس المفهوم النظري المستهدف بدقة، ويعزز الثقة في تفسير العلاقة بين مستوى العصرنة والأداء التنموي المحلي.

أما المحور الثاني (التنمية المحلية المستدامة)، الذي تضمن 27فقرة، فقد حقق معامل ثبات بلغ 0.893، وهو مؤشر قوي على استقرار القياس وتجانس فقراته في تمثيل أبعاد التنمية المستدامة المحلية (الاقتصادية، الاجتماعية، والمؤسسية). كما سجّل معامل صدق مرتفعًا قدره 0.944، ما يعكس سلامة البناء المفاهيمي للمحور وقدرته على التقاط الأثر الحقيقي لعصرنة المرافق العمومية الجوارية على ديناميات التنمية المحلية.

وعلى مستوى الاستبيان ككل، حقق معامل ثبات قدره 0.925، وهو مستوى عالٍ جدًا في البحوث الاجتماعية والاقتصادية التطبيقية، يشير إلى موثوقية الأداة واستقرار نتائجها عند إعادة التطبيق في سياقات مماثلة. كما بلغ معامل الصدق 0.961، وهو ما يعكس درجة عالية من المطابقة بين الأداة البحثية والإطار النظري للدراسة، ويؤكد أن الاستبيان يقيس فعليًا العلاقة بين العصرنة والتنمية المحلية المستدامة دون تشويه مفاهيمي أو انحراف قياسي.

من منظور الاقتصاد القياسي التطبيقي، تعني هذه النتائج أن البيانات المتحصّل عليها تتمتع بدرجة عالية من الجودة الإحصائية، ما يقلل من أخطاء القياس ويعزز قوة الاختبارات التحليلية اللاحقة، سواء تعلق الأمر بتحليل العلاقات الارتباطية أو النماذج التفسيرية. كما أن ارتفاع معاملات الثبات والصدق يضفي مصداقية أكبر على الاستنتاجات المتعلقة بمردودية الاستثمارات العمومية في عصرنة المرافق الصحية الجوارية، وأثرها على تحسين الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الخدمات محليا.

وفي سياق البحث العلمي، تسمح هذه النتائج باعتبار أداة القياس أداة علمية رصينة قادرة على دعم التحليل الاقتصادي العميق، وربط النتائج الميدانية بالفرضيات النظرية للدراسة. كما تؤكد

أن العلاقة بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة ليست مجرد تصور نظري، بل يمكن قياسها وتحليلها بدقة اعتمادًا على بيانات موثوقة، ما يعزز القيمة العلمية والعملية للبحث.

وبناء على ذلك، يمكن الجزم بأن معاملات الثبات والصدق المرتفعة المحققة تشكّل أساسا منهجيا صلبا لتحليل دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية كرافعة استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة، وتمنح نتائج الدراسة قوة تفسيرية عالية وقابلية للاستخدام في صياغة السياسات العمومية المحلية.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي وصحة الاستبيان

1.اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار (كلموغروف– سميرنوف) لمعرفة مدى إتباع البيانات التوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار وقيمة مستوى الدلالة لكل من محاور الاستبيان.

الجدول رقم 13: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov – Smirnov).

المحاور	عدد الفقرات	قيمة (Z)	Sig
عصرنة المرافق العمومية الجوارية	28	0.994	0.208
التنمية المحلية المستدامة	27	0.988	0.004

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء نتائج الاستبيان

يظهر من خلال نتائج الجدول أن قيمة مستوى الدلالة Sig لأحد متغيرات الدراسة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 0.05، مما يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

2. اختبار صحة الاستبيان

لقد تم اختيار فرضيات الدراسة من خلال إدخال البيانات في برنامج spss وتشغيله للحصول على النتائج التالية والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 14: صحة الاستبيان

عدد العناصر	الفا كرونباخ
61	,909

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج SPSS

تم التحقق من صحة وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة عن طريق إدخال البيانات المجمعة في برنامج SPSS وتشغيل اختبار موثوقية Cronbach's Alpha، الذي يقيس اتساق الإجابات الداخلية بين عناصر الاستبيان ومدى اعتمادية النتائج المستخلصة منه.

ويبين جدول موثوقية الاستبيان أن قيمة ألفا كرونباخ بلغت 0.909لجميع 61 فقرة تمثل متغيرات الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاستبيان يتمتع بمستوى عالي من الثبات والموثوقية، حيث تجاوزت القيمة الحد الأدنى المقبول الذي يقدر عادة بـ 0.60.

ويعكس هذا الاتساق الداخلي القوي بين عناصر الاستبيان، وأن الفقرات المكونة له تقيس بفعالية أبعاد عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة، بما يضمن مصداقية النتائج والتحليلات الإحصائية المستخلصة. وعليه، يمكن التأكيد على أن الاستبيان صالح للاستخدام في اختبار الفرضيات العلمية للدراسة، ويشكل أداة دقيقة لجمع البيانات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والإدارية للموضوع محل البحث.

ثالثا: تحليل فقرات المحاور

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات المحاور المختلفة لتحديد أنماط استجابات المبحوثين وربطها بالأبعاد النظرية للمتغيرات المدروسة.

1.تحليل فقرات المحور الأول: عصرنة المرافق العمومية الجوارية

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات المحور الأول المتعلقة بعصرنة المرافق العمومية الجوارية، بهدف تقييم مدى تأثيرها على الأداء المحلي وكشف اتجاهات وآراء المبحوثين تجاه عمليات التطوير والتحديث داخل هذه المرافق.

- **تحليل فقرات البعد الأول: بعد الإدارة الإلكترونية**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الأول المتعلق بالإدارة الإلكترونية، بهدف تقييم مدى تطبيق التقنيات الرقمية في المرافق العمومية الجوارية وبيان تأثيرها على تحسين الكفاءة الإدارية وتسهيل تقديم الخدمات المحلية للمستفيدين.

الجدول رقم 15: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الإدارة الإلكترونية

الرقم	العدد والنسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تُستخدم المنصات الرقمية في تسيير المواعيد والاستقبال.	3.26	1.279	محايد
02	يُوجد نظام معلوماتي يسمح بتبادل آمن وفعّال للبيانات بين المصالح الطبية والإدارية	3.71	1.115	موافق
03	يتم أرشفة الملفات الطبية إلكترونيًا بدل ورقيا.	2.92	1.266	محايد
04	يُستخدم البريد الإلكتروني الرسمي في التواصل الإداري الداخلي.	3.12	1.177	محايد

05	يُوفر النظام الإلكتروني تقارير وإمكانية متابعة مؤشرات الأداء بشكل دوري وفوري عند الحاجة.	3.27	1.216	محايد
06	يتلقى موظفي المؤسسة تكوينًا مستمرًا في استخدام الوسائل الرقمية.	3.66	1.214	موافق
07	تُساهم الرقمنة في تسريع اتخاذ القرار الإداري والطبي.	3.43	1.370	موافق
08	تُقلل الرقمنة من الاجراءات البيروقراطية غير الضرورية.	3.73	1.125	موافق
09	لا تتوفر لدى مؤسستي آليات حماية كافية لبيانات المرضى.	3.54	1.246	موافق
بعد الإدارة الإلكترونية		**3.40**	**0.796**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

يبرز جدول الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الإدارة الإلكترونية صورة تحليلية دقيقة لمستوى تطبيق هذا البعد داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، ويُعدّ هذا التحليل محوريًا لفهم مدى إسهام العصرنة الرقمية في تحسين الأداء المؤسسي ودعم مسار التنمية المحلية المستدامة من منظور اقتصادي–تنظيمي.

تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد الإدارة الإلكترونية بلغ (3.40) بانحراف معياري قدره 0.796، وهي قيمة تدل إحصائيًا على درجة موافقة عامة تميل إلى الإيجابية، مع وجود تباين محدود نسبيًا في آراء المبحوثين. ويعكس ذلك إدراكًا متوسطًا–مرتفعًا لأهمية الإدارة الإلكترونية ومظاهر حضورها داخل المرافق الصحية الجوارية، دون أن يصل هذا الإدراك إلى مستوى القناعة الكاملة أو النضج الرقمي الشامل.

وعند التحليل التفصيلي للفقرات، يُلاحظ أن بعض العبارات سجلت درجات موافقة واضحة، لاسيما الفقرات (02، 06، 07، 08، 09)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.43

و3.73، وهي قيم تعكس قبولا معتبرا لممارسات الإدارة الإلكترونية المرتبطة بتسريع الإجراءات تحسين انسيابية العمل، وتسهيل تقديم الخدمات. اقتصاديًا، تشير هذه النتائج إلى بداية تشكّل عوائد كفاءة ناتجة عن تقليص الزمن الإداري، وخفض التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالبيروقراطية، وتحسين إنتاجية المورد البشري.

في المقابل، سجّلت فقرات أخرى (01، 03، 04، 05) متوسطات حسابية تراوحت بين 2.92و3.27، وصُنفت ضمن درجة محايدة .ويعكس هذا الحياد وجود فجوة بين التوجه الرسمي نحو الرقمنة، والواقع التطبيقي داخل المؤسسات الصحية الجوارية. فمن منظور الاقتصاد المؤسسي، يدل هذا التباين على أن الإدارة الإلكترونية لا تزال في كثير من الحالات ممارسة جزئية أو غير مكتملة، تعاني من اختلالات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، أو ضعف التكوين، أو مقاومة التغيير التنظيمي.

كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية للفقرات جاءت عمومًا في حدود مقبولة (بين 1.115 و1.370)، ما يدل على تباين معتدل في تصورات المبحوثين .ويُفسَّر هذا التباين باختلاف مواقع العمل، ومستويات الخبرة، والتأهيل الرقمي، وهو ما يعكس واقعًا غير متجانس لتجربة الإدارة الإلكترونية عبر مختلف المؤسسات الصحية الجوارية، رغم خضوعها لنفس الإطار التنظيمي.

تحمل هذه النتائج دلالات اقتصادية عميقة؛ فالإدارة الإلكترونية تُعد أحد أهم أدوات تحسين الحوكمة المحلية، وتعزيز الشفافية، ورفع جودة الخدمة العمومية الصحية. غير أن بقاء بعض الفقرات في مستوى الحياد يشير إلى أن الأثر التنموي للإدارة الإلكترونية لا يزال مقيدا بعوامل

تنفيذية وبشرية، ما يحدّ من قدرتها على لعب دور فعّال في تحسين رأس المال البشري المحلي وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسة.

وبالربط مع النتائج السابقة المتعلقة بالمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، والتركيبة الوظيفية يمكن الاستنتاج أن نجاح الإدارة الإلكترونية داخل المرافق العمومية الجوارية لا يتوقف على توفر الوسائل التقنية فقط، بل يتطلب استثمارًا مكمّلًا في العنصر البشري، وتكييف الهياكل التنظيمية، وبناء ثقافة مؤسسية داعمة للتحول الرقمي. فالعائد الاقتصادي والاجتماعي للإدارة الإلكترونية يظل جزئيًا ما لم تتحول من مجرد أداة تقنية إلى نمط تسيير متكامل.

وعليه، يمكن القول إن نتائج بعد الإدارة الإلكترونية تكشف عن مرحلة انتقالية في مسار عصرنة المرافق العمومية الجوارية: مرحلة تحقق فيها بعض المكاسب الكفائية، لكنها لم تبلغ بعد مستوى النضج الذي يسمح بتحقيق الأثر الكامل على التنمية المحلية المستدامة. وهو ما يدعم أطروحة الدراسة القائلة بأن عصرنة المرافق العمومية، لاسيما عبر الإدارة الإلكترونية، تمثل شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية المحلية، لكنها تظل غير كافية ما لم تُدمج ضمن رؤية اقتصادية شاملة للإصلاح المؤسسي والحوكمة المحلية.

- **تحليل فقرات البعد الثاني: بعد الحوكمة المحلية**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الثاني المتعلق بالحوكمة المحلية، بهدف استكشاف مدى تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة في إدارة المرافق العمومية الجوارية، وتأثيرها على تعزيز فعالية العمل المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم 16: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الحوكمة المحلية

الرقم	العدد والنسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تتوفر بالمؤسسة آليات واضحة للمساءلة والشفافية في التسيير.	3.69	1.310	موافق
02	تتخذ القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية بناء على معايير موضوعية ومقاييس أداء واضحة.	3.63	1.196	موافق
03	لا تشارك الإدارة الموظفين في صياغة السياسات والخطط .	3.78	1.169	موافق
04	تُنشر نتائج التسيير المالي والإداري سنويا.	2.36	1.138	غير موافق
05	تُوجد لجان فعّالة لمتابعة أداء الموظفين والفريق الطبي وشبه الطبي وضمان الجودة (الأمان، الفعالية، رضا المرضى)	3.13	1.231	محايد
06	تتوفر آليات تضمن تكافؤ الفرص في التكوين والترقية وعدم التمييز على أساس الجنس/السن/الانتماء.	2.67	1.196	محايد
07	تعتمد إدارة المؤسسة على بيانات موثوقة ومؤشرات موضوعية لاتخاذ القرارات الإدارية.	3.10	1.207	محايد
08	تتوفر آليات لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها.	2.98	1.201	محايد
09	تُقيَّم الخدمات الصحية بانتظام من خلال معايير محددة مثل معدل الأخطاء الطبية، مدة الانتظار، رضا المرضى.	2.67	1.139	محايد
	بعد الحوكمة المحلية	3.11	0.725	محايد

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

يقدّم جدول الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الحوكمة المحلية قراءة تحليلية معمّقة لمستوى تجسيد مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، ويُعدّ هذا البعد

من أهم الآليات المؤسسية التي تربط بين عصرنة المرافق العمومية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من منظور اقتصادي–حوكمي.

تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد الحوكمة المحلية بلغ (3.11) بانحراف معياري قدره 0.725، وهي قيمة تضع هذا البعد في مستوى الحياد، ما يعكس إدراكًا متباينًا وغير مستقر لدى المبحوثين حول فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية. ويشير هذا المعطى إلى أن الحوكمة، رغم حضورها الخطابي والتنظيمي، لا تزال تعاني من فجوة واضحة بين الإطار المعياري والتطبيق العملي داخل المرافق الصحية الجوارية.

وعلى مستوى التحليل الجزئي، تُظهر الفقرات (01، 02، 03) متوسطات حسابية مرتفعة نسبيًا تراوحت بين 3.63و3.78، وصُنّفت ضمن درجة موافقة .وتعكس هذه النتائج وجود ممارسات إيجابية مرتبطة ببعض أبعاد الحوكمة، مثل وضوح الإجراءات، أو توفر حد أدنى من التنسيق، أو الالتزام النسبي بالقواعد التنظيمية. اقتصاديًا، تشير هذه المؤشرات إلى تحسّن جزئي في كفاءة التسيير وتقليص بعض مظاهر عدم التماثل المعلوماتي داخل المؤسسة.

في المقابل، تسجل الفقرة (04) متوسطا حسابيا منخفضا قدره 2.36، وصُنّفت ضمن درجة غير موافق، وهي نتيجة ذات دلالة قوية تعكس ضعفًا بنيويًا في أحد المرتكزات الجوهرية للحوكمة المحلية، قد يرتبط بمحدودية المشاركة، أو ضعف المساءلة، أو غياب التفويض الفعلي للسلطات على المستوى المحلي. ومن منظور الاقتصاد السياسي المحلي، تُعدّ هذه النتيجة مؤشرا على استمرار الطابع المركزي للتسيير، وما يترتب عنه من تقييد لقدرة المؤسسات الجوارية على اتخاذ قرارات تتلاءم مع الخصوصيات المحلية.

أما باقي الفقرات (05 إلى 09)، فقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 2.67 و3.13، وصُنّفت ضمن درجة محايدة، ما يدل على تذبذب في إدراك المبحوثين لفعالية أدوات الحوكمة، مثل الشفافية، المساءلة، التنسيق مع الفاعلين المحليين، وتدفق المعلومات. ويعكس هذا التذبذب واقعًا مؤسسيًا يتسم بعدم التجانس في تطبيق مبادئ الحوكمة بين مؤسسة وأخرى، بل وأحيانًا داخل المؤسسة الواحدة.

يفسَر هذا المستوى المتوسط من الحوكمة بكونها أحد العوامل المقيدة للعائد التنموي لعصرنة المرافق العمومية .فغياب الحوكمة الفعالة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، وضعف كفاءة تخصيص الموارد، وتراجع الثقة بين المؤسسة والمحيط المحلي، ما يحدّ من الأثر الإيجابي للاستثمارات العمومية الموجهة للتحديث الإداري والتكنولوجي.

تؤكد هذه النتائج أن الحوكمة المحلية تمثل حلقة وصل مفقودة بين عصرنة الوسائل وتحقيق النتائج التنموية المرجوة. فحتى مع توفر أدوات الإدارة الإلكترونية وتحسن بعض جوانب الأداء، فإن غياب المشاركة، والمساءلة، والتنسيق متعدد المستويات، يحول دون تحويل العصرنة إلى قيمة عمومية مستدامة تنعكس على جودة الحياة الصحية للسكان.

من الناحية المنهجية، يشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا (0.725) إلى تقارب آراء المبحوثين حول هذا البعد، ما يعزز موثوقية الاستنتاج القائل بأن ضعف الحوكمة ليس حالة فردية أو ظرفية، بل يمثل ظاهرة هيكلية داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية محل الدراسة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن نتائج بعد الحوكمة المحلية تكشف عن مستوى متوسط يميل إلى الضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة، وهو ما يشكّل أحد التحديات الأساسية أمام تعظيم

الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعصرنة المرافق العمومية الجوارية. وعليه، فإن تحقيق التنمية المحلية المستدامة يظل مرهونًا ليس فقط بتحديث الأدوات والإجراءات، بل بإرساء حوكمة محلية فعلية تقوم على اللامركزية، والمساءلة، والمشاركة، وتكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين المحليين.

- **تحليل فقرات البعد الثالث: بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الثالث المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بهدف تقييم مدى تعاون هذه القطاعات في تطوير المرافق العمومية الجوارية، وتعزيز الموارد والخدمات المحلية، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الجدول رقم 17: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تُوجد اتفاقيات تعاون مع القطاع الخاص لتطوير الخدمات الطبية.	**2.58**	**1.185**	**غير موافق**
02	يُشارك القطاع الخاص في صيانة الأجهزة والمعدات.	**3.62**	**1.179**	**موافق**
03	تُشجع المؤسسة المبادرات المحلية لدعم البرامج الصحية مثل حملات التوعية أو النقل الصحي.	**3.41**	**1.181**	**موافق**
04	يُشرك المجتمع المدني في حملات التوعية الصحية.	**2.75**	**1.167**	**محايد**
05	تُدار بعض الأنشطة (مثل صيانة، تسيير النفايات) عبر عقود شراكة واضحة وفعّالة.	**3.27**	**1.296**	**محايد**
06	يتم تبادل الخبرات والتجارب مع العيادات الخاصة لتحسين جودة الخدمات الصحية.	**3.66**	**1.150**	**موافق**
07	أسهمت الشراكات مع القطاع الخاص في خلق فرص عمل محلية.	**3.86**	**1.009**	**موافق**

08	تُحفّز الشراكات الاستثمار في البنية التحتية الصحية.	**2.88**	**1.266**	**محايد**
09	تُسهم الشراكات في إدخال تقنيات طبية حديثة.	**3.12**	**1.265**	**محايد**
10	لا تُقيَم نتائج الشراكات بشكل دوري.	**3.44**	**1.317**	**موافق**
بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص		**3.25**	**0.686**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

يبرز تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مستوى إدراك المبحوثين لمدى تفعيل هذا الخيار المؤسسي داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، وهو خيار يُعدّ من الآليات الاقتصادية الحديثة الداعمة لعصرنة المرافق العمومية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل القيود المالية والهيكلية التي تواجه القطاع العام.

تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد بلغ (3.25) بانحراف معياري قدره 0.686، وهو ما يضعه في مستوى محايد يميل إلى الإيجابية دون أن يصل إلى درجة الموافقة الصريحة. ويعكس هذا المعطى إدراكًا غير حاسم لدى أفراد العينة بشأن فعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يدل على أن هذا النمط من التعاون لا يزال في مرحلة التجربة المحدودة أو التطبيق الجزئي داخل المرافق الصحية الجوارية.

وعلى مستوى الفقرات التفصيلية، تسجّل الفقرة (01) أدنى متوسط حسابي قدره 2.58، وصُنفت ضمن درجة غير موافق، ما يشير إلى ضعف ملموس في أحد أبعاد الشراكة، قد يتعلق بغياب أطر تعاقدية واضحة، أو محدودية ثقة الفاعلين العموميين في القطاع الخاص، أو التخوف

من المساس بالطابع الاجتماعي للخدمة الصحية. اقتصاديًا، يعكس ذلك استمرار نظرة حذرة تجاه الشراكات، تُقيّد إمكانات تعبئة الموارد الخاصة وتحقيق وفورات الحجم والكفاءة.

في المقابل، أظهرت عدة فقرات مستويات موافقة واضحة، لاسيما الفقرات (02، 03، 06، 07، 10)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.41و3.86 .وتعكس هذه النتائج إدراكا إيجابيا لبعض مزايا الشراكة، مثل تحسين جودة الخدمات، إدخال خبرات تكنولوجية وتنظيمية جديدة، وتقاسم المخاطر الاستثمارية. ومن منظور اقتصادي، تشير هذه المؤشرات إلى إمكانية تحقيق مكاسب كفائية ورفع مردودية الإنفاق العمومي في حال تفعيل الشراكة وفق ضوابط حوكمة واضحة.

أما الفقرات (04، 05، 08، 09)، فقد تمركزت في مستوى الحياد بمتوسطات تراوحت بين 2.75و3.27، ما يدل على غموض في الرؤية التطبيقية للشراكة داخل المؤسسات الصحية الجوارية. ويُفسَّر هذا الغموض بضعف التجارب العملية الناجحة، أو محدودية التواصل المؤسسي حول نماذج الشراكة، أو غياب آليات تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي.

من زاوية الاقتصاد التنموي المحلي، تكشف هذه النتائج أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لم تتحول بعد إلى رافعة استراتيجية لدعم عصرنة المرافق العمومية الجوارية. فغياب إطار مؤسسي واضح ومقبول اجتماعيًا يحدّ من قدرة هذا النمط على تعبئة التمويل، وتحسين الكفاءة، وتخفيف الضغط على الميزانية العمومية المحلية، وهو ما ينعكس على وتيرة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

كما يشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا (0.686) إلى تقارب نسبي في آراء المبحوثين، ما يعزز فرضية أن الموقف المتحفظ تجاه الشراكة يمثل اتجاهًا عامًا داخل المؤسسات المدروسة، وليس تباينًا فرديًا أو ظرفيًا. وهذا يعكس بدوره بيئة تنظيمية وثقافية لا تزال مترددة في استيعاب منطق الشراكات كأداة إصلاحية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن نتائج بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تُبرز وجود قابلية كامنة غير مستثمرة لهذا الخيار المؤسسي داخل قطاع الصحة الجوارية. وعليه، فإن تعظيم الأثر التنموي لعصرنة المرافق العمومية يظل مرهونًا بتطوير أطر قانونية وتنظيمية واضحة للشراكة، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وبناء الثقة بين الفاعلين العموميين والخواص، بما يسمح بتحويل الشراكة من تصور نظري إلى أداة اقتصادية فاعلة في خدمة التنمية المحلية المستدامة.

2.تحليل فقرات المحور الثاني: التنمية المحلية المستدامة

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات المحور الثاني المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، بهدف تقييم أبعادها، وكشف مدى تأثير عصرنة المرافق العمومية الجوارية وعمليات التحديث الإداري في تعزيز الاستدامة وتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي.

- **تحليل فقرات البعد الأول: البعد الاقتصادي**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الأول المتعلق بالبعد الاقتصادي للتنمية المحلية المستدامة، بهدف تقييم تأثير عصرنة المرافق العمومية الجوارية على تحسين الإنتاجية المحلية، دعم الاستثمار، ورفع الكفاءة الاقتصادية للمجتمع المحلي.

الجدول رقم 18: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الاقتصادي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	أدت إجراءات الرقمنة إلى تحسين كفاءة الإنفاق (خفض التكلفة، الاستخدام الأمثل للموارد)	3.75	1.151	موافق
02	أَسهمت المرافق الصحية الجوارية في جذب الاستثمارات المحلية من خلال عقود الشراكة في تقديم الخدمات الصحية.	3.89	1.018	موافق
03	حسّنت الخدمات الإلكترونية القدرة التنافسية للخدمات الصحية المقدمة مقارنة بالمراكز المماثلة.	3.61	1.053	موافق
04	تُؤثر جودة الخدمات الصحية على استقرار الاقتصاد المحلي.	3.45	1.138	موافق
05	تُشكل المؤسسات الصحية رافعة لتقوية الاقتصاد المحلي المستدام من خلال شراء المواد والخدمات من الموردين المحليين.	3.59	1.292	موافق
	البعد الاقتصادي	3.65	0.806	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

يبيّن جدول الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الاقتصادي مستوى إدراك أفراد العينة للأثر الاقتصادي لعصرنة المرافق العمومية الجوارية، باعتبار هذا البعد الركيزة الأساسية التي تُترجم جهود التحديث المؤسسي إلى مكاسب تنموية ملموسة على المستوى المحلي.

تشير النتائج إلى أن المتوسط الحسابي الكلي للبعد الاقتصادي بلغ (3.65) بانحراف معياري قدره 0.806، وهي قيمة تضع هذا البعد ضمن درجة الموافقة، ما يعكس تصورا إيجابيا نسبيًا لدى المبحوثين حول قدرة عصرنة المرافق الصحية الجوارية على تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الأداء المالي والاجتماعي للمجال المحلي.

وعلى مستوى الفقرات الجزئية، سجّلت جميع العبارات متوسطات حسابية مرتفعة نسبيا تراوحت بين 3.45و3.89، وصُنّفت كلها ضمن درجة موافقة، وهو ما يدل على انسجام واضح في آراء المبحوثين بشأن المنافع الاقتصادية المتوقعة من عصرنة المرافق العمومية. وتعكس هذه النتائج قناعة متزايدة بأن التحديث الإداري والتنظيمي يسهم في ترشيد الإنفاق العمومي، وتقليص الهدر الناتج عن الإجراءات البيروقراطية، وتحسين إنتاجية الموارد البشرية داخل المؤسسات الصحية الجوارية.

اقتصاديا، تشير المتوسطات المرتفعة للفقرات (01) و(02) و(03)، التي تجاوزت 3.60، إلى إدراك قوي لأثر العصرنة في رفع كفاءة تخصيص الموارد وتحسين نوعية الخدمات الصحية، وهو ما ينعكس إيجابًا على رأس المال البشري المحلي، باعتباره أحد أهم محددات النمو الاقتصادي المستدام. كما أن تحسين الأداء الصحي يحدّ من التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالمرض والغياب عن العمل، ما يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي.

أما الفقرات (04) و(05)، ورغم تسجيلها متوسطات أقل نسبيا، إلا أنها لا تزال ضمن نطاق الموافقة، ما يعكس وجود بعض التحفظات المرتبطة بتفاوت مستويات التطبيق أو بطء جني العوائد الاقتصادية للعصرنة على المدى القصير. ومن منظور الاقتصاد الزمني يُعدّ هذا التفاوت طبيعيا، إذ إن العائد الاقتصادي الكامل لمشاريع العصرنة غالبًا ما يتطلب فترة زمنية كافية لتراكم الآثار الإيجابية وتجاوز تكاليف الانتقال الأولية.

ويُظهر الانحراف المعياري المعتدل (0.806) وجود تباين محدود في آراء المبحوثين، ما يدل على درجة معقولة من الإجماع حول أهمية البعد الاقتصادي لعصرنة المرافق العمومية

الجوارية. ويُفسَّر هذا الإجماع بكون الآثار الاقتصادية للعصرنة أكثر وضوحا وقابلية للإدراك مقارنة ببعض الأبعاد المؤسسية أو الحوكمية الأكثر تجريدا.

وفي إطار التنمية المحلية المستدامة، تؤكد هذه النتائج أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تمثل استثمارًا عموميًا ذا مردودية اقتصادية واجتماعية، لا يقتصر أثره على تحسين الخدمة الصحية، بل يمتد ليشمل دعم النشاط الاقتصادي المحلي، وتعزيز العدالة في توزيع الخدمات، وتحسين جودة الحياة. غير أن تعظيم هذه المردودية يظل مشروطًا بتكامل البعد الاقتصادي مع باقي الأبعاد، خاصة الحوكمة المحلية والشراكة مع القطاع الخاص، بما يضمن استدامة العوائد وتوازنها.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن نتائج البعد الاقتصادي تدعم بقوة الفرضية القائلة بأن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تُعدّ أحد المحركات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة، شريطة إدماجها ضمن رؤية اقتصادية شاملة تقوم على الكفاءة، والاستدامة، وحسن توظيف الموارد العمومية.

- **تحليل فقرات البعد الثاني: البعد الاجتماعي**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الثاني المتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة، بهدف تقييم أثر عصرنة المرافق العمومية الجوارية على تحسين جودة الحياة، تعزيز العدالة المجتمعية، وتلبية احتياجات المواطنين بشكل فعال وشامل.

الجدول رقم 19: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد الاجتماعي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	ساهمت الرقمنة في تسهيل إتاحة الخدمات الصحية لشريحة واسعة من السكان.	3.41	1.073	موافق
02	تُراعي المرافق الصحية مبدأ العدالة والمساواة في تقديم الخدمات.	3.22	1.301	محايد
03	يُسهم تحسين الخدمة في تعزيز الثقة بين المريض والإدارة.	4.20	0.837	موافق
04	تُشجع المرافق الصحية مشاركة المجتمع في القرارات المحلية.	4.07	0.936	موافق
05	تُساهم الخدمات الصحية الميسّرة في تحسين نوعية الحياة اليومية.	4.28	0.790	موافق بشدة
06	يُسهم تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالمرضى في تقليل الإحباط والتوتر لديهم.	4.41	0.792	موافق بشدة
07	تسعى الإدارة إلى دمج الفئات الهشة في الخدمات الصحية مع تقديم تدابير مخصصة حسب حاجة الفئات.	4.23	0.883	موافق بشدة
	البعد الاجتماعي	3.97	0.580	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

تشير نتائج الوسط الحسابي العام للبعد الاجتماعي (3.97) بانحراف معياري (0.580) إلى مستوى موافقة عالٍ لدى أفراد العينة على دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة. ويعكس هذا الإدراك اعتراف المبحوثين بأن ممارسات العصرنة لا تقتصر على البُعد الاقتصادي أو الإداري فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين جودة الخدمات، تعزيز العدالة في التوزيع، وتقريب الإدارة من المواطنين.

وعند تحليل الفقرات التفصيلية، تبيّن أن الفقرات (03، 04، 05، 06، 07) سجلت درجات موافق بشدة وموافق مرتفع بمتوسطات حسابية تتراوح بين 4.07 و4.41، مما يشير إلى رضا واسع عن أثر العصرنة في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصحية الجوارية. أما الفقرتان (01، 02) فقد سجلتا متوسطات أقل (3.22 و3.41)، وصُنّفتا ضمن درجة موافقة أو محايد، وهو ما يعكس بعض التباين في إدراك تأثير العصرنة على الجوانب الاجتماعية الأقل وضوحًا أو التي تتطلب تدخلات إضافية لتفعيل أثرها على الأرض.

يعكس هذا المستوى المرتفع من الموافقة أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تُسهم في تعظيم القيمة الاجتماعية للخدمة الصحية، من خلال تحسين الوصول إليها، ورفع مستوى رضا المستفيدين، وتقليل الهدر في الموارد الاجتماعية والإنسانية، وهو ما ينعكس بدوره على استدامة التنمية المحلية على المدى الطويل.

كما يُظهر الانحراف المعياري المنخفض (0.580) اتساقًا كبيرًا في آراء المبحوثين، ما يعزز مصداقية النتائج ويشير إلى توافق واسع حول أهمية البعد الاجتماعي للعصرنة في المؤسسات الصحية الجوارية. ويؤكد هذا أن الفوائد الاجتماعية لتحديث الإدارة والتنظيم تُدرك جيدًا، وتشكل عاملًا محفزًا لتبني سياسات دعم التنمية المحلية المستدامة على المستوى المؤسسي والمجتمعي.

وبناء عليه، يمكن الاستنتاج بأن عصرنة المرافق العمومية الجوارية ليست مجرد أداة تقنية أو إدارية، بل رافعة اجتماعية واستراتيجية تساهم في تحسين جودة الحياة المحلية، وتعزيز التكافل

والعدالة الاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة تكاملها مع الأبعاد الاقتصادية والحكومية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بشكل متكامل.

- **تحليل فقرات البعد الثالث: البعد البيئي**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الثالث المتعلق بالبعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة، بهدف تقييم مدى تأثير عصرنة المرافق العمومية الجوارية على حماية الموارد الطبيعية، الحد من التلوث، وتعزيز الاستدامة البيئية في المجتمعات المحلية.

الجدول رقم 20: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد البيئي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تعتمد المؤسسة نظامًا رقمياً يقلل من استهلاك الورق.	3.97	1.124	موافق
02	تُسهم الخدمات الإلكترونية في تقليل التنقلات غير الضرورية.	2.65	1.368	محايد
03	تُراعى معايير بيئية في تصميم وتجهيز المباني والعمليات المؤسسية.	3.01	1.382	محايد
04	تعتمد المؤسسات الصحية سياسة فرز النفايات والتخلص الآمن منها.	3.68	1.079	موافق
05	تُنظم المؤسسة حملات لتوعية الموظفين حول السلوك البيئي.	4.10	0.930	موافق
06	تُنظم المؤسسة حملات لتوعية المرضى حول السلوك البيئي.	4.18	0.962	موافق
07	تتوفر بدائل لمواد طبية أقل ضررا بيئا.	3.41	1.339	موافق
08	يتم تتبع الأثر البيئي لأنشطة المؤسسة بشكل دوري.	3.95	1.074	موافق
	البعد البيئي	3.61	0.667	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

تشير نتائج الوسط الحسابي العام للبعد البيئي (3.61) بانحراف معياري (0.667) إلى درجة موافقة لدى أفراد العينة على دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة. ويعكس هذا الإدراك اعتراف المبحوثين بأن ممارسات العصرنة لا تقتصر على البعد الاقتصادي أو الإداري فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين إدارة الموارد الطبيعية، ترشيد الاستهلاك، والحد من الأثر البيئي للأنشطة المؤسسية.

وعند تحليل الفقرات التفصيلية، تبيّن أن الفقرات (01، 04، 05، 06، 08) سجلت درجات موافق وموافق بشدة بمتوسطات حسابية تتراوح بين 3.68 و4.18، مما يشير إلى رضا واسع عن أثر العصرنة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصحية الجوارية. أما الفقرات (02، 03) فقد سجلتا متوسطات أقل (2.65 و3.01)، وصُنّفتا ضمن درجة محايد، وهو ما يعكس بعض التباين في إدراك تأثير العصرنة على الجوانب البيئية الأقل وضوحًا أو التي تتطلب تدخلات إضافية لتفعيل أثرها على الأرض. الفقرة (07) سجلت متوسطًا 3.41 ضمن موافق، مما يعكس إدراكًا متوسطًا لبعض الممارسات البيئية التي قد تكون أقل تطورًا أو تطبيقًا محدودًا.

يعكس هذا المستوى من الموافقة أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تُسهم في تحقيق كفاءة استخدام الموارد البيئية وتقليل الهدر، بما يعزز قدرة المؤسسات على دعم التنمية المستدامة محليًا. كما يُظهر الانحراف المعياري المنخفض (0.667) اتساقًا نسبيًا في آراء المبحوثين، ما يعزز مصداقية النتائج ويشير إلى توافق واسع حول أهمية البعد البيئي للعصرنة في المؤسسات الصحية الجوارية.

وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأن عصرنة المرافق العمومية الجوارية ليست مجرد تحديث إداري أو تقني، بل رافعة بيئية واستراتيجية تعزز استدامة الموارد المحلية، وتحسن جودة البيئة، مع ضرورة تكاملها مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بشكل متكامل.

- **تحليل فقرات البعد الرابع: البعد التكنولوجي**

يركز هذا الجزء على تحليل فقرات البعد الرابع المتعلق بالبعد التكنولوجي للتنمية المحلية المستدامة، بهدف تقييم دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تبني الابتكار التقني، استخدام الحلول الرقمية، وتعزيز الكفاءة الإدارية والخدمات المقدمة للمجتمع المحلي.

الجدول رقم 21: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات البعد التكنولوجي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	حسنت التقنيات الرقمية المستخدمة من كفاءة العمل الإداري للمؤسسات الصحية.	**4.07**	**0.936**	**موافق**
02	ساعدت إجراءات الرقمنة في تقليص الفجوة التكنولوجية بين مستويات الإدارة المحلية والمركزية.	**4.28**	**0.790**	**موافق بشدة**
03	تُساهم سياسة التوجه الرقمي في تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الابتكار واعتماد الحلول الذكية لتقديم الخدمات الصحية.	**4.41**	**0.792**	**موافق بشدة**
04	إدخال الحلول الرقمية أدى إلى رفع جودة الخدمات مقارنة بالمراكز غير الرقمية.	**4.23**	**0.883**	**موافق بشدة**
05	عززت مشاريع الرقمنة جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.	**3.97**	**1.124**	**موافق**
06	ساعدت الرقمنة في تحسين التواصل بين المرضى والمؤسسات الصحية.	**2.65**	**1.368**	**محايد**

07	ساهمت الرقمنة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة الرقمية في تسيير المؤسسة.	3.01	1.382	محايد
	البعد التكنولوجي	3.80	0.644	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS

تشير نتائج الوسط الحسابي العام للبعد التكنولوجي (3.80) بانحراف معياري (0.644) إلى درجة موافقة مرتفعة لدى أفراد العينة على دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تعزيز البعد التكنولوجي للتنمية المحلية المستدامة. ويعكس هذا الإدراك اعتراف المبحوثين بأن ممارسات العصرنة تشمل تبني التكنولوجيا الحديثة، تطوير نظم المعلومات الإدارية، وتحسين البنية التحتية الرقمية داخل المؤسسات الصحية الجوارية.

وعند تحليل الفقرات التفصيلية، تبيّن أن الفقرات (01، 02، 03، 04، 05) سجلت درجات موافق وموافق بشدة بمتوسطات حسابية تتراوح بين 3.97 و4.41، مما يشير إلى رضا واسع حول أثر التكنولوجيا في تسريع الإجراءات الإدارية، تحسين دقة المعلومات، وتعزيز قدرة المؤسسات على تقديم خدمات صحية أفضل وأكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. أما الفقرات (06، 07) فقد سجلت متوسطات أقل (2.65 و3.01)، وصُنّفتا ضمن درجة محايد، وهو ما يعكس وجود تفاوت في إدراك أثر بعض تطبيقات التكنولوجيا أو محدودية استخدامها في بعض المؤسسات.

يعكس هذا المستوى المرتفع من الموافقة أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تُسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي والتقليل من الهدر الإداري والزمني، كما تعزز القدرة على اتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة وموثوقة. كما يشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا (0.644) إلى اتساق كبير في آراء المبحوثين حول أهمية البعد التكنولوجي، ما يعزز مصداقية النتائج.

وبناء عليه، يمكن الاستنتاج بأن عصرنة المرافق العمومية الجوارية لا تمثل مجرد تحديث تقني، بل رافعة استراتيجية تكنولوجية تعزز القدرة المؤسسية، تدعم التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يركز هذا المطلب على اختبار فرضيات الدراسة، باعتباره خطوة أساسية في المرحلة التطبيقية للبحث، تهدف إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات الموضوعة مسبقا أو رفضها استنادا إلى النتائج الميدانية والبيانات الإحصائية المحصل عليها. ويعتمد هذا الاختبار على ربط نتائج الاستبيان والمعطيات الرقمية بالمفاهيم النظرية التي تم تناولها في الإطار النظري للدراسة، لتحديد طبيعة العلاقات بين عصرنة المرفق العمومي للصحة الجوارية ومدى تأثيرها على التنمية المحلية المستدامة. كما يسعى هذا المطلب إلى تقديم تحليل علمي دقيق للنتائج، يبرز الاتجاهات السائدة والأنماط العامة في استجابات المبحوثين، ويتيح استخلاص استنتاجات موضوعية تدعم التفسيرات العلمية للظاهرة المدروسة، مع توفير قاعدة صلبة لتقديم التوصيات المستقبلية التي تسهم في تحسين أداء المرافق العمومية الجوارية وتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

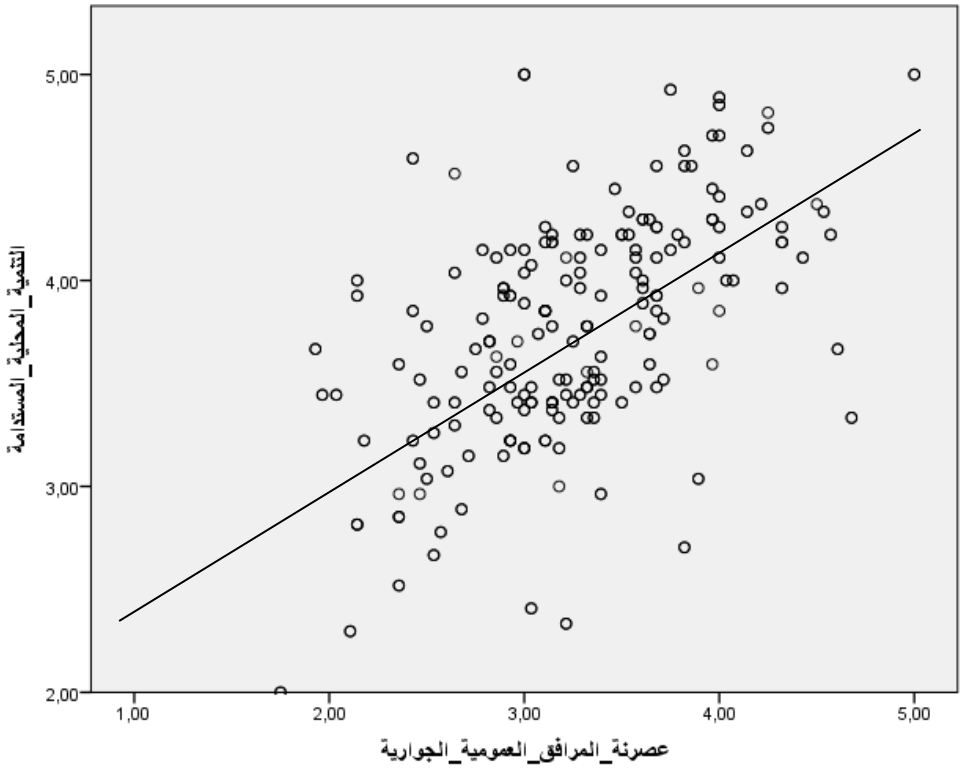
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الجدول رقم 22: الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الرئيسية	معاملات التأثير	درجة الحرية	ستيودنت t	Beta	الدلالة الإحصائية
الثابت	2.101	1	15.591	/	0.000
عصرنة المرافق العمومية الجوارية	0.511	358	12.556	0.553	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

الشكل رقم 16: الشكل الانتشاري للعلاقة بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر: نستعمل اختبار فيشر F، يستخدم هذا الاختبار لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، وجدول ANOVA التالي يبين تحليل الانحدار بين المجموعات وخارج المجموعات:

الجدول رقم 23: تحليل تباين الانحدار ANOVA

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F) الجدولية	قيمة(F) الحسابية	القيمة المعنوية
بين المجموعات	34.155	1	34.155	/	157.662	0.000
داخل المجموعات	77.555	358	0.217	عند مستوى معنوية α=0.05		
التباين الكلي	111.709	359	/			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد (R^2): هو عبارة عن مؤشر يقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار أي نسبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المستقل، والجدول التالي يوضح شدة العلاقة بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة.

الجدول رقم 24: معاملات الارتباط.

دوربن واتسن	F المحسوبة	معنويةF (Sig)	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	B
1.817	157.662	0.000	0.553	0.306	0.553

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

تنص الفرضية الرئيسية على أن هناك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، حيث كان المتغير المستقل هو عصرنة المرافق العمومية الجوارية، والمتغير التابع هو التنمية المحلية المستدامة.

ويبين جدول الانحدار الخطي البسيط أن قيمة الثابت بلغت 2.101، مع قيمة t للثابت 15.591 ودلالة إحصائية 0.000، في حين سجل متغير عصرنة المرافق العمومية الجوارية معامل تأثير 0.511، مع قيمة t قدرها 12.556، ودلالة إحصائية 0.000، كما يظهر معامل بيتا0.553 (Beta) ، مما يشير إلى أن المتغير المستقل له تأثير إيجابي وقوي على التنمية المحلية المستدامة. وتدل القيم الصغيرة جدًا للدلالة الإحصائية (0.05>) على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية.

أما اختبار معنوية النموذج الكلي باستخدامANOVA ، فقد أظهر أن قيمة F المحسوبة بلغت 157.662 مقابل قيمة معنوية 0.000، مما يؤكد جدوى النموذج الإحصائي ومناسبته لتفسير العلاقة بين العصرنة والتنمية المحلية المستدامة .ويعكس هذا أن التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره جزئيًا من خلال التغير في مستوى عصرنة المرافق العمومية الجوارية.

وبالنسبة لجودة الارتباط بين المتغيرين، أظهر معامل الارتباط (R) قيمة 0.553، بينما بلغ معامل التحديد0.306 (R^2) ، وهو ما يعني أن 30.6%من التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره من قبل عصرنة المرافق العمومية الجوارية .أما اختبار دوربين واتسن–Durbin) (Watson = 1.817فيشير إلى غياب الارتباط الذاتي للمتبقيات، وهو ما يعزز مصداقية نتائج الانحدار.

تعكس هذه النتائج أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تمثل رافعة استراتيجية أساسية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة، حيث يتيح تبني ممارسات العصرنة تحسين الكفاءة المؤسسية، تعزيز العدالة في توزيع الخدمات، وتقوية الأثر الاجتماعي والبيئي للمؤسسات الصحية الجوارية.

وبناء على ما سبق، يمكن استنتاج أن الفرضية الرئيسية تتحقق إحصائيًا، وأن عصرنة المرافق العمومية الجوارية ترتبط إيجابيًا وبدرجة معنوية عالية بالتنمية المحلية المستدامة، مما يؤكد أهمية الاستثمار في تحديث الإدارة والتكنولوجيا والمؤسسات على المستوى المحلي لضمان استدامة الموارد وتحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الاولى

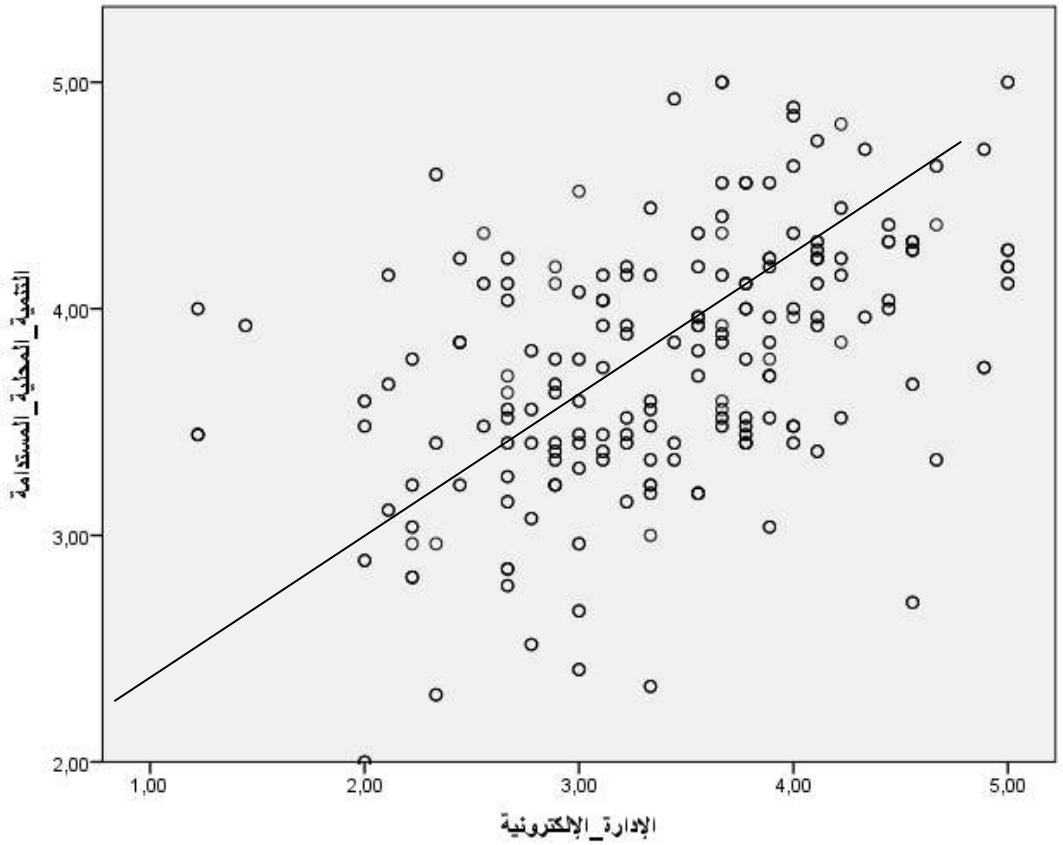
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الجدول رقم 25: الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الفرعية الأولى	معاملات التأثير	درجة الحرية	ستيودنت t	Beta	الدلالة الإحصائية
الثابت	**2.686**	**1**	**23.286**	**/**	**0.000**
بعد الإدارة الإلكترونية	**0.317**	**358**	**9.613**	**0.453**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

الشكل رقم 17: الشكل الانتشاري للعلاقة بين بعد الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر: نستعمل اختبار فيشر F، يستخدم هذا الاختبار لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، وجدول ANOVA التالي يبين تحليل الانحدار بين المجموعات وخارج المجموعات:

الجدول رقم 26: تحليل تباين الانحدارANOVA

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F) الجدولية	قيمة(F) الحسابية	القيمة المعنوية
بين المجموعات	22.921	1	22.921	/	92.419	0.000
داخل المجموعات	88.788	358	0.248	عند مستوى معنوية α=0.05		
التباين الكلي	111.709	359	/			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد (R^2): هو عبارة عن مؤشر يقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار أي نسبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المستقل، والجدول التالي يوضح شدة للعلاقة بعد الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية المستدامة:

الجدول رقم 27: معاملات الارتباط.

دوربن واتسن	F المحسوبة	معنويةF (Sig)	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	B
1.842	92.419	0.000	0.453	0.205	0.453

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية 0.05≥ α للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، حيث كان المتغير المستقل هو بعد الإدارة الإلكترونية، والمتغير التابع هو التنمية المحلية المستدامة.

ويبين جدول الانحدار الخطي البسيط أن قيمة الثابت بلغت 2.686، مع قيمة t للثابت 23.286 ودلالة إحصائية 0.000، بينما سجل متغير بعد الإدارة الإلكترونية معامل تأثير 0.317، مع قيمة t قدرها 9.613 ودلالة إحصائية 0.000، كما يظهر معامل بيتا (Beta)

0.453، مما يشير إلى أن الإدارة الإلكترونية لها تأثير إيجابي متوسط إلى قوي على التنمية المحلية المستدامة. وتشير القيم الصغيرة جدًا للدلالة الإحصائية (0.05>) إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية.

أما اختبار معنوية النموذج الكلي باستخدامANOVA ، فقد أظهر أن قيمة F المحسوبة بلغت 92.419 مقابل قيمة معنوية 0.000، مما يؤكد ملاءمة النموذج الإحصائي وقدرته على تفسير العلاقة بين بعد الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية المستدامة .ويعكس هذا أن التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره جزئيًا من خلال التغير في مستوى الإدارة الإلكترونية داخل المؤسسات الصحية الجوارية.

وبالنسبة لجودة الارتباط، أظهر معامل الارتباط (R) قيمة 0.453، بينما بلغ معامل التحديد 0.205 (R^2)، أي أن 20.5%من التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره بواسطة بعد الإدارة الإلكترونية .كما أظهر اختبار دوربين واتسن (Durbin–Watson = 1.842) عدم وجود ارتباط ذاتي للمتبقيات، مما يعزز موثوقية نتائج الانحدار.

اقتصاديا وإداريا، تعكس هذه النتائج أن الإدارة الإلكترونية تشكل رافعة استراتيجية لتعزيز كفاءة العمليات المؤسسية، تقليل البيروقراطية، تسريع الإجراءات، وتحسين دقة المعلومات الإدارية داخل المرافق الصحية الجوارية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات وصمود التنمية المحلية على المدى الطويل.

وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأن الفرضية الفرعية الأولى تتحقق إحصائيا، وأن بعد الإدارة الإلكترونية يرتبط إيجابيا وبدرجة معنوية عالية بالتنمية المحلية المستدامة، مما يؤكد أهمية

الاستثمار في نظم المعلومات والتقنيات الرقمية لتعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف التنموية المحلية بشكل متكامل.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

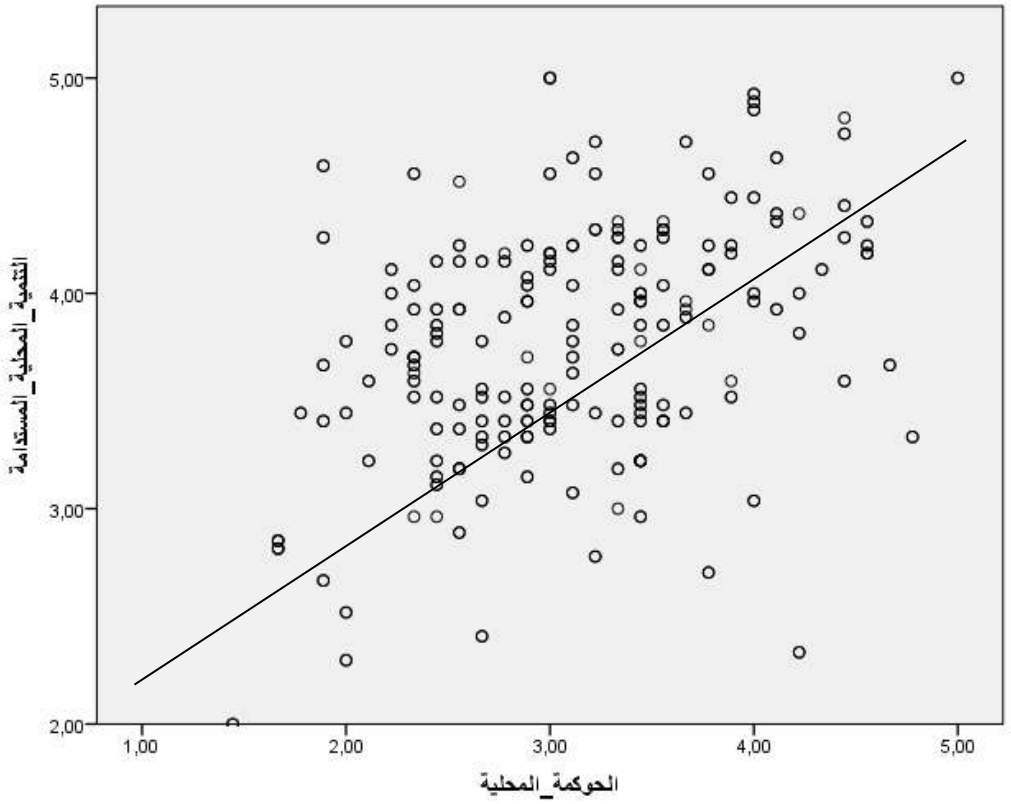
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الجدول رقم 28: الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الفرعية الثانية	معاملات التأثير	درجة الحرية	ستيودنت t	Beta	الدلالة الإحصائية
الثابت	**2.801**	**1**	**23.566**	**/**	**0.000**
بعد الحوكمة المحلية	**0.310**	**358**	**8.335**	**0.403**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

الشكل رقم 18: الشكل الانتشاري للعلاقة بين بعد الحوكمة المحلية والتنمية المحلية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر: نستعمل اختبار فيشر F، يستخدم هذا الاختبار لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، وجدول ANOVA التالي يبين تحليل الانحدار بين المجموعات وخارج المجموعات:

الجدول رقم 29: تحليل تباين الانحدار ANOVA

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F) الجدولية	قيمة(F) الحسابية	القيمة المعنوية
بين المجموعات	18.156	1	18.156	/	69.477	0.000
داخل المجموعات	93.553	358	0.261	عند مستوى معنوية α=0.05		
التباين الكلي	111.709	359	/			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد (R^2): هو عبارة عن مؤشر يقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، أي نسبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المستقل، والجدول التالي يوضح شدة للعلاقة بين بعد الحوكمة المحلية والتنمية المحلية المستدامة:

الجدول رقم 30: معاملات الارتباط.

دوربن واتسن	F المحسوبة	معنويةF (Sig)	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	B
1.889	69.477	0.000	0.403	0.163	0.403

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، حيث كان المتغير المستقل هو بعد الحوكمة المحلية، والمتغير التابع هو التنمية المحلية المستدامة.

ويبين جدول الانحدار الخطي البسيط أن قيمة الثابت بلغت 2.801، مع قيمة t للثابت 23.566 ودلالة إحصائية 0.000، بينما سجل متغير بعد الحوكمة المحلية معامل تأثير 0.310، مع قيمة t قدرها 8.335 ودلالة إحصائية 0.000، كما يظهر معامل بيتا (Beta) 0.403، مما يشير إلى أن الحوكمة المحلية لها تأثير إيجابي متوسط على التنمية المحلية المستدامة. وتدل القيم الصغيرة جدًا للدلالة الإحصائية (0.05>) على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية.

أما اختبار معنوية النموذج الكلي باستخدامANOVA ، فقد أظهر أن قيمة F المحسوبة بلغت 69.477 مقابل قيمة معنوية 0.000، مما يؤكد ملاءمة النموذج الإحصائي ومصداقيته في

تفسير العلاقة بين بعد الحوكمة المحلية والتنمية المحلية المستدامة .ويعكس هذا أن التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره جزئيًا من خلال التغير في مستوى الحوكمة المحلية داخل المؤسسات الصحية الجوارية.

وبالنسبة لجودة الارتباط، أظهر معامل الارتباط (R) قيمة 0.403، بينما بلغ معامل التحديد (R^2) 0.163، أي أن 16.3%من التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره بواسطة بعد الحوكمة المحلية .كما أظهر اختبار دوربين واتسن (Durbin–Watson = 1.889) عدم وجود ارتباط ذاتي للمتبقيات، مما يعزز موثوقية نتائج الانحدار.

تعكس هذه النتائج أن الحوكمة المحلية تشكل أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية، فعالية اتخاذ القرار، والمساءلة داخل المؤسسات الصحية الجوارية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات ورفع مستوى رضا المستفيدين، وهو ما يعزز بدوره قدرة التنمية المحلية على الاستمرار وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأن الفرضية الفرعية الثانية تتحقق إحصائيًا، وأن بعد الحوكمة المحلية يرتبط إيجابيًا وبدرجة معنوية بالتصاعد مع التنمية المحلية المستدامة، مما يؤكد أهمية اعتماد سياسات حوكمة فعالة لضمان استدامة الأداء المؤسسي وتحقيق التنمية المحلية المتكاملة.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

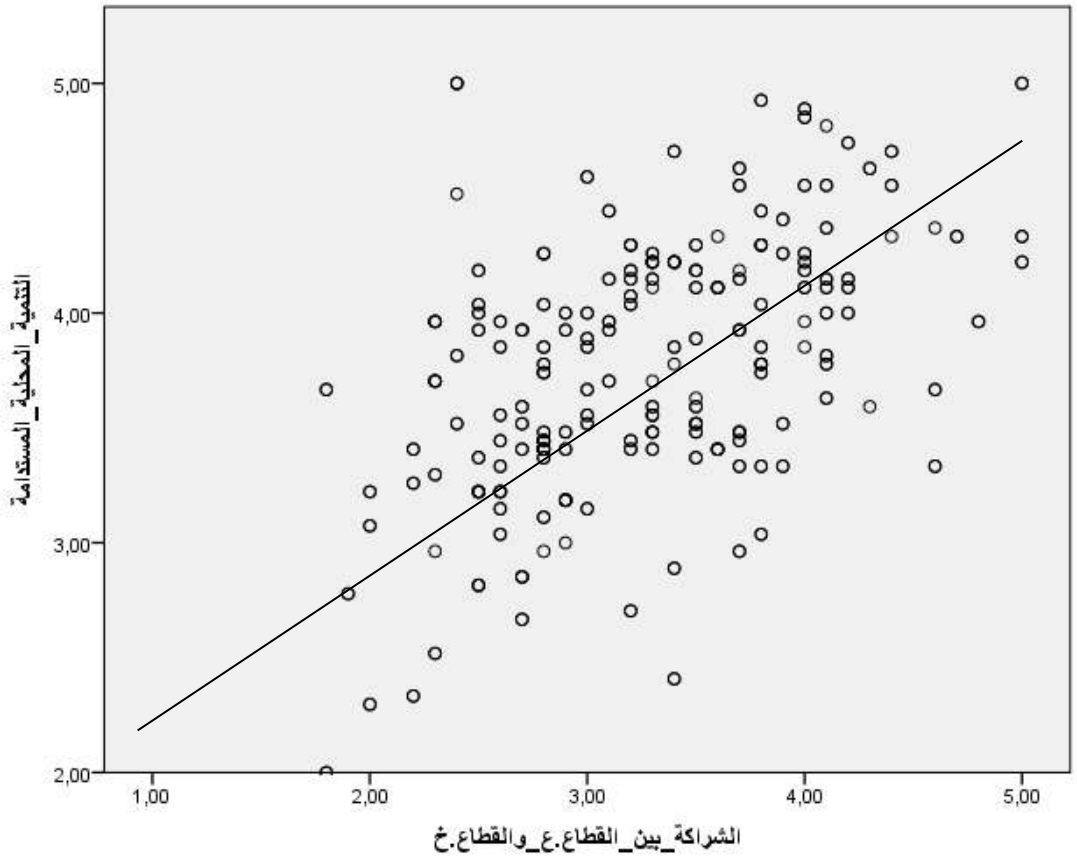
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الجدول رقم 31: الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الفرعية الثالثة	معاملات التأثير	درجة الحرية	ستيودنت t	Beta	الدلالة الإحصائية
الثابت	2.427	1	19.678	/	0.000
الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	0.411	358	11.083	0.505	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

الشكل رقم 19: الشكل الانتشاري للعلاقة بين بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر: نستعمل اختبار فيشر F، يستخدم هذا الاختبار لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، وجدول ANOVA التالي يبين تحليل الانحدار بين المجموعات وخارج المجموعات:

الجدول رقم 32: تحليل تباين الانحدار ANOVA

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F) الجدولية	قيمة(F) الحسابية	القيمة المعنوية
بين المجموعات	28.538	1	28.538	/	122.840	0.000
داخل المجموعات	83.171	358	0.232	عند مستوى معنوية α=0.05		
التباين الكلي	111.709	359	/			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد (R^2): هو عبارة عن مؤشر يقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، أي نسبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المستقل، والجدول التالي يوضح شدة للعلاقة بين بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة:

الجدول رقم 33: معاملات الارتباط.

دوربن واتسن	F المحسوبة	معنوية F (Sig)	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	B
1.671	122.840	0.000	0.505	0.255	0.505

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS.

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتحقق

من هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، حيث كان المتغير المستقل هو بعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والمتغير التابع هو التنمية المحلية المستدامة.

ويبين جدول الانحدار الخطي البسيط أن قيمة الثابت بلغت 2.427، مع قيمة t للثابت 19.678 ودلالة إحصائية 0.000، بينما سجل متغير الشراكة بين القطاعين العام والخاص معامل تأثير 0.411، مع قيمة t قدرها 11.083 ودلالة إحصائية 0.000، كما يظهر معامل بيتا 0.505 (Beta)، مما يشير إلى أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لها تأثير إيجابي متوسط إلى قوي على التنمية المحلية المستدامة. وتؤكد القيم الصغيرة جدًا للدلالة الإحصائية (0.05>) أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية.

أما اختبار معنوية النموذج الكلي باستخدامANOVA ، فقد أظهر أن قيمة F المحسوبة بلغت 122.840 مقابل قيمة معنوية 0.000، مما يؤكد فاعلية النموذج الإحصائي ومناسبته لتفسير العلاقة بين الشراكة والتنمية المحلية المستدامة .ويعكس هذا أن التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره جزئيًا من خلال التغير في مستوى الشراكات بين القطاع العام والخاص داخل المؤسسات الصحية الجوارية.

وبالنسبة لجودة الارتباط، أظهر معامل الارتباط (R) قيمة 0.505، بينما بلغ معامل التحديد 0.255 (R^2)، أي أن 25.5%من التباين في التنمية المحلية المستدامة يمكن تفسيره بواسطة بعد الشراكة بين القطاع العام والخاص .كما أظهر اختبار دوربين واتسن (Durbin–Watson = 1.671)عدم وجود ارتباط ذاتي للمتبقيات، مما يعزز مصداقية نتائج الانحدار.

تعكس هذه النتائج أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تعتبر رافعة استراتيجية فعّالة لتعزيز الموارد المالية والبشرية، نقل الخبرات والتكنولوجيا، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات، بما يسهم في دعم استدامة التنمية المحلية وتحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية.

وبناء عليه، يمكن الاستنتاج بأن الفرضية الفرعية الثالثة تتحقق إحصائيا، وأن بعد الشراكة بين القطاع العام والخاص يرتبط إيجابيا وبدرجة معنوية عالية بالتنمية المحلية المستدامة، مما يؤكد أهمية تشجيع التعاون بين القطاعين لتعظيم أثر السياسات التنموية على المستوى المحلي وتحقيق استدامة الخدمات.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل دراسة ميدانية لدور عصرنة المرافق العمومية للصحة الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال عينة من المؤسسات الصحية الجوارية في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية علمية واضحة تضمنت جمع البيانات الميدانية باستخدام الاستمارة، وتحليلها إحصائيا ونوعيا، بهدف تقييم أثر تحديث الهياكل الإدارية والتقنية على التنمية المحلية المستدامة.

وأظهرت نتائج اختبار فرضيات البحث أن هناك تأثيرا إيجابيا ودالا إحصائيا لعصرنة المرافق الصحية على تحسين الأداء المؤسسي، إذ ساعدت عمليات التحديث الإداري والتقني على تعزيز التنسيق بين المديريات والمكاتب، وتسريع سير الإجراءات، وتطوير قدرة الموظفين على أداء مهامهم بفعالية أكبر. كما أكدت النتائج أن اعتماد التكوين المستمر والوسائل التقنية الحديثة أسهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، بما ينعكس إيجابًا على تحقيق أهداف التنمية المحلية.

وأوضحت البيانات أيضا وجود بعض التحديات، مثل محدودية الموارد في بعض المديريات والحاجة إلى تحديث بعض الإجراءات الروتينية، لكنها لم تمنع المؤسسات من تحقيق نتائج إيجابية، بل ساهمت عمليات العصرنة في تقليل آثار هذه العقبات وتعزيز استمرارية تقديم الخدمات بكفاءة.

خاتمة

خاتمة

تعد المرافق العمومية الجوارية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتقريب الخدمات من المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية في مختلف المجالات. فهي تمثل الواجهة الأولى للإدارة المحلية، وتسعى إلى تقديم خدمات فعّالة، سريعة، وذات جودة عالية، بما يتماشى مع تطلعات السكان ومتطلبات التنمية المحلية. ومع التسارع المستمر في التطورات التكنولوجية وزيادة توقعات المواطنين في الحصول على خدمات حديثة وميسرة وبأفضل تكلفة، أصبح من الضروري تحديث هذه المرافق وتعزيز فعاليتها من خلال تطوير بنيتها الإدارية وتحديث أساليب تقديم الخدمات.

وفي هذا السياق، تمثل المرافق العمومية للصحة الجوارية في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة نموذجا حيويا لتطبيق سياسات العصرنة، إذ تعمل على تقديم خدمات صحية قريبة من المواطنين تغطي احتياجاتهم الطبية، وتحسن من جودة الرعاية الصحية على المستوى المحلي. وقد سعت الدولة الجزائرية إلى إدخال التكنولوجيا والمعلوماتية في هذه المؤسسات، وترقية هيكلها التنظيمي والإداري، بهدف تعزيز كفاءة الموظفين وتحسين مستوى الخدمات، وتسهيل وصول المواطنين إلى الرعاية الصحية بشكل أسرع وأكثر فعالية.

ويمثل مفهوم عصرنة المرافق الصحية الجوارية عملية مستمرة لتطوير البنية الإدارية وطرق تقديم الخدمات، بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة ومتغيرات العصر الرقمي. فالعصرنة تعمل على تحسين الأداء المؤسسي، وضمان جودة الخدمات، وتعزيز رضا المواطنين، بما يسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. ومن خلال دراسة دور هذه المرافق في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة، يمكن تقييم أثر التحديث الإداري والتقني على الأداء المؤسسي، وقياس مساهمة عصرنة المرافق الصحية الجوارية في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق رفاهية المجتمع.

خاتمة

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بعد عرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بدور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس أهمية تبني الأساليب الحديثة في تسيير المؤسسات العمومية، خاصة في قطاع الصحة الجوارية. ويمكن مناقشة هذه النتائج على النحو الآتي:

1. الفرضية الرئيسية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عصرنة المرافق العمومية الجوارية والتنمية المحلية المستدامة. حيث بينت نتائج التحليل أن أبعاد العصرنة مجتمعة(الإدارة الإلكترونية، الحوكمة المحلية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص) تسهم بشكل ملحوظ في تفسير التغيرات التي تطرأ على مستوى التنمية المحلية المستدامة داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية محل الدراسة.

وتؤكد هذه النتائج أن تبني سياسات عصرنة المرافق العمومية الجوارية يمثل أحد العوامل الحاسمة في دعم مسار التنمية المحلية المستدامة، حيث يسمح بتعزيز كفاءة المؤسسات العمومية وتحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، كما تعكس أهمية التحول نحو الإدارة العمومية الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية ومبادئ الحوكمة الرشيدة والتعاون المؤسسي، باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق الاستدامة في التنمية المحلية.

وتنسجم هذه النتائج مع العديد من الدراسات الحديثة في مجال الإدارة العامة والتنمية المحلية، التي أكدت أن الرقمنة الإدارية وتفعيل الحوكمة والشراكات المؤسسية تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية السياسات التنموية على المستوى المحلي.

خاتمة

تبرز هذه النتيجة الأهمية الاستراتيجية لتبني برامج عصرنة الإدارة العمومية، خاصة في القطاعات الحيوية مثل قطاع الصحة الجوارية، لما لذلك من دور فعال في تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز مسار التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

2. الفرضية الفرعية الأولى

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهو ما يؤكد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير المرافق العمومية يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الإداري وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الإدارة الإلكترونية تساعد على تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الوقت والجهد في إنجاز المعاملات، كما تسهم في تحسين دقة المعلومات وسهولة تداولها داخل المؤسسات العمومية. إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الأنظمة الرقمية في إدارة الخدمات الصحية يمكن أن يعزز كفاءة استخدام الموارد المتاحة ويحد من البيروقراطية، وهو ما ينعكس إيجابا على تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة.

كما أن هذه النتيجة تتماشى مع التوجهات الحديثة في إصلاح الإدارة العمومية التي تؤكد على أهمية التحول الرقمي كأداة أساسية لتحسين فعالية الخدمات العمومية وتعزيز التنمية المحلية.

3. الفرضية الفرعية الثانية

أثبتت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية المستدامة، وهو ما يعكس الدور المهم الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العمومية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية يسهم في تحسين آليات الرقابة الإدارية وتسهيل الوصول إلى المعلومات، مما يعزز ثقة المواطنين في الإدارة العمومية. كما أن استخدام الوسائل الرقمية في إدارة العمليات الإدارية يساهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري وتحسين جودة القرارات المتخذة داخل المؤسسات العمومية.

ومن جهة أخرى، فإن الحوكمة المحلية تتيح فرصا أكبر لمشاركة المواطنين في تقييم الخدمات العمومية وإبداء آرائهم حول السياسات المحلية، وهو ما يعزز من فعالية التخطيط التنموي على المستوى المحلي.

4.الفرضية الفرعية الثالثة

أظهرت نتائج الدراسة كذلك وجود تأثير إيجابي للشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق التنمية المحلية المستدامة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشراكة بين القطاعين تتيح إمكانية تعبئة الموارد المالية والتقنية والخبرات الإدارية التي يمتلكها القطاع الخاص، مما يسهم في تحسين كفاءة الخدمات العمومية وتطوير البنية التحتية الصحية.

كما تسمح هذه الشراكة بتقاسم المخاطر بين الأطراف المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية، الأمر الذي يعزز من فعالية إدارة الموارد ويزيد من فرص نجاح المشاريع التنموية على المستوى المحلي.

إضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في إدخال التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة المتطورة إلى المؤسسات العمومية، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

خاتمة

جميع الفرضيات الموضوعة في الدراسة تحققت إحصائيا، مما يؤكد أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية، عبر الإدارة الإلكترونية، الحوكمة المحلية، والشراكات بين القطاعين، ترتبط إيجابيًا وبدرجة معنوية عالية بالتنمية المحلية المستدامة. وتعكس هذه النتائج أهمية الاستثمار في التحديث الإداري والتقني، وتبني سياسات الحوكمة الفعالة والشراكات الاستراتيجية لتعزيز الأداء المؤسسي وضمان استدامة الموارد والخدمات على المستوى المحلي.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة التي تعكس الدور المهم الذي تلعبه عصرنة المرافق العمومية الجوارية في دعم وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

1. **وجود علاقة إيجابية بين عصرنة المرافق العمومية والتنمية المحلية المستدامة:** أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابي بين مستوى عصرنة المرافق العمومية الجوارية ومستوى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تبين أن اعتماد أساليب التسيير الحديثة يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
2. **الدور المحوري للإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء المؤسسي:** بينت الدراسة أن اعتماد الإدارة الإلكترونية داخل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية يسهم في تسريع الإجراءات الإدارية وتحسين تدفق المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

خاتمة

3. **أهمية الحوكمة المحلية في تعزيز الشفافية والمساءلة:** أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية يساهم في تعزيز الشفافية الإدارية وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات العمومية، وهو ما ينعكس إيجابا على تحسين مستوى الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة بين الإدارة والمجتمع.
4. **فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم التنمية المحلية:** أكدت نتائج الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل رافعة استراتيجية لتعبئة الموارد وتحسين البنية التحتية والخدمات، بما يعزز فعالية المؤسسات الصحية الجوارية ويخفف الضغط على الموارد العمومية. إضافة إلى إدخال أساليب تسيير حديثة تسهم في تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز فعاليتها. مما يعزز فرص تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
5. **تحسين جودة الخدمات الصحية الجوارية:** أظهرت الدراسة أن عصرنة المرافق الصحية الجوارية تساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تقليص مدة الانتظار، وتحسين مستوى التنظيم داخل المؤسسات الصحية.
6. **تعزيز كفاءة استغلال الموارد داخل المؤسسات العمومية:** كشفت النتائج أن اعتماد التقنيات الحديثة وأساليب التسيير المعاصرة يساعد على تحسين استغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة المؤسسات العمومية وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات ذات جودة عالية.
7. **دعم الاستدامة في التنمية المحلية:** أكدت نتائج الدراسة أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تسهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية والإدارية للتنمية، بما يضمن استمرارية الخدمات وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي.

8. **تعزيز مشاركة الفاعلين المحليين في عملية التنمية:** كشفت النتائج أن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص يسهم في إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية التنمية المحلية، مما يساعد على تعبئة الموارد والخبرات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.
9. **تطوير البنية التحتية للخدمات الصحية الجوارية:** بينت نتائج الدراسة أن اعتماد آليات العصرنة والشراكة المؤسسية يساعد على تطوير البنية التحتية للمؤسسات الصحية الجوارية، سواء من حيث التجهيزات أو أساليب التسيير، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات الصحية المقدمة.
10. **تعزيز رضا المواطنين عن الخدمات العمومية:** أظهرت النتائج أن تحسين جودة الخدمات الصحية وتبسيط الإجراءات الإدارية يسهم في رفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات العمومية، وهو ما يعد مؤشراً مهماً على نجاح سياسات العصرنة الإدارية.
11. **دور الموارد البشرية في نجاح عملية العصرنة:** أكدت الدراسة أن نجاح عملية عصرنة المرافق العمومية يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة وتأهيل الموارد البشرية، حيث يمثل التدريب والتأهيل المستمر في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة عاملاً أساسياً في تحسين الأداء المؤسسي.
12. **عصرنة المرافق العمومية كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة:** خلصت الدراسة إلى أن عصرنة المرافق العمومية الجوارية تمثل أحد المداخل الاستراتيجية لتعزيز

التنمية المحلية المستدامة، من خلال تحسين كفاءة الإدارة العمومية، تطوير الخدمات العمومية، وتعزيز قدرة المؤسسات على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي.

ثالثا: توصيات الدراسة

1. **تعزيز عصرنة المرافق العمومية الجوارية:** يجب مواصلة تحديث الهياكل الإدارية والتنظيمية للمرافق العمومية، ورفع كفاءتها التشغيلية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، لضمان تقديم خدمات أكثر فعالية وسرعة للمواطنين.

2. **تطوير الإدارة الإلكترونية:** ينصح بالاستثمار في نظم المعلومات الرقمية والتطبيقات الإلكترونية لتسهيل العمليات الإدارية، تحسين دقة البيانات، وتقليل البيروقراطية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات الصحية ورضا المواطنين.

3. **تعزيز الحوكمة المحلية:** من الضروري اعتماد سياسات شفافة وفعّالة في اتخاذ القرار، وزيادة مشاركة المواطنين في الرقابة والتقييم، لتعزيز المساءلة وتحسين الأداء المؤسسي داخل المرافق الصحية الجوارية.

4. **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** ينبغي توسيع التعاون مع القطاع الخاص، سواء في مجال التمويل أو تبادل الخبرات والتقنيات، بهدف تحسين الموارد، رفع مستوى الخدمات، وضمان استدامة التنمية المحلية.

5. **تدريب وتطوير الموارد البشرية:** يوصى بالتركيز على رفع كفاءة الموظفين عبر برامج تدريبية مستمرة تشمل المهارات التقنية والإدارية، بما يضمن قدرة المؤسسات على الاستجابة للتحديات الحديثة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6. متابعة وتقييم الأداء بانتظام: ضرورة إنشاء آليات تقييم دورية لمراقبة مدى فعالية عمليات العصرنة وتطبيق نظم الإدارة الإلكترونية، مع استخدام مؤشرات قياس الأداء لضمان استمرارية التحسين وجودة الخدمات.

7. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والمادية: تعزيز الدعم التقني واللوجستي للمرافق الصحية الجوارية، بما يشمل التجهيزات الطبية، البنية التحتية المعلوماتية، والمرافق الداعمة لتسهيل سير العمل وتحسين تجربة المواطنين.

رابعا: آفاق الدراسة

1.توسيع نطاق البحث جغرافيا

يمكن إجراء دراسات مستقبلية تشمل ولايات أخرى لتعميم النتائج على مستوى وطني ومقارنة أداء المرافق العمومية الجوارية بين مناطق مختلفة، بما يسمح بفهم أفضل لعوامل التباين والتحديات المشتركة.

2.تعميق الدراسة في قطاعات أخرى للمرافق العمومية

من الممكن تطبيق نفس الإطار النظري والمنهجي على قطاعات أخرى مثل التعليم أو النقل أو الخدمات البلدية، لدراسة أثر العصرنة على جودة الخدمات وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في سياقات متعددة.

3.استخدام مؤشرات تقييم أكثر تفصيلا

يمكن تطوير مؤشرات كمية ونوعية دقيقة لقياس مدى تأثير عصرنة المرافق العمومية على الأداء المؤسسي وجودة الخدمات، مثل مؤشرات رضا المواطنين، الكفاءة التشغيلية، والاستدامة البيئية والاقتصادية.

4.دراسة الأبعاد التكنولوجية المستقبلية

ينصح بالتركيز على تأثير التحولات الرقمية والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة، وإنترنت الأشياء على عصرنة المرافق العمومية، وتحديد كيف يمكن أن تعزز هذه التقنيات التنمية المحلية المستدامة.

5.تحليل أثر السياسات والإصلاحات الحكومية

يمكن دراسة العلاقة بين البرامج الحكومية للإصلاح الإداري والتحديث الرقمي وأداء المرافق العمومية الجوارية، لتقديم توصيات عملية لصانعي القرار حول أفضل الممارسات والسياسات الممكنة.

6.توسيع أفق الشراكات

دراسة إمكانيات الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني أو المؤسسات الأكاديمية، إلى جانب القطاع الخاص، لدعم الابتكار وتحسين استدامة الخدمات المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجـــــع

الكتـــب

1- أبو النصر مدحت، ياسين مدحت محمد، **التنمية المستدامة – مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**–، الطبعة الأولى المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2017.

2- أحمد أبوبكر بدوي، طارق عبد القادر إسماعيل، **أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

3- إلهام خضر شبر، حيدر ضياء سلمان، **التخطيط والتنمية المتوازنة من منظور سياحي –مفاهيم وأسس علمية وتجارب دولية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2021.

4- باطويح محمد، **التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 41، 2018.

5- بومدين مشتة، **الحوكمة المحلية – تجارب دولية**، دار الباحث للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، الجزائر، 2023.

6- جابر ساسي دهيمي، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

7- حسين فريجة، **شرح القانون الاداري**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

8- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2012.

9- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

10- السّالمي علاء عبد الرزاق، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

قائمة المراجع

11- سليمان محمد الطماوي، **مبادئ القانون الإداري**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.

12- سهام بن دعاس، **نظرية المرفق العام والمؤسسات العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2023.

13- طعيمة الجرف، **القانون الإداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1980.

14- عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم، النماذج، التطبيقات)**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2006.

15- عبد الرحمان سيد سليمان، **مناهج البحث**، دار عالم للكتب، المملكة العربية السعودية، 2014.

16- عبد الزهرة علي الجنابي، **التنمية المستديمة من منظور جغرافي**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع عملن، الأردن، 2019

17- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009

18- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، القاهرة، مصر 2001.

19- علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2008.

20- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الطبعة الرابعة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

21- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

22- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

23- عمار عوابدي، **القانون الإداري، النشاط الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

24- عمار عوابدي، **النظرية العامة للمرافق العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2002.

25- فداء حامد، **الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

26- فؤاد بن غضبان: **المدن المستدامة والمشروع الحضري، نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

27- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

28- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص، الإطار النظري والتطبيقي العملي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

29- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري(التنظيم الإداري، النشاط الإداري)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.

30- محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.

31- محمد رضا جنيح، **القانون الإداري**، الطبعة الثانية، مركز النشاط الجامعي، 2008، ص284.

32- محمد فؤاد مهنا، **القانون الإداري**، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2000.

33- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا 2013.

34- مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2017، ص 55.

35- ناصر لباد، **الأساسي في القانون الإداري**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

36- نائل عبد الحفيظ العوالمة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 2010.

37- نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015

38- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة –الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2021.

39- وليد درويش، **رقمنة الإدارة العمومية–الواقع، الأفاق، التحديات–**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2023

40- ياسين سعد غالب، **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية 2005.

الأطروحات والرسائل

41- ابتسام خطاف، **دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020.

42- أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

43- أسماء عريبي، **تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر– تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها–**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2023.

قائمة المراجع

44- بايزيد علي، **إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد الخدمات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2021.

45- بلقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019.

46- بن صافي عبد الرحمان، **دراسة تقييمية لطرق تقدير صدق وثبات أدوات جمع المعطيات في اطروحات علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر 2**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القياس النفسي وتحليل المعطيات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

47- بهية كنار، **تحقيق التنمية المستدامة من خلال رأس المال الفكري الوطني- إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019.

48- توفيق تمار، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016.

49- حكيمة صيفاوي، **التمويل الأصغر كخيار استراتيجي لدفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر – ولاية تبسة نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2023.

50- حمزة بن عروس، **تطبيقات الإدارة الالكترونية في النظام الضريبي – دراسة حالة بعض الدول مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2022.

قائمة المراجع

51- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

52- دشراوي خيرة، **دور السياسة العمرانية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (2006 – 2019)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.

53- زكية بوسعد، **استراتيجية التمكين ودورها في تنمية رأس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة-دراسة حالة الجامعات الجزائرية**-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2018.

54- سامي بن طالب، **إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر دراسة في أصول المقاربة التكاملية ولاية الوادي نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية.

55- عباس وداد، **دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر -دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018.

56- عبد الباسط بن عبيد، **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

57- عبد القادر بوبكر، **تدريب الموارد البشرية في ظل الإدارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2023.

قائمة المراجع

58- عبد الكريم عشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010 .

59- محمد أشرف خليل حمدونة، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

60- محمد جاسم سالم العصار، **البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة- الواقع والمعيقات-**، رسالة ماجستير في الإدارة والقيادة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2015.

61- محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على بلديات ولاية قسنطينة**، دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

62- مراد رحال، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2001- 2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019.

63- نور الدين براي، **فاعلية الشراكة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2021.

64- نور الدين حرزلاوي، **حوكمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال عمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2021.

65- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة-**، رسالة ماجيستر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010.

66- يوسف رجب عابد، **أثر مكونات الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

المقـــالات

67- أحمد عبد اللطيف بن عامر، **عصرنة المرافق العمومية في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد09، العدد01، جامعة الجزائر، 2020.

68- أسعيد مصطفى، حرز الله محمد لخضر، **التنمية المحلية المستدامة وفعالية الأفكار مقاربة تأصيلية من منظور فكرمالك بن نبي رحمه الله**، مجلة المفكر، المجلد 13، العدد02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.

69- أمحمد زياد، علي خالدي، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر فرص وتحديات**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد8، العدد1، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2019.

70- أمينة بديار، **الإصلاح الإداري للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.

71- باسم عيد احمد شحاتة عيد، **دور الحوكمة المحلية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030 دراسة حالة على عينة من العاملين بالمجالس المحلية بمحافظة الشرقية**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 94، جامعة بورسعيد، مصر، 2025.

72- بطاهر بختة، **التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي جديد للدول النامية - مصر، سوريا، اليمن**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2020.

قائمة المراجع

73- بن السيلت أحمد، **دور حوكمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة بلديات ولاية المسيلة**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجلفة، 2025.

74- جعدي شريفة، هيدوب ريمة ليلى، نمر محمد الخطيب، **إسهامات حوكمة الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة القطاع النفطي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022.

75- حاج قاسي محمد، **مسار التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر في إطار مقاربة الحوكمة**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد 06، جامعة الوادي، 2023.

76- حديدان صابرينة، خالد أسماء، **مفهوم التنمية الإدارية ومعيقات تحقيقها**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

77- حسين بلفوضيل، **دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد02، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، 2022.

78- حصة خليل إبراهيم الحمر، **التنمية المستدامة بين الرؤية النظرية والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 11، نوفمبر 2023.

79- حمايتي صباح، **حوكمة المرفق العمومي كبديل أساسي لترقية الخدمة العمومية**، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 07، جامعة الوادي، الجزائر، 2024.

80- رشيد سعد الله، خالد قاشي، **دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 06، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020.

81- رضا جنان، فريد روابح، **أثر الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2022.

قائمة المراجع

82- زكية آكلي، فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر–قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، مارس 2017.

83- سايح فطيمة، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 01، جامعة غليزان، الجزائر، جوان 2020.

84- السبتي وسيلة، دحماني موسى، **تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية العدد23، 2011، جامعة بسكرة، الجزائر.

85- سعاد بن سرية، **إصلاح المرفق العام في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد7، العدد4، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2022.

86- السعيد دراجي، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2014.

87- سعيدة عزوز، نسيمة مقبل، **عصرنة المرافق العمومية في الجزائر – الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، جامعة ورقلة، 2018.

88- سميحة طري وسهام عيساوي، **التنمية المحلية– ركائز والمعوقات**، كتاب الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر، رهان التحول الاقتصادي المربح، المركز الجامعي المدية، يومي 19و20 أكتوبر 2015، ص 192.

89- السيد ناهد علي حسن، **حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)**، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002.

90- صالح محرز وآخرون، **كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02،جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

قائمة المراجع

91- عبد السلام عبد اللاوي، عساسي ناصر، **إدارة المرفق العام البلدي في الجزائر بين اختلالات التسيير العمومي وآفاق أسلوب التفويض**، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021.

92- عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس الجزائر، يومي 07، 08 افريل2008.

93- عبد المطلب بيصار، محمد الأمين شريط، **التنمية الدولية والخبرات المحلية في إطار التجارب الميدانية**، مجلة العلوم الإدارية والقانونية، المجلد 02 العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.

94- عثمان سلامه محمد علاوي، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، 2022.

95- علوني عمار، **التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، جامعة سطيف، جوان 2019.

96- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 7و 8 افريل.

97- غردي محمد، بن نذير نصر الدين، **نظام الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثاني تحت عنوان: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول (جامعة البليدة 2 يومي 02 و03 جوان 2014).

قائمة المراجع

98- لامية طالة، **الإدارة الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020.

99- لدغش رحيمة، لدغش سليمة، **دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 6، العدد 2، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر.

100- لمين علوطي، **الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

101- محديد ليلى، **الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08 العدد 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2023.

102- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02، جامعة سطيف، الجزائر، 2016.

103- محمد براق، عبد الحميد فيجل، **عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد05، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

104- محمد سمير عياد، **التنمية المستدامة والبيئة –مقاربة لفهم العلاقة**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 01، العدد01، 2009.

105- محمد محمد مسعد الشامي، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24، العدد01، جامعة بورسعيد، مصر، 2023.

106- محمد نور الدين بن قراش، **التحول الرقمي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، سيدي بلعباس، الجزائر، 2024.

107- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن التنمية المستدامة والخدمات العمومية الرقمية**، نيويورك، 2020.

108- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن التنمية المستدامة والخدمات العمومية الرقمية**، نيويورك، 2022.

109- موسى سعداوي، محمد سعودي، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي المدية، يومي 03. 04 مارس 2008.

110- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 31، الجزء 4، جامعة طانطا، مصر، 2016.

111- يحي بدراوي، بشير عبد العالي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 04 العدد 02، جامعة الأغواط، 2021.

112- ياسر الصافي، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 16، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2023.

التقاريـــــر

113- وزارة الداخلية الجزائرية، **استراتيجية رقمنة المرافق العمومية الجوارية 2023-2030**، الجزائر، 2023

114- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **الورشة الثالثة لعصرنة المرفق العمومي**، الجزائر، 2016

115- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **الورشة الخامسة لعصرنة المرافق العمومية**، 2016، الجزائر.

قائمة المراجع

القوانين والمراسيم

116- القانون رقم 03/10 المؤرخ في 20 جمادى الأول 1424 الموافق ل 20 جويلية 2003، "المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 43، 2003، المادة 04.

117- المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيميها وسيريها.

المراجـــع بالفرنسيـــة

118- Abderrahmane Benlahcene and al., "**Citizens' E-participation through E-government services: a systematic literature review"**, Cogent Social Sciences, Vol. 10, no1, 2024, pp 3-5.

119- Al Sahaf, M., & Al Tahoo, Lm, **Examining the key success factors for startups in the Kingdom of Bahrainm,** International Journal of Business Ethics and Governance**,** 4(2),2021.

120- Al-Naser, M., & Hamdan, A..**"The impact of public governance on economic growth: Evidence from Gulf Cooperation Council countries."** Economics & Sociology **,** 14(2), 2021.

121- Anthony Giddens , **The Consequences of Modernity**, Stanford University, Press, 1990, p5.

122- Basel Institute on Governance, **"New perspectives in e-government and the prevention of corruption"**, Basel, Switzerland, July 2017.

123- Carstens, A. (2005, January 27).**"The role of transparency and accountability for economic development and social well-being".** Washington, D.C.: International Monetary Fund (IMF).

124- Christine Aidonidi**: " E-Administration : enjeux et facteurs clés de succès",** République et Canton de Genève : Département des constructions et technologies de l'information, 2007.

قائمة المراجع

125- Damian Chukwudi Ukwandu, **"An Exploration of The Different Dimensions of Sustainable Development, Dirasat",**Administrative Sciences, Volume 43, Supplement 1, 2016, p 648.

126- Georg Lutz, Wolf Linder, "**Structures traditionnelles dans la gouvernance locale pour le développement local Université de Berne"**, Suisse, Mai 2004**.**

127- George Lutz Wolf Linder, "**Traditional Structures in Local Governance for Local Development".Bern**, Switzerland: Mary 2004.

128- Hamdan, A. M., Khamis, R., & Al-Hawaj, A. Y. **, The mediation role of public governance in the relationship between entrepreneurship and economic growth. International,** Journal al of Managerial Finance, 16(3), 2020.

129- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2018). Global Warming of 1.5°C: An IPCC **"Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways. Geneva**": World Meteorological Organization .

130- Jacques Chevallier**, L'État post-moderne**, LGDJ, Paris,2020, p 121

131- Jacques Chevallier, **Science administrative**, LGDJ, Paris,2008,p 312.

132- Kadewandana, D., &Kaligis, R. A. W, **The Role of Information and Communication Technology (ICT) in E-Government: A Literature Review of Sustainable Development Aspects. Coverage**, Journal of Strategic Communication**,**. Faculty of Communication Sciences, Universities' Pancasila, 14(2), 2024.

133- Kamil, M., Muhammad, R., Roziqin, A., Sari, A. E., & Kismartini.. **"Implementation of Smart Governance in Indonesian Cities to Support Sustainable Development.** International Journal of Sustainable Development and Planning", 18(7), 2023.

134- Kaufmann, D., & Kraay, A.. **"Growth without Governance (Policy Research Working Paper No. 2928").** Washington, DC: World Bank.Economía, 3(1), 2002.

قائمة المراجع

135- Kaufmann, D., Kraay, A., &Mastruzzi, M. (2009**). "Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008 (Policy Research Working Paper No. 4978)."** Washington, D.C.: The World Bank..

136- OECD**, E-Government for Better Government**. Paris: OECD Publishing,2005.

137- OECD, Rural **Development Policy**, OECD Publishing, Paris,2018 .

138- OECD, **Government at a Glance**, Chapter 6,2017.

139- OECD, **Making Decentralisation Work**, Chapter 3,2019.

140- OECD. **Local Governance**: Lessons from Good Practices. Paris: OECD Publication., 2001.

141- Our Common Future**."Report of the World Commission on Environment and Development, 1987".** Oxford University Press: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

142- Sir William Wade **:"Administrative Law",** Oxford, Oxford University Press, 2004, p. 245

143- Sir William Wade ،**"Administrative Law",** Oxford, Oxford University Press, 2004, p. 235.

144- UNDP, **Environmental Governance and Sustainable Development**. United Nations Development Programme,2020.

145- UNDP , **Local Governance and Local Development**, United Nations Publications, New York, 2016.

146- UNDP, **E-Government Strategy: Transforming Government and Building Society**. United Nations Development Programme,2012.

147- UNDP, **Governance for Sustainable Development**, Chapter 2,2016.

148- UNDP, **Sustainable Development and Governance**. United Nations Development Programme,2019.

149- UNEP**, Environmental Governance for Sustainable Development**. United Nations Environment Programme, 2019.

قائمة المراجع

150- United **Nation :"Decentralization and Local Governance, A Global Perspective"**, United Nations Publications, New York, 2005.

151- United Nations **, E-Government Survey**. UNDESA,2014.

152- United Nations. **"Decentralization and Local Governance: A Global Perspective".** New York: United Nations Publications, 2005.

153- **United Nations.** United Nations E-Government Survey **:" E-Government for the Future We Want. Department of Economic and Social Affairs, Division for Public Administration and Development Management".** New York: United Nations,2014**.**

154- World Bank (2017). **"Corporate Sustainability Principles". Washington",**D.C.Principles-2017.pdf

155- World Bank **،"A définition of E-Government ،"**. www.world bank.org/ Public secteur/ egov/egovstudies.htm.access.

156- World Bank, **World Development Report**, Chapter 6,2017.

157- World Bank. Local Governance**: "A Framework for Capacity Building. Washington",** D.C: World Bank Publications, 2000, p. 46

158- World Bank:**"Local Governance: A Framework for Capacity Building"**, World Bank Publications, Washington ,2000.

159- Zulmasyhur Zulmasyhur, Eko Sugiyanto, **"toward equal access to public services through enhanced e-government in Semarang city"**, Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, February 2024, Vol.19, No. 1.

الملاحق

قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الصفة العلمية	الجامعة
01	براق عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02
02	بلعباس رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة
03	عسلي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة
04	مهدي نزيه	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة
05	عامر عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج

الملاحق

الاستبيان





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استمارة

سيدتي، سيدي

بعد التحية والتقدير، أضع بين أيديكم هذه الاستمارة، والتي تهدف إلى البحث دور عصرنة المرافق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من أجل تحضير الجانب التطبيقي لأطروحة دكتوراه بعنوان :

"دورعصرنة المر افق العمومية الجوارية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة عينة من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية"

أحيط سيادتكم علما بأن كل ما تدلون به من آراء أو بيانات سيكون موضع اهتمامنا ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وعليه أرجو من سيادتكم تخصيص جزء من وقتكم لملء هذه الاستمارة، ووضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتكم عليها مع شكرنا وتقديرنا لكم.

من إعداد الطالب

- بلحوت المداني

تحت إشراف :

أ. د/ نزالي سامية

السنة الجامعية

2026-2025

أ- المتغيرات الديمغرافية

- يرجى وضع إشارة (x) امام الاجابة المختارة .

1. الولاية :..... المؤسسة :.....
2. الجنس

ذكر	أنثى

3. العمر:

من18الى28 سنة	من29الى39 سنة	من40 الى49سنة	اكبر من 50 سنة

4. المستوى التعليمي :

ثانوي	ليسانس	ماستر	أخرى

5. المنصب / الوظيفة داخل المؤسسة :

عون إدارة	عون إدارة رئيسي	متصرف إداري	رئيس مصلحة

6. سنوات الخبرة في المؤسسة :

اقل من 05 سنوات	من05الى 10سنوات	من 11الى 15سنة	أكثر من 15 سنة

ب - عصرنة المرافق العمومية الجوارية

الرقم	العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: الإدارة الالكترونية						
01	تُستخدم المنصات الرقمية في تسيير المواعيد والاستقبال.					
02	يُوجد نظام معلوماتي يسمح بتبادل آمن وفعّال للبيانات بين المصالح الطبية والإدارية					
03	يتم أرشفة الملفات الطبية إلكترونيًا بدل ورقيا.					
04	يُستخدم البريد الإلكتروني الرسمي في التواصل الإداري الداخلي.					
05	يُوفر النظام الإلكتروني تقارير وإمكانية متابعة مؤشرات الأداء بشكل دوري وفوري عند الحاجة.					
06	يتلقى موظفي المؤسسة تكوينًا مستمرًا في استخدام الوسائل الرقمية.					
07	تُساهم الرقمنة في تسريع اتخاذ القرار الإداري والطبي.					
08	تُقلل الرقمنة من الاجراءات البيروقراطية غير الضرورية.					
09	لا تتوفر لدى مؤسستي آليات حماية كافية لبيانات المرضى.					
البعد الثاني :الحوكمة المحلية						
10	تتوفر بالمؤسسة آليات واضحة للمساءلة والشفافية في التسيير.					
11	تتخذ القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية بناء على معايير موضوعية ومقاييس أداء واضحة..					
12	لا تشارك الإدارة الموظفين في صياغة السياسات والخطط .					
13	تُنشر نتائج التسيير المالي والإداري سنويا.					
14	تُوجد لجان فعّالة لمتابعة أداء الموظفين والفريق					

	الطبي وشبه الطبي وضمان الجودة (الأمان، الفعالية، رضا المرضى)					
15	تتوفر آليات تضمن تكافؤ الفرص في التكوين والترقية وعدم التمييز على أساس الجنس/السن/الانتماء.					
16	تعتمد إدارة المؤسسة على بيانات موثوقة ومؤشرات موضوعية لاتخاذ القرارات الإدارية.					
17	تتوفر آليات لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها.					
18	تُقيَّم الخدمات الصحية بانتظام من خلال معايير محددة مثل معدل الأخطاء الطبية، مدة الانتظار، رضا المرضى.					
البعد الثالث :الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص						
19	تُوجد اتفاقيات تعاون مع القطاع الخاص لتطوير الخدمات الطبية.					
20	يُشارك القطاع الخاص في صيانة الأجهزة والمعدات.					
21	تُشجع المؤسسة المبادرات المحلية لدعم البرامج الصحية مثل حملات التوعية أو النقل الصحي.					
22	يُشرك المجتمع المدني في حملات التوعية الصحية.					
23	تُدار بعض الأنشطة (مثل صيانة، تسيير النفايات) عبر عقود شراكة واضحة وفعّالة.					
24	يتم تبادل الخبرات والتجارب مع العيادات الخاصة لتحسين جودة الخدمات الصحية.					
25	أسهمت الشراكات مع القطاع الخاص في خلق فرص عمل محلية.					
26	تُحفّز الشراكات الاستثمار في البنية التحتية الصحية.					
27	تُسهم الشراكات في إدخال تقنيات طبية حديثة.					
28	لا تُقيَم نتائج الشراكات بشكل دوري.					

ج - التنمية المحلية المستدامة

الملاحق

الرقم	العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول :البعد الاقتصادي						
29	أدت إجراءات الرقمنة إلى تحسين كفاءة الإنفاق (خفض التكلفة، الاستخدام الأمثل للموارد)					
30	أسهمت المرافق الصحية الجوارية في جذب الاستثمارات المحلية من خلال عقود الشراكة في تقديم الخدمات الصحية.					
31	حسّنت الخدمات الإلكترونية القدرة التنافسية للخدمات الصحية المقدمة مقارنة بالمراكز المماثلة.					
32	تُؤثر جودة الخدمات الصحية على استقرار الاقتصاد المحلي.					
33	تُشكل المؤسسات الصحية رافعة لتقوية الاقتصاد المحلي المستدام من خلال شراء المواد والخدمات من الموردين المحليين.					
البعد الثاني: البعد الاجتماعي						
34	ساهمت الرقمنة في تسهيل إتاحة الخدمات الصحية لشريحة واسعة من السكان.					
35	تُراعي المرافق الصحية مبدأ العدالة والمساواة في تقديم الخدمات.					
36	يُسهم تحسين الخدمة في تعزيز الثقة بين المريض والإدارة.					
37	تُشجع المرافق الصحية مشاركة المجتمع في القرارات المحلية.					
38	تُساهم الخدمات الصحية الميسّرة في تحسين نوعية الحياة اليومية.					
39	يُسهم تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالمرضى في تقليل الإحباط والتوتر لديهم.					
40	تسعى الإدارة إلى دمج الفئات الهشة في الخدمات الصحية مع تقديم تدابير مخصصة حسب حاجة الفئات.					
البعد الثالث: البعد البيئي						
41	تعتمد المؤسسة نظامًا رقمياً يقلل من استهلاك الورق.					

42	تُسهم الخدمات الإلكترونية في تقليل التنقلات غير الضرورية.					
43	تُراعى معايير بيئية في تصميم وتجهيز المباني والعمليات المؤسسية.					
44	تعتمد المؤسسات الصحية سياسة فرز النفايات والتخلص الآمن منها.					
45	تُنظم المؤسسة حملات لتوعية الموظفين حول السلوك البيئي.					
46	تُنظم المؤسسة حملات لتوعية المرضى حول السلوك البيئي.					
47	تتوفر بدائل لمواد طبية أقل ضررا بيئا.					
48	يتم تتبع الأثر البيئي لأنشطة المؤسسة بشكل دوري.					
البعد الرابع: البعد التكنولوجي						
49	حسنت التقنيات الرقمية المستخدمة من كفاءة العمل الإداري للمؤسسات الصحية.					
50	ساعدت إجراءات الرقمنة في تقليص الفجوة التكنولوجية بين مستويات الإدارة المحلية والمركزية.					
51	تُساهم سياسة التوجه الرقمي في تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الابتكار واعتماد الحلول الذكية لتقديم الخدمات الصحية.					
52	إدخال الحلول الرقمية أدى إلى رفع جودة الخدمات مقارنة بالمراكز غير الرقمية.					
53	عززت مشاريع الرقمنة جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.					
54	ساعدت الرقمنة في تحسين التواصل بين المرضى والمؤسسات الصحية.					
55	ساهمت الرقمنة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة الرقمية في تسيير المؤسسة.					

في الأخير تقبلوا منا كل الامتنان.

جداول SPSS

Statistiques de fiabilité

الملاحق

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,909	61

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,925	55

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,888	28

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	27

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	120	33,3	33,3	33,3
	أنثى	240	66,7	66,7	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 18 إلى28	18	5,0	5,0	5,0
	من 29 إلى39	115	31,9	31,9	36,9
	من 40 إلى49	110	30,6	30,6	67,5
	أكبر من50	117	32,5	32,5	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	186	51,7	51,7	51,7
	ليسانس	136	37,8	37,8	89,4
	ماستر	20	5,6	5,6	95,0
	أخرى	18	5,0	5,0	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

الوظيفة_داخل_المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عون إدارة	83	23,1	23,1	23,1
	عون إدارة رئيسي	161	44,7	44,7	67,8
	متصرف رئيسي	68	18,9	18,9	86,7
	رئيس مصلحة	48	13,3	13,3	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

المؤسسة_في_الخبرة_سنوات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05 من أقل	86	23,9	23,9	23,9
	سنوات 10 إلى 05 من	90	25,0	25,0	48,9
	سنة 15 إلى 11 من	93	25,8	25,8	74,7
	سنة 15 من أكثر	91	25,3	25,3	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الإلكترونية_الإدارة	360	1,22	5,00	3,4031	,79641
المحلية_الحوكمة	360	1,44	5,00	3,1130	,72560
خ.والقطاع_ع.القطاع_بين_الشراكة	360	1,80	5,00	3,2583	,68663
الاقتصادي_البعد	360	2,00	5,00	3,6556	,80681
الاجتماعي_البعد	360	2,00	5,00	3,9742	,58047
البيئي_البعد	360	1,75	5,00	3,6194	,66796
التكنولوجي_البعد	360	2,00	5,00	3,8020	,64408
N valide (listwise)	360				

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistique	ddl	Signification
الجوارية_العمومية_المرافق_عصرنة	,994	360	,208
المستدامة_المحلية_التنمية	,988	360	,206

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,553[a]	,306	,304	,46544	,306	157,662	1	358	,000	1,817

a. Valeurs prédites : (constantes), الجوارية_العمومية_المرافق_عصرنة

b. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	34,155	1	34,155	157,662	,000[b]
	Résidu	77,555	358	,217		
	Total	111,709	359			

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

b. Valeurs prédites : (constantes), الجوارية_العمومية_المرافق_عصرنة

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	2,101	,135		15,591	,000
الجوارية_العمومية_المرافق_عصرنة	,511	,041	,553	12,556	,000

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,453[a]	,205	,203	,49801	,205	92,419	1	358	,000	1,842

a. Valeurs prédites : (constantes), الإلكترونية_الإدارة

b. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	22,921	1	22,921	92,419	,000[b]
	Résidu	88,788	358	,248		
	Total	111,709	359			

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

b. Valeurs prédites : (constantes), الإلكترونية_الإدارة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,686	,115		23,286	,000
	الإلكترونية_الإدارة	,317	,033	,453	9,613	,000

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,403[a]	,163	,160	,51120	,163	69,477	1	358	,000	1,889

a. Valeurs prédites : (constantes), المحلية_الحوكمة

b. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	18,156	1	18,156	69,477	,000[b]
	Résidu	93,553	358	,261		
	Total	111,709	359			

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

b. Valeurs prédites : (constantes), المحلية_الحوكمة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,801	,119		23,566	,000
	المحلية_الحوكمة	,310	,037	,403	8,335	,000

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,505[a]	,255	,253	,48200	,255	122,840	1	358	,000	1,671

a. Valeurs prédites : (constantes), خ.والقطاع_ع.القطاع_بين_الشراكة

b. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	28,538	1	28,538	122,840	,000[b]
	Résidu	83,171	358	,232		
	Total	111,709	359			

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية

b. Valeurs prédites : (constantes), خ.والقطاع_ع.القطاع_بين_الشراكة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,427	,123		19,678	,000
	خ.والقطاع_ع.القطاع_بين_الشراكة	,411	,037	,505	11,083	,000

a. Variable dépendante : المستدامة_المحلية_التنمية